وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية–قطب شتمة–
قسم العلوم الانسانية
شعبة التاريخ

الدبلوماسية الجزائرية ودورها في القضايا الإفريقية 1962م–1978

الصحراء الغربية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا أنموذجا

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالبة:
– سارة جهرة

إشراف الدكتور:
–كمال بوغديري

السنة الجامعية 2015–2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس الموضوعات

الإهداء
شكروعرفان
مقدمـــــة.....أ
الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال..... 6
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية 7
المطلب الأول: المحددات الاقتصادية..... 7
المطلب الثاني: المحددات السياسية 10
المطلب الثالث: المحددات الجغرافية.....12
المبحث الثاني: المسارالتاريخي للدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال.....15
المطلب الأول: بروزالدبلوماسية الجزائرية مع قادة المقاومة الأوائل 15
المطلب الثاني: تطورالعمل الدبلوماسي مع زعماء الحركة الوطنية.....21
المطلب الثالث:نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإفريقي.....28
الفصل الثاني: دورالدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية.....30
تمهيد.....31
المبحث الأول: الصحراء الغربية الجغرافيا والتاريخ 31
المطلب الأول: الموقع الجغرافي والتركيبة والاجتماعية 31
المطلب الثاني: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية.....34
المطلب الثالث: التنظيمات السياسية في الصحراء الغربية 36
المبحث الثاني: الجزائروقضية الصحراء الغربية.....40
المطلب الأول: الاحتلال المغربي والموريتاني للصحراء الغربية 40
المطلب الثاني: أطراف النزاع.....42
المطلب الثالث: التدخل الدبلوماسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية 47

الفصل الثالث: الدبلوماسية الجزائرية والتمييزالعنصري في جنوب افريقيا.....51
تمهيد: 52
المبحث الأول: سياسة التمييزالعنصري في جنوب افريقيا 54
المطلب الأول: تعريف التمييزالعنصري.....54
المطلب الثاني: تطبيق سياسية التمييزالعنصري في جنوب افريقيا 55
المطلب الثالث: ردود الفعل الافريقية ومقاومتها لسياسة التمييزالعنصري.....57
المبحث الثاني: المواقف الدولية من سياسة التمييزالعنصري بجنوب افريقيا 62
المطلب الأول:المواقف الدولية في إطارمنظمة الأمم المتحدة.....62
المطلب الثاني:المواقف الدولية في إطارمنظمة الوحدة الإفريقية.....64
الخاتمـــــة.....70
الملاحـــــق 76
القائمةالببليوغرافية 99

الإهداء

لا ريب أن الشكر والحمد الله أولا وأخرا، فهو الذي منّ علينا بكل النعم التي لا يعدّها ولا يحصيها إلا هو، فالحمد الله الذي تواضع لعظمته كل شيء.

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى «ووصينا الإنسان بوالده إحسانا» والدي الكريمين رمز النبل والعطاء أسأل الله أن يديمهما تاجا فوق رأسي.

إلى من أحبّهم وأحترمهم كثيرا إخوتي وأخواتي نبع العطف والحنان، أطال الله في أعمارهم.

إلى كل الأصدقاء والأحباء والأهل.

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

إلى كل من يطلع على هذا العمل.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل الذي هو ثمره جهدي.

شكر وعرفان

جزيل الشكر للدكتور **كمال بوغديري** الذي لم يتوان في تقديم العون ومساعدته من خلال إشرافه على هذا البحث وما بذله من جهد ووقت.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الكرام على ملاحظاتهم السديدة وإرشاداتهم القيمة وأخص بالذكر الأستاذ مصمودي نصر الدين والأستاذ جدّو فؤاد والأستاذ بنادي محمد الطاهر.

والشكر أيضا إلى بعض الزملاء الذين ساعدوني وفي مقدمتهم الزميل عبدلي نجيب الذي كان لي نعم الأخ.

دون أن أنسى التوجه بالشكر إلى كل من قام بدعمي لإنجاز هذا العمل الذي أتمنى أن يعود بالفائدة على الجميع.

شكرا لكم جميعا

ســـارة

قائمة المختصرات:

الرمز	معناه
UDMA	حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
MTLD	حركة انتصار الحريات الديمقراطية.
ح ع 1	الحرب العالمية الأولى
O .S	المنظمة الخاصة.
ANC	المؤتمر الوطني الإفريقي.
PAC	حركة مؤتمر الوحدة الإفريقية.

مقدمـــــة

إن ارتباطات الجزائر الكثيرة بالقارة الإفريقية جعلتها تتبنى قضايا كثيرة الشعوب الإفريقية في مختلف المجالات وبالنظر للمكانة التي تتمتع بها، جعل الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى القيام بالدور الدبلوماسي كما ينبغي بغرض تحقيق مكانة ريادية على المستوى القاري، مما ينعكس إيجابا على مصالحها الوطنية ويرفع من مكانتها الدولية.

كما نجد أن المشاكل والقضايا التي تعرضت لها القارة الإفريقية قد شملت مختلف المادين منها ما هو سياسي كالاستعمار والتدخل الخارجي، كما حدث في قضية الصحراء الغربية، ومنها ما هو اقتصادي كالفقر والبطالة والتمييز العنصري مثلما حدث في جنوب إفريقيا، كل هذا حتم الدبلوماسية الجزائرية تكثيف نشاطها السياسي سواء على المستوى الداخلي وهذا بتقديم الدعم المعنوي والمادي لشعوب هذه القارة أو على المستوى الخارجي وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات الدولية دفاعا عن حقوق الشعوب الأفارقة المضطهدين، ودفع لواء منح الشعوب كافة حقوقها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال سنة1962 إلى خلق روابط التعاون والتواصل بين الشعوب الإفريقية وذلك من خلال الدعوة إلى تنمية القارة الإفريقية في المجال الاقتصادي، إضافة إلى دعم حركات التحرر في البلدان المتخلفة وتحقيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وهذا الأخير يعتبر من أولويات الدبلوماسية الجزائرية، وتماشيا مع ما يقرره الدستور الجزائري، فيما يتعلق بدعم شعوب العالم في تحقيق السلم والأمان والحرية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تّم اختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي تمثلت في:

الأسباب الذاتية:

1-اهتماماتي الشخصية بالدراسات الإفريقية ورغبتي في دراسة هذا الموضوع.

2-الرغبة في الاطلاع على إنجازات بلادي الجزائر في المجال الدبلوماسي ومعرفة طبيعة الدعم الذي قدّمته لشعوب القارة الإفريقية.

3-الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الشمال الإفريقي الذي يعتبر امتدادا لتاريخ القارة الإفريقية عامة والجزائر خاصة.

الأسباب الموضوعية:

1-الكشف عن سياسات الاستعمار وأساليبه بمختلف أوجهها.

2-محاولة الإسهام في تناول بعض القضايا الهامة في التاريخ الجزائري والمتمثلة أساسا في الدور الدبلوماسي للجزائر في بعض مشاكل قارة إفريقيا، وإبراز قدرات الجزائريين في هذا المجال، حيث نجد أن عقلية الفرد الجزائري قد فضلت التخلي عن فكرة حمل السلاح ولجأت إلى ممارسة تقنيات الفن الدبلوماسي، حيث استطاع إثبات قدرته في التعامل في مجال العلاقات وتوظيفها لصالح خدمة بلاده وتقدمها السياسي.

3-تغطية جانب مهم بالنسبة للجزائر وهو المجال السياسي الذي أدى دورا بارزا في احتضان قضايا الشعب الإفريقي الذي تربطه به وحدة المصير لأن الجزائر كانت من أولى الدول التي دافعت على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أهداف الموضوع:

1- الوقوف على أهم الأحداث التاريخية ومحاولة نشر الوعي التاريخي.

2- تسليط الضوء على القضايا الإفريقية الهامة ودراستها دراسة معمقة لها تشكله من أهمية بالغة على مستوى قارة إفريقيا.

3- إثراء الرصيد المعرف بإضافة معلومات جديدة حول بعض المشاكل التي عانت منها الشعوب الإفريقية.

إشكالية الموضوع:

تتمحور أهم جوانب دراستي حول الإجابة على جملة من التساؤلات بدء بالسؤال الرئيسي تمثل في:

- كيف ساهمت دبلوماسية الجزائر المستقلة في دعم القضايا الإفريقية من 1962الى 1978م؟

هذا السؤال تفرعت عليه مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1-بماذا يتميز المسار الدبلوماسي الجزائري قبل الاستقلال؟

2-ما مدى مساهمة دبلوماسية الجزائر في قضية الصحراء الغربية المحتلة؟

3-فيما تمثّل الدور الدبلوماسي للجزائر في الوقوف ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا؟

وبناء على هذه التساؤلات جاءت خطة الموضوع على النحو الآتي: مقدمة وثلاث فصول رئيسية إضافة إلى خاتمة.

ففي المقدمة تّم عرض الموضوع بشكل عام وبجوانب مختلفة.

والفصل الأول كان بمثابة مدخل للدراسة حيث تناولت في الجزء الأول منه أهم محددات السياسة الخارجية الجزائرية سواء كانت سياسية، اقتصادية أو جغرافية، أما الجزء الثاني فقد خصص لتتبع تطور المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال بدءا ببروزها مع قادة المقاومة الأوائل مرورا بتطوّرها مع زعماء الحركة الوطنية وصولا إلى النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة على الصعيد الإفريقي.

أما الفصل الثاني من الدراسة المقدمة فقد تطرقت الطالبة فيه لقضية مهمة من قضايا القارة الإفريقية متمثلة في نزاع الصحراء الغربية، حيث تناولت فيه الإطار الجغرافي والسكاني والتكوين السياسي للصحراء الغربية، إضافة إلى ذكر التواجد الاسباني في المنطقة والأطماع التي كان يسعى إلى تحقيقها.

في الجزء الثاني من هذا الفصل والذي كان تحت عنوان الجزائر وقضية الصحراء الغربية فقد اهتم العنصر الأول بدراسة الاحتلال المغربي والموريتاني للصحراء الغربية والأهداف المشتركة بينهما، وتطرق العنصر الثاني إلى أطراف النزاع في هذه المنطقة ومبررات كل طرف من النزاع، أما العنصر الثالث فجاء لإبراز التدخل الجزائر الدبلوماسي في القضية وجهودها المبذولة في سبيل إيجاد حل لهذا النزاع من خلال مختلف المنظمات الدولية والإقليمية.

أما الفصل الثالث فجاء لدراسة مشكل التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بدء بتمهيد عام حول الإطار الجغرافي والسكاني لجنوب إفريقيا مع إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية للتواجد البريطاني الاستعماري في المنطقة.

وقمت في الجزء الأول من هذا الفصل بعرض سياسة التمييز العنصري الممارسة على سكان جنوب إفريقيا من طرف المحتل حث جاء فيه مفهوم هذه السياسة والمجالات التي طبقت فيها على جنوب إفريقيا إضافة إلى ردود الفعل الإفريقية ومقاومتها لهذه السياسة عن طريق الحركة الوطنية والمقاومة العسكرية بعد فشل الحل السلمي والنضال السياسي.

وفي الجزء الثاني من الفصل الثالث والذي يحمل عنوان المواقف الدولية من سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، فقد قسّمته الطالبة إلى عنصرين أساسيين كان أولهما بعنوان المواقف الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة، وهذا لإبراز دور هذه المنظمة في الوقوف في وجه سياسة التمييز بجنوب إفريقيا من خلال مجموعة العقوبات والتوصيات التي نصت عليها، وكان العنصر الثاني من هذا الفصل يبرز المواقف الدولية بما فيها الجزائر في إطار منظمة الوحدة الإفريقية في دعم شعوب جنوب إفريقيا ومحاربة سياسة التمييز العنصري.

وفي الخاتمة أشرت إلى النتائج التي توصلت إليها عن طبيعة الدعم المقدم من طرف الجزائر ودور دبلوماسيتها في مساندة قضية الصحراء الغربية ودعمها لحركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها وهذا الوقوف ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

المناهج المعتمدة: اعتمدت الطالبة على منهجين أساسيين هما:

المنهج التاريخي: وهو التدوين الموثق للأحداث الماضية حيث قامت الطالبة بعرض الوقائع التاريخية لبعض القضايا الإفريقية، وتسلسل تطورها والنتائج التي توصلت إليها.

المنهج الوصفي: باعتباره طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته حيث قامت الطالبة بوصف التطّور التاريخي لبعض أحداث القارة الإفريقية ومدى مساهمة السياسة الخارجية الجزائر في هذه الأحداث سعيا منها إلى تحقيق الوحدة والاتحاد الإفريقي.

الدراسات السابقة:

1- إسماعيل معراف غالية: الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية حيث أفادنا هذا الكتاب في معرفة بعض الجوانب المتعلقة بقضية الصحراء الغربية حيث ذكرت الطالبة كيفية نشوء الصراع المغربي الصحراوي حيث عالج جوانب عدة من هذا الموضوع بدءً بالإطار الجغرافي والسكاني للصحراء الغربية والتنظيمات السياسية بها وكذا تعرّضها للاحتلال الاسباني بطرح القضية في هيئة الأمم المتحدة وصولا إلى وضع اقتراحات مستقبلية لمصير هذه القضية، وجاءت دراستي بإضافة دور الدبلوماسية الجزائرية في مشكل الصحراء الغربية ودعمها لحق تقرير المصير للشعب الصحراوي في إطار القوانين الدولية.

2- سليم العايب: الدبلوماسية في إطار الاتحاد الإفريقي ونجد أن هذه الدراسة قد عالجت النشاط القاري للدبلوماسية الجزائر في دعمها لحركات التحرر في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، وقد حاولت بدراستي هذه إدراج مساندة الجزائر لسكان الصحراء الغربة من خلال مختلف المنظمات الدولية والإقليمية (هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية).

3- بطرس بطرس غالي: الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا حيث تناول الكاتب في هذا المقال سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا مركزا على الجهود التي بذلت من طرف هيئة الأمم المتحدة في عدم وتأييد ومساندة كفاح الأغلبية في جنوب إفريقيا لتحقيق أمالها في المساواة والتمتع بحقوقها المشروعة، وبعد الدراسة حاولنا ذكر جهود منظمة الوحدة الإفريقية والدول الأعضاء بها في مواجهة العنصرية في جنوب إفريقيا ورفع مستوى الوعي العالمي، وفي كفاح الملونين في جنوب إفريقيا ضد هذه السياسة.

4- مجدي جورج: نيلسون مانديلا محمد مرسي، الأبارتيد والأخونة نجد أن الكاتب في هذا المقال قد حاول عقد مقارنة بين سود جنوب إفريقيا ونيلسون مانديلا من جهة وبين إخوان مصر ومحمد مرسي من جهة أخرى من خلال دراسة أوجه التشابه والاختلاف في القوانين المطبقة على السكان من طرف السلطة، حيث نجد أن السود في جنوب إفريقيا كانوا الأغلبية وهم السكان الأصليين إلا أنّهم كانوا مضطهدين، أما في مصر فقد كان الإخوان أقلية منظمة من الشعب إلا أنهم تمتعوا بحرية كبيرة أتاحت لهم السيطرة على الشارع المصري وتوجيهه لصالحهم.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الجزائرية قبل الاستقلال

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

- ***المطلب الأول: المحددات الاقتصادية.***
- ***المطلب الثاني: المحددات السياسية.***
- ***المطلب الثالث: المحددات الجغرافية.***

المبحث الثاني: مسار الدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال.

- ***المطلب الأول: بروز الدبلوماسية الجزائرية مع قادة المقاومة الجزائرية.***
- ***المطلب الثاني: تطور العمل الدبلوماسي الجزائري مع زعماء الحركة الوطنية الجزائرية.***
- ***المطلب الثالث: نشاط الدبلوماسية الجزائرية في الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإفريقي***

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.

تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية العديد من المحددات منها ما هي اقتصادية والمتمثلة في الموارد الاقتصادية بمختلف أنواعها، وكذا الثقافة السياسية أو النظم السياسية التي تحكم المجتمع، إضافة إلى هذا نجد أن الموقع الجغرافي يدخل ضمن محددات السياسة الجزائرية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية

تتحكم الموارد الاقتصادية إلى حد كبير في سياسات الدول على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث نجد أن النظام السياسي يؤثر في السياسات الخارجية للدول وفي النشاطات بخصوص القضايا الدولية ويرتبط بحجم الموارد التي يتمتع بها، وبالنسبة للجزائر نجد أن مواردها الاقتصادية كبيرة سواء كانت طبيعية أو بشرية [1]، فالإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر تشكل عامل قوة بالنسبة لها وهي مصادر الطاقة: الفحم، البترول، الغاز والمواد المعدنية: الحديد، الفوسفات، الزنك، الرصاص ،والمنتجات الزراعية: القمح، الشعير الخضر والفواكه، الزيت والتمر.[2]

وتشكل الإمكانيات الاقتصادية للجزائر بنية تحتية هامة تؤهّلها لأداء دورهم على المستويين الإقليمي والدولي، وقد شهدت الجزائر منذ السبعينيات من هذا القرن سياسة تنموية سعت إلى تطوير مختلف القطاعات والاهتمام بالثروات الباطنية التي يرتكز عليها الاقتصاد خاصة قطاع الطاقة الذي يُعتبر أهم مصدر للموارد المالية الناتجة عن عائدات النفط والغاز وتصل نسبة صادرات النفط من القيمة الإجمالية للصادرات بأكثر من 90%وبطاقة إنتاجية تقدر بـ:

1- **النفط:** تعدّ الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي وذلك بعد ليبيا إذ تنتج الجزائر 1.4 مليون برميل يوميا وبقدرة تكريرية تقدر ب 264 ألف برميل يوميا، ويبلغ

(1) على الدين هلال وينفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص ص 115-116.

(2) جريدة المجاهد، الجزء 2، وزارة المجاهدين، 25 جانفي 1960، ص 10.

احتياطي البترول 12.3 مليار برميل بما يمثل نسبة 1.05% من الاحتياطي العالمي سنة 2008.[1]

2- الغاز الطبيعي: تعد الجزائر من أكبر دول العالم التي تملك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي وهي تحتل المرتبة 04 في تصديره بعد كل من روسيا، كندا، النرويج، وتحتل المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنها تحتل المرتبة 15 ضمن أكبر احتياطي للنفط في العالم، وهذا من خلال المؤشرات التي تدل على ارتفاع احتياطي الغاز الطبيعي للجزائر من 4523 مليار متر مكعب عام 2002 إلى 5600 مليار متر مكعب عام 2008.[2]

ولهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز قد يشكل عائقا لها في حالة انخفاض في أسعار النفط وهذا ما قد يدخلها في أزمة اقتصادية خانقة إضافة إلى هذا نجد أن الجزائر لا تملك اقتصاد قوي قادر على استغلال المواد الأولية وتحويلها إلى منتجات واعتمادها أيضا على الاستيراد بشكل كبير فمثلا الجزائر لا تستطيع إنتاج أسلحة متطورة دون اللجوء إلى الاستيراد وهنا نجد أن الدولة عاجزة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي، كل هذا من شأنه أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي صراع عرقي أو اثني داخلي أو خارجي أو إرسال قوة عسكرية هدفها حفظ الأمن والسلام، وعلى سبيل المثال نذكر جنوب إفريقيا والتي تعتبر بلد منتج للأسلحة المتطورة لكنها لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور.[3]

إذن فالإمكانيات الاقتصادية عامل مهم من عوامل ضبط السياسة الخارجية الجزائرية فرغم امتلاك الجزائر لهذه القدرات أو الإمكانيات إلا أنها لم تستطع التقدم في هذا المجال.

---

(1) مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999، 2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2001، ص 52.

(2) أسماء بن لمخربش، التوازنات الإقليمية بمنطقة المغرب المحددات والرهانات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، د س، ص 89.

(3) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر)، 2001، ص ص 15-16.

- **مستوى التحديث:**

مستوى التحديث هو: " مستوى المهارات الفنية والتنظيمية المتعلقة بقدرة المجتمع على تحويل مواده إلى أشكال وأنماط جديدة، فمن الواضح أن توافر الموارد للدولة لا يعني بالضرورة القدرة على استعمالها أو تحويلها، كما هو الحال في الدول المختلفة التي تمتلك خام اليورانيوم وهي تمتلك أجساما هائلة تستطيع بها أن تحطم الحواجز ولكنّها تفتقر إلى أبسط المهارات الفنيّة كمهارة وضع الخيط في الإبرة، كما أن الدول التي تفتقر إلى الموارد قد تستطيع تعويض هذا النقص عن طريق تطوير المهارات الفنية والتنظيمية حتى تستطيع أن تستخدم الحجم المحدود المتاح من الموارد استخداماً شديدا كما هو الحال في اليابان" [1] ومستوى التحديث يسمح لأي دولة من دول العالم باستثمار مواردها الاقتصادية في مختلف مجالات التطوير، بما في ذلك المجال العسكري وذلك باعتبار أن وسائل الدفاع البري والجوي المتطورة قد أثرت على ميزان القوى، حيث خلق توازن الرعب وإستراتيجية الردع والقمع في العالم سلاما من نوع جديد، فلهذا فالموارد تحدد حجم المقدرات، أما مستوى التحديث فيحدد مستواها الكيفي، فالدول المتقدمة تملك مهارات فنية في مواجهة القضايا المطروحة في النسق الدولي، في حين أن الدول المتخلفة تتبع سياسة ضعيفة وغير نشطة فبالنسبة للجزائر فإن من الدول متوسطة التطوّر بحيث تملك قطاعا صناعيا قوامه تصنيع بعض المواد الغذائية والملابس بعض معدات النقل.[2]

ونجد أن مستوى التحديث هو العامل الرئيسي المحدد للسياسة الخارجية للدول فالتحديث يؤدي إلى ارتقاء الفن الإنتاجي والمعارف الفنيّة والتحضّر والحراك الاجتماعي والارتقاء بدوره يؤدي إلى التحديث في السياسة الخارجية وذلك من عدة جوانب خاصة في زيادة قدرة الدولة على استغلال الموارد إضافة إلى إنهاء الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لأن التحولات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع تعدّ شرطا أساسيا لصياغة وتنفيذ سياسة خارجية فعّالة وتوسيع أفاق أهدافها واكتسابها أبعادا جديدة خاصة في ظل التطوّرات التكنولوجية الحديثة.[3]

(1) السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة(مصر)، 1998، ص 157.

(2) سليم العايب، المرجع السابق، ص ص 17-18.

(3) السيّد سليم، المرجع السابق، ص ص 169-170.

المطلب الثاني: المحددات السياسية:

أ- **الثقافة السياسية:** تعد الثقافة السياسية في الجزائر من بين المحددات التي تسهم في تقوية السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل" البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية كما أنها تلعب دورا وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على توجه ومسار السياسية الخارجية.[1]

كما نجد أن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري تتكون من العديد من العقائد السياسية التي تحكم أفراد المجتمع وتحدد تعامله مع العامل الخارجي، وهذه المبادئ تستمد جذورها من التقاليد التاريخية للمجتمع ومن تراثه الديني الإسلامي ومن موقعه الجغرافي ونجد أن المجتمع الجزائري يرى أن التدخل الخارجي على انه مصدر للعذاب والمعاناة وهذا التصوّر نابع من خبرته في التعامل مع الاستعمار ومواجهة سياسته التعسفية لذا نجد أن المجتمع الجزائري يحمل نظرة سلبية عن التدخل الخارجي مستمدة من صراعه المحتل الفرنسي. [2]

وقد نشأت لدى المجتمع الجزائري حساسية حول قضية إرسال الجيش الجزائري إلى الخارج وإن تعلق الأمر بحفظ الأمن القومي للجزائر، أو تدخل في بعض الصراعات الداخلية بهدف الحفاظ على وحدة المجتمعات ومنع انفصالها وتشتتها، وهذا يعني في نظر الشعب الجزائري تدخل في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتحمل المجتمع الجزائري رؤية الجيش الجزائري وهو سقط خارج حدود الوطن، وهذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه مضمون الدستور الجزائري في المادة التي تنصّ على عدم إرسال القوات الجزائرية خارج حدود الجزائر، ولكن إذا تعلق الأمر بدعم الحركات التحررية فإن الثقافة السياسية للشعب الجزائري تدفع بقواتها إلى الدفاع عن الشعوب المضطهدة وتدعم قضاياها العادلة وقد تجلى هذا الدعم في الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني ضد الغازي والمحتل الإسرائيلي،[3] وكما هو الحال في مساندة الشعب الصحراوي في قضية تقرير مصيره بما أمكن من وسائل مادية وعسكرية ومعنوية حيث اعتبرت مبدأ تقرير المصير ودعم حركات التحرر هو أهم محطة

(1) السيد سليم، المرجع السابق، ص ص 203-204.

(2) سليم العايب، المرجع السابق، ص 19.

(3)المرجع نفسه، ص ص 19-20.

من محطات السياسة الخارجية الجزائرية، إضافة إلى تدخلاتها في مختلف القضايا التحررية في كل من الفيتنام، كمبوديا، جنوب إفريقيا وكذا قضايا في كل من أمريكا اللاتينية واسيا.[1]

كما نجد أن التراث الثقافي والديني للمجتمع الجزائري والذي يحمل مختلف التقاليد التاريخية للثقافة السياسية يتمتع بالقيم المثلى من بينها حماية النفس البشرية من كل أنواع الانتهاك والاستغلال بغض النظر عن دينها ومعتقدها، لأن التضحية والهلاك في سبيل حماية النفس البريئة والمضطهدة تعتبر من أهم الواجبات التي نصّ عليها الدين الإسلامي والذي اعتبرها أفضل الشهادات لإضافة إلى ما سبق نجد أن التدخل في حل مشاكل المتخاصمين تعتبر من بين المثل والقيم للثقافة السياسية حيث اعتبر الإسلام أو الشريعة الإسلامية القيام بها في مقام أداء فريضة الصوم أو الصلاة.

إلا أن المجتمع الجزائري بحكم تجاربه التاريخية ظل يحمل نظرة سلبية حول مسألة إرسال أبنائه خارج الوطن، كما أن أصحاب القرار كانوا يتظاهرون بتطبيق الدستور الذي يقف ضد إرسال القوات الجزائرية من أجل دعم قضية ما خارج حدود الجزائر *[2].

إذن فالثقافة السياسية التي يتمتع بها المجتمع الجزائري تعتبر عامل من العوامل التي تحكم السياسة الخارجية الجزائرية وتحدد مسار سيرها وتوجهها، كما أنها تعيق طريقها في بعض الأحيان.

ب- **النسق الدولي:** يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية كما أنه لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل دولة الكائنة في النسق، بغض النظر عن نظمها الداخلية، فهو يعتبر أحد العوامل المؤثرة على سياسة أي دولة خاصة في المجال الاقتصادي باعتبار أن التنمية الاقتصادية مهمة بالنسبة لأي دولة من دول العالم، بحيث نجد أن القضايا الاقتصادية تزداد أهمية كلّما زادت الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة لان هذه الأخيرة تعمل على توظيف سياستها الخارجية من أجل الحصول على اكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة في النسق الدولي، أمّا الدول الغنية فهي تحاول استخدام مختلف أساليب الضغط

(1) مهدي فتاك، المرجع السابق، ص 96.

*كما حدث في حرب 1973 ضد إسرائيل.

(2) سليم العايب، المرجع السابق، ص 20.

سواء على المستوى السياسي من أجل الحفاظ على تقدّمها وتفوّقها في المجال الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: المحددات الجغرافية.

أ- **الموقع الجغرافي:** عظّم بعض المفكرين من قيمة الموقع الجغرافي، وجعلوا الأرض بين أهم مقومات تكوين الأمم حيث أدت الطبيعية الجغرافية دورا مهما في تكوين علاقات مع القوى العظمى وكذا دول الجوار الجغرافي، ونجد أن الموقع الجغرافي هو المتحكّم في سياسة الدولة الخارجية بالدرجة الأولى وكذا طريقة تعاملها مع الدول الأخرى، بحيث نجد أن وقوع الدول على حافة الأنهار والمنابع يشكّل مصدر من مصادر التوتر بين هذه الدول ودول الجوار، وهو توتر تدل بعض المؤشرات على تزايده مع تزايد وتفاقم الحاجة إلى المياه لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية، وفي ما يتعلّق بموقع مصر فنجد أنها تقع في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية وهي ترتبط مع بعض الدول بمياه النيل خاصة السودان هذا الارتباط بين الدولتين أدى بهما على توقيع العديد من الاتفاقيات المرتبة لاستغلال تدفق نهر النيل في كل من الدولتين مصر والسودان أبرز هذه الاتفاقيات نجد اتفاقية 1902-1929-1959 وبمقتضى هذه الاتفاقيات تحدد نصيب مصر ب 55.5 مليار م^3 سنويا مقابل 18.5 مليار م^3 للسودان سنويا[2] .

أما الجزائر فتحتل موقعا هامّا على الصعيد العربي والإفريقي بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرق وبين دائرتي عرض 19و 37 جنوبا وشمالا، فهي بهذا الموقع تتوسط قارات العالم الأربعة [3].

يحدّ الجزائر شمالا البحر المتوسط وجنوبا الصحراء الكبرى وشرق ليبيا وتونس غرب المغرب وموريتانيا ما أهلّها أن تكون ذات مكانة إقليمية بارزة نظرا لموقعها حيث تجلى ذلك على عدة أصعدة:

(1) سليم العايب، المرجع السابق، ص 22.

(2) علي الدين هلال، المرجع السابق، ص ص77-80.

(3) أحسن العايب، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992، ص 56.

أ. الصعيد المتوسطي:

إن انفتاح الجزائر على البحر المتوسط بحدود بحرية قدرها 1200 كم على الضفة الجنوبية للمتوسط، أهّلها بأن تكون منطقة إستراتيجية خصوصا في علاقاتها بين الشمال وجنوب المتوسط.

ب. الصعيد الإفريقي:

بالنسبة لإفريقيا فعلاوة عن الموقع الجغرافي الذي استثمرته الجزائر غداة الاستقلال لتظهر نفسها كقائد لحركات التحرر الإفريقية والعالم الثالث.

ج. الصعيد المغاربي:

نظرا لامتلاك الجزائر حدودا مع كل دول المغرب العربي، هذا أتاح لها أن تكون حلقة ترابط ووصل إستراتيجية بين دول المغرب ومحور هام في الحراك السياسي والاقتصادي والأمني في النظام الفرعي المغاربي[1]

ب- المساحة والتضاريس:

تتمتع الجزائر بمساحة ضخمة نسبيا تقدر ب 2.381.741 كم^2 فهي تشغل 1/12 من مساحة القارة الإفريقية بأكملها التي يبلغ 30 مليونا و 244 ألف كلم^2، ونجد أن الجزائر تحتل المرتبة 11 عالميا والأولى إفريقيا بعد تقسيم السودان وتتوسط الجزائر المغرب العربي وهي بذلك تعد محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي وجسر طبيعي إلى العالم الغربي والإسلامي من جهة أخرى تنتمي إلى حوض الأبيض المتوسط حيث جعل منه التاريخ كما جعلت منها الجغرافيا رافدا من روافد الحضارة المتوسطية ومحورا هاما للتبادل والتعاون مع القارة الإفريقية لامتلاكها العمق الاستراتيجي نحو إفريقيا يفوق 2400كلم^2 ما يعني أنها اتصال فعلي بين إفريقيا والمتوسط كما أنها الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي تملك علاقات حدودية ونقاط تماس مع الدول المجاورة [2].

(1) مهدي فتاك، المرجع السابق، ص ص 50-51.

(2) الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطوّر الدبلوماسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 20.

ونجد أن التضاريس كثيرا ما كانت عائقا في وجه حركة الأشخاص والسلع [1]، إلاّ أن في الجزائر نجد طبيعة المنطقة الجغرافية الصعبة التي تتمتع بها لصالحها حيث كانت سببا في حمايتها من انتشار الاحتلال الروماني والوندالي وحتى البيزنطي الذي كان تركّزهم في الساحل الشمالي للجزائر نظرا لوجود صعوبة للتوغل نحو الداخل، وهذا ما لمسناه من خلال الآثار التي خلفوها من ورائهم مثل المعالم الأثرية الموجودة في مختلف المناطق الشمالية.

هذه الأهمية الجيواستراتيجية لطالما تمّ توظيفها في السياسة الخارجية سواء في اهتمامها بالمسائل الدولية المركزية بالنسبة للنظام العالمي، الصراع العربي الصهيوني مناهضة الاستعمار، نشر السلم وتحقيق التنمية في إفريقيا أو من خلال انضمامها إلى العديد من المنظمات الإقليمية والدولية وسعيها لضمان امن واستقرار القارة الإفريقية عامة والمنطقة المغاربة خاصة وتنمية العديد من الحوافز الجغرافية والجيوسياسية للمغرب العربي في إطار اتحاد المغرب والشراكة الأورو متوسطية، وإفريقيا من خلال بناء قوة عسكرية لحفظ السلام ومشكلة الصحراء الغربية، المنظمة الإفريقية لمكافحة الإرهاب، مجلس السلم والأمن الإفريقي [2].

(1) بيير رينوفان وجان باتيست روروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات عويدات، بيروت(لبنان)، 1982، ص 19.

(2) مهدي فتاك، المرجع السابق، ص 51.

المبحث الثاني: المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال.

أحدث الاحتلال الفرنسي للجزائر مقاومة شعبية كبيرة على المستوى السياسي والعسكري، سواء الداخلي منها بواسطة الكفاح المسلح والمطالب السياسية أو الخارجي عن طريق الاتصالات والتمثيل الدبلوماسي، في هذا المجال نجد العديد من المساعي والنشاطات التي قام بها الزعماء الجزائريين باسم الشعب الجزائري من أجل التعريف بالقضية الجزائرية.

المطلب الأول: بروز الدبلوماسية الجزائرية مع قادة المقاومة الأوائل:

أ- مساعي الأمير عبد القادر:

بعد مبايعة الأمير عبد القادر يوم 27 نوفمبر 1832م شرع في تنظيم الدولة الجزائرية الجديدة وكانت مدينة معسكر هي مقرّها وقد قام بتشكيل الحكومة وتكوين مجلس للشورى كما كوّن جيش وطني وأنشأ المؤسسات ووضع قوانين جديدة مستمدة من الشريعة الإسلامية وقام بوضع مجموعة من الأهداف التي كان يرمي إلى تحقيقها من خلال تنظيم المقاومة الجزائرية حيث تمكّن الأمير عبد القادر في المرحلة الأولى من مواجهة الجيش الفرنسي واجبر على التمسّك والاكتفاء بالبقاء في مدن: أرزيو، مستغانم، وهران [1].

وقد أضطر الأمير عبد القادر على إبرام معاهدة مع الجنرال دي ميشال والتي سمّيت باسمه في 26 فيفري 1834م ونصّت هذه المعاهدة على الاعتراف بالأمير على الناحية الغربية من البلاد وانجرّ على ذلك اعترافهم بشرعية كفاحه وجهاده ضدهم بصورة ضمنية[2].

وبعد ذلك تفرّغ لمقاومة الخارجين عنه، فقضى على فتنة ابن نونة في تلمسان وامتد سلطانه إلى الدول المجاورة، ثم ما لبثت المعاهدة أن نقضت حين انضمت إلى الحكم الفرنسي قبيلتان جزائريتان هما الدوائر والزمالة*، فطلب الأمير منه تسليم رؤسائها إليه حسب

---

(1) عمّار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت (لبنان)، 2015، صص 109-111.

(2) يحي بو عزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 425.

*الزمالة والدوائر: ترجع تسمية القبيلتين إلى عهد محمد الكبير داي الغرب الجزائر، أما الدواورة فتسمى بهذا لأنها كانت دائرة حول الباي عندما يحط رحاله خارج العاصمة، أما الزمالة فسميت بهذا الاسم لأنها كانت تتولى حمل أمتعة الباي.
انظر: محمد علاق، الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر-2-، 2012، ص 24.

شروط المعاهدة لكنه رفض ذلك فأعلن الأمير القتال عليه من جديد وانتصر الفرنسيين في معركة المقطع في 26 جويلية 1835م[1]، ولكن الأمير أعاد تنظيم قواته وألحق هزيمة فظيعة بالجيش الفرنسي الذي انسحب إلى مدينة أرزيو حيث طلب الحاكم العام من وزير الحرب في فرنسا أن يقوم بسحب الجنرال تريزيل من الجزائر وقامت بتعيين المارشال كلوزيل سنة 1835م[2]، والذي وصل إلى مدينة الجزائر في 10 أوت 1835 وقد خطط لقتال الأمير عبد القادر الذي واجهه في مدينة معسكر في 6 ديسمبر 1835، حيث كان النصر فيها للجيش الفرنسي ورغم احتلال كلوزيل المؤقت لمدينة معسكر إلاّ أن الأمير عبد القادر استعاد سلطانه فقد بقي مسيطرا على الميدان حيث استطاع أن يقضي على القبائل التي أعلنت الخضوع للحكم الفرنسي والوقوف ضده وذلك إمّا بجباية الضرائب أو بحجز الماشية التي يملكونها وبالإضافة إلى كل هذا نجد أن ممثل فرنسا أو الجنرال كلوزيل*[3] .

وبعد مجيء الجنرال بيجو**على وهران تمّ توقيع معاهدة التافنة في 30 ماي 1837م **(انظر الملحق رقم01)** وقد احتوت هذه المعاهدة على العديد من التنازلات التي أعطاها الجنرال بيجو للأمير فقد منح له إقليم التيطري وإقليم الجزائر أما فرنسا فلم تحتفظ لها إلا بالبليدة والمتيجة [4].

ونجد أن الأمير قبل بهذه المعاهدة لقلة الذخيرة وأسلحة الحرب إضافة إلى عدم انضباط المقاومين الجزائريين، أمّا بالنسبة للحكومة الفرنسية فقد أدركت أن مصلحتها في مهادنة الأمير وذلك من أجل:

---

(1) الأمير عبد القادر العالم المجاهد، جمع وتحقيق نزار أباظة، ط1، دار الفكر، دمشق (سوريا)، 1994، ص 11.

(2) عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 112-113.

*كلوزيل: بروتن دو كلوزال (1773-1850) كان مفتشا عاما للسلاح في عهد لويس الثامن عشر، عيّنه لويس فيليب على مقاليد الحكم خلفا لديبرمون. أنظر: عائشة بنت ساعد، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 29.

(3) شارل هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتعليق وتقديم: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، ص ص 98-104.

**بيجو: هو توماس روبارت (1784-1849) من عائلة أرستقراطية، ترقى في الرتب العسكرية بسبب خبرته في الحروب خاصة الحروب الاسبانية، تولى قيادة الجزائر، اشتهر بسياسة الأرض المحروقة. انظر: عائشة بن ساعد، المرجع السابق، ص 331.

(4) عبد القادر بو طالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية (من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 2010، ص 80.

- تخفيف شدة الحصار الجزائري على المراكز الفرنسية.
- التفرّغ للقضاء على مقاومة أحمد باي في الإقليم الشرقي.
- إعداد فرق خاصة بحرب الجبال [1].

وتمت المصادقة على هذه الوثيقة من طرف الملك لويس فيليب* في باريس يوم 15 جوان 1837م حيث أضيفت تنازلات أخرى للأمير ضمن معاهدة سرية يلتزم فيها بتسليم أسلحة للأمير في المقابل يدفع الأمير مبلغ 100.000 فرنك للجنرال بيجو، وبعد توقيع المعاهدة ب 3 أشهر بعث ملك فرنسا بهدية رمزية للأمير كمبادرة لتدعيم السلام بين الطرفين وتعزيز العلاقات بينها وكانت الهدية عبارة عن عدد من الأسلحة المرصعة بالجواهر وأقمشة من الحرير مطرزة بالذهب وأوانٍ من الفخار منقوشة بالفضة وطقم شاي مصنوع من الذهب وساعة من ذهب ونجد أن معاهدة التافنة قد أقرت السلام بين المقاومة الجزائرية وفرنسا، ولم تكن نتيجة لانتصار عسكري كما حدث في معركة المقطع، إنّما كانت هذه المعاهدة ثمرة لتدابير سياسية حكيمة ولمناورات بارعة قام بها الأمير وعلى أساس هذه المعاهدة تنطلق عبقرية الأمير لتنظيم دولته الواسعة [2].

واستمرت الهدنة بين الفرنسيين والأمير عبد القادر مدة سنتين من 1837 إلى 1839إذ سميت بالهدنة الشاملة، وكانت فرنسا تحاول بسط نفوذها وتعديل بنود معاهدة التافنة لصالحها ليدخل بعد ذلك في حرب فرنسا في نوفمبر 1939 بسبب عدم احترام بنود المعاهدة حيث استولت فرنسا على المدن التي كانت تحت قيادة الأمير خصوصا تلمسان المدية، مليانة معسكر وغيرها، ونجد أن الأمير كان يقوم بالحرب الخاطفة أو حرب العصابات إلى أن أصبح لاجئا بدائرته أو زمالته إلى أن وقعت الزمالة نفسها في أيدي العدو سنة 1843، وفي هذه الحالة لجأ الأمير إلى الاحتماء بملك المغرب مولاي عبد الرحمان إلا أن فرنسا هددته وحاربته براً وبحراً إلى أن وقعت معركة وادي ايزلي الشهيرة سنة 1844

---

(1) عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص 113.

*لويس فيليب:1773-1850 ملك فرنسا بعد شارل العاشر،دام حكمه 18 سنة، عارض الجمهوريون سياسته الاستبدادية واجبر في النهاية على التخلي عن العرش وهرب إلى إنجلترا. انظر: عائشة بن ساعد، المرجع السابق، ص 29.

(2) إسماعيل العربي، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص ص 158-162.

وهي المعركة التي انهزم فيها الجيش المغربي ونال على أثرها الجنرال بيجو لقب " دوق ايزلي" [1].

حاول الأمير مواصلة نضاله ولكنه وجد نفسه مضطرا إلى القبول بالشروط الفرنسية عام 1847 شريطة السماح له بالسفر إلى البلد الذي يختاره، لكن فرنسا لم تحترم هذا العهد الذي قطعته مع الأمير، وقامت بسجنه لمدة 5 سنوات في فرنسا إلى أن سمحت له بالتوجه إلى دمشق التي بقي بها إلى أن وافاه الأجل يوم 24 ماي 1833 ودفن هناك، وبعد استقلال الجزائر نقل جثمانه إلى مقبرة العالية يوم 5 جويلية 1966 [2].

ب- مساعي أحمد باي وحمدان خوجة:

أحمد باي: كان للحاج أحمد باي حاكم الإقليم الشرقي(قسنطينة) نشاط دبلوماسي يتمحور أساسا في جملة من الاتصالات والمراسلات مع زعماء عصره بهدف إقناع فرنسا بإبعاد جيشها الاحتلالي من الجزائر وقد كان الحاج أحمد باي من الأوائل الذين قاوموا الاستعمار الفرنسي ولد بالجزائر (1785-1850) وهو كرغلي من أب تركي وأم جزائرية، فأبوه محمد الشريف خليفة حسن باي وأمّه شريفة بنت أحد كبار مشايخ الصحراء يسمى ابن قانة شريف، كان رجلا شجاعا صارما عُرف بالدهاء السياسي والعسكري، حارب الاستعمار الفرنسي [3] ورفض الاستسلام له أو التعاون معه خلافا لمعظم المسؤولين والحاميات التركية بالجزائر في مقدمتهم باي وهران وباي التيطري [4]، حيث نجد أن الحاج أحمد باي قد تلقى العديد من الرسائل من قبل الجنرال ديبرمون وكلوزيل من أجل الاعتراف بالسيادة الفرنسية مقابل الاحتفاظ بمنصبه بایاً على قسنطينة ودفع ضريبة لكنّه أجابهم بالرفض وأنه قد تسلّم إقليم قسنطينة بموافقة سكانها وان على الباي أن يأخذ موافقة السلطان العثماني قبل أن يقبل العرض لأن الجزائر تابعة للباب العالي [5]، ورغم الوفود التي أرسلها أحمد باي إلى السلطان

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1900، الجزء 1، دار الغرب الاسلامي، بيروت (لبنان)، 1992، ص ص 195-218.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 115.

(3) عمار عمورة ونبيل دادوة، الجزائر بوابة التاريخ (الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962) الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر، ص ص 275-276.

(4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 115.

(5) عمار عمورة، المرجع السابق، ص 276.

العثماني من اجل مساعدته ماديا ويقدم له إمدادات عسكرية يستعين بها على قتال الفرنسيين، لكنه لم يحظ منه سوى بوعود وتشجيعات، وذلك خوفا من فرنساالتي لم يتردد سفيرها في اسطنبول في الإعلان أن بلاده ستعتبر توجيه رتبة الباشا إلى باي قسنطينة بمثابة إعلان حرب عليها [1].

واتصل به سنة 1832 القائد العام للجزائر آنذاك للتفاوض معه وفرض عليه شروط متمثلة في اعتراف أحمد باي بالسيادة الفرنسية ودفع ضريبة سنوية وغرامة حربية كبيرة مقابل الاحتفاظ بمنصبه.

لكن الحاج أحمد باي رفض هذا بعد أن اتضح له أن الفرنسيين غير صادقين، بل يريدون خداعه وتقوية الفرص عليه، وبعد أن ركّز الحاج أحمد باي جهوده في تعزيز علاقاته مع الباب العالي باعتبارها الطرف الوحيد المعارض لاحتلال الجزائر وذلك لمساندته في مواجهة سياسة فرنسا الاستعمارية، لكن أوضاع الدولة العثمانية جعلتها عرضة لأطماع الدول الأوروبية، هذا ما أدى بأحمد باي إلى انتهاج خطة دبلوماسية ترمي إلى استغلال التنافس الشديد بين الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وانجلترا، وفي هذا الصعيد تجلى نشاطه في مراسلاته مع السلطات البريطانية قصد كسب دعمهم مقابل الحصول على امتيازات اقتصادية [2].

حمدان خوجة: من الكراغلة أحد أثرياء مدينة الجزائر امتهن التدريس وكان أستاذ قانون تولى مناصب عليا في عهد الداي حسين وكان مستشارا قبل الاحتلال، كان رجلا مثقفا يجيد اللغة العربية والتركية ويحسن الفرنسية والانجليزية [3]، ونجد أن مساعي حمدان خوجة متممة لما كان يقوم به باي قسنطينة في الميدان العسكري والسياسي فبقلمه وبلسانه أدى دورا فعالا في توعية الرأي العام بما كان يجري في الجزائر [4].

دعا حمدان خوجة في بداية الاستعمار الفرنسي إلى التآخي والتعاون مع فرنسا وكلفته السلطات الفرنسية بالتفاوض باسمها مع كل من الحاج احمد باي قسنطينة وبومرزاق باي

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 115.

(2) الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق، ص 70.

(3) مسعود عوادي، " حمدان خوجة وتأثره بالفكر الأوربي التنويري ونظرته إلى الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 15-16، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة (الجزائر)، 2013، ص 309.

(4) الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق، ص 71.

التيطري قصد قبول اقتراحات فرنسا كما عيّنه غداة الاحتلال ديبرمون عضوا في المجلس البلدي واحتفظ بنفس المنصب في عهد كلوزيل، إلا أن هذه الأعمال لم تنقص من وطنيته بل كان في نفس الوقت يدافع عن حقوق الشعب الجزائري وعندما تيقن من همجية فرنسا سنة 1833م من طرف الدوق روفيقو*، اجتمع مع نخبة من الجزائريين المثقفين (1)، ونظّم المقاومة السياسية وتولى الدفاع عن القضية الجزائرية من الظلم، وفي هذا الصدد كثّف اتصالاته ومراسلاته مع الشخصيات الفرنسية والانجليزية والعثمانية والتي ساهمت بشكل كبير في فضح التجاوزات المرتكبة من طرف المحتلين (2).

كما حاول حمدان خوجة التأثير على الرأي العام الفرنسي لصالح استقلال الجزائر مستعملا قنوات الصحف الباريسية، إلى جانب هذا أرسل حمدان خوجة مذكرات وعرائض إلى الحكومة الفرنسية يناشدها بالتدخل في الجزائر مذكرا إياها بنود معاهدة الاستسلام فبعث لهذا الغرض رسالة إلى وزير الحرب الفرنسي المارشال سولت Soult تتضمن 18 نقطة يعبّر فيها عن شكاوي سكان الجزائر ويدعو فيها إلى تعيين لجنة محايدة ونزيهة للنظر في الظلم الذي يتعرض له الشعب الجزائري ومطالبا بالجلاء الفوري للجيش الفرنسي، وقد أثمرت هذه الجهود في تكوين لجنة افريقية للتحقيق في الجزائر تم تشكيلها بأمر من ملك فرنسا لويس فيليب يوم 7 جويلية 1833م والتي كانت مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر حيث وصلت إلى الجزائر في 2 سبتمبر 1833م إلا انه في حقيقة الأمر شكلت هذه اللجنة لتبرير الاحتلال، ولم تطبّق الحكومة الفرنسية من مقترحاتها إلا ما يخدم مصالحها، هذا ما أدى إلى خيبة أمل حمدان خوجة لان هذه اللجنة لم تحقق ما كان يرجوه لكنّه واصل معركته السياسية بالقلم واللسان ضد الاحتلال بتنشيط مؤتمرات صحفية للتعريف بالقضية الجزائرية وألفّ لهذا الغرض كتابا بالعربية ترجم إلى اللغة الفرنسية وصدر بباريس في أكتوبر 1833م

---

*الدوق روفيقو: سياسي وجنرال فرنسي اسمه بالكامل: ان جان ماري روني هافري، ولد سنة 1774 وتوفي 1833 وفي سنة 1831 عيّن قائد للجيوش الفرنسية في الجزائر، حاول التفاوض مع الباي أحمد بواسطة حمدان خوجة لكنه لم ينجح . أنظر: حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص 22.

(1) محمد العربي الزبيري، مذكرات احمد وحمدان خوجة وبوضربة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2009، ص ص 94-95.

(2) الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق، ص 71.

اطلعت عليه لجنة التحقيق عنوانه المرآة[1]، كشف هذا الكتاب عن حقيقة الاستعمار بالجزائر وكان له صدى كبير في الأواسط السياسية الليبرالية في فرنسا وانجلترا على الخصوص ويشكل المرآة حسب عبد الجليل التميمي: « أول بيان ضد سياسة فرنسا بالجزائر» [2].

وردا عن أعماله الوطنية قام الجنرال كلوزيل بحبس أبناء حمدان في مدينة الجزائر وحجز مراسلاته وفي عام 1836م رحل حمدان إلى اسطنبول بعد أن حجزت كل ممتلكاته المقدرة حسب السلطات الفرنسية ب 40 مليون فرنك، ورغم ذلك بقي هناك وفيا للجزائر يدافع عن قضية أحمد باي والأمير عبد القادر لدى السلطات العثمانية إلى أن وافته المنية بالقسطنطينية عام 1842م[3].

المطلب الثاني: تطور العمل الدبلوماسي مع زعماء الحركة الوطنية:

في بداية القرن 20 وبالضبط بنهاية الحرب العالمية الأولى تغير أسلوب الشعب الجزائري في مقاومته للاحتلال الفرنسي إذ لم يعتمد على المقاومة الشعبية المسلحة المنطلقة من الأرياف بل سلك أسلوبا جديدا يتمثل في النضال السياسي عن طريق الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والصحف والمظاهرات.

أ- المساعي الدبلوماسية للأمير خالد:

إن الإصلاحات السياسية الهزيلة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية خلقت إحباطا كبيرا لدى الشبان الجزائريين الذين كانوا يتطلعون إلى تمثيل سياسي في البرلمان الفرنسي والضغط على الأوربيين في الجزائر من حكومة باريس عن طريق ممثلهم الأمير خالد وهو من مواليد 20 فيفري 1875م، توفي في 9 جانفي 1936م، والذي قام بخطوة جريئة في 1917م حيث شارك مع إخوانه التونسيين في مؤتمر رابطة حقوق الإنسان بباريس، وطالب بأن يكون للجزائريين تمثيل في البرلمان الفرنسي وفي مجلس الشيوخ وذلك دون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية، وقد استطاع الأمير خالد أن يعبّر عن وطنيته حيث طلب من زملائه أن يقوموا بتشكيل وفد جزائري لحضور مؤتمر السلام الذي عقد بباريس حيث حضره وفود من الدول المستعمرة من قبل بريطانيا وكان هذا في شهر ماي 1919م، حيث نجح في 19 من

(1) عمار عمورة، المرجع السابق ص ص 282-283 وبن صحراوي كمال، " موقف حمدان خوجة من يهود الجزائر من خلال كتابه المرآة"، **مجلة القلم**، العدد 23 يناير، جامعة تيارت (الجزائر)، 2012، ص 121.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 71.

(3) بسام العسيلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، 1980، ص 135.

نفس الشهر في أحد المرافقين للرئيس حيث جاء مضمون الرسالة مطالب الوفد الجزائري أنصار الأمير خالد مما أدى إلى تخوف الأوربيين المسؤولين من مطالبته بالاستقلال [1].

ونظرا لنضاله المستمر تقدم الأمير خالد لانتخابات بلدية الجزائر في نوفمبر 1919م والتي فاز فيها وفشلت قائمة حزب الجزائر الفتاة بسبب تبني الحزب لقضية اكتساب الجنسية الفرنسية [2]، بدون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية ونتيجة لهذا الفوز اتهم الأمير خالد بأنه يتآمر ضد السلطات الفرنسية وأنه يستعمل نفوذه الديني، فبدأ الأوربيون يبحثون عن طريقة لإبعاده عن الجزائر وانتهى الأمر به إلى النفي إلى سوريا حتى يحدّوا من نشاطه النضالي [3].

ب- الدبلوماسية الجزائرية مع زعماء الأحزاب السياسية:

تميزت هذه المرحلة عن سابقها بانبثاق هيئات سياسية منظمة، حيث تشكلت الحركة الوطنية الجزائرية من 3 تيارات سياسية:

- الاتجاه الإصلاحي الليبرالي.
- الاتجاه الإصلاحي الديني.
- الاتجاه الثوري.

وقد كانت لهذه الاتجاهات نشاطات سياسية ومواقف وتحالفات دولية [4].

1- التيار الإصلاحي الليبرالي: مثل هذا التيار جماعة النخبة وهيئة النواب وكان من أقطابه فرحات عباس من مواليد عام 1899م والمتوفى عام 1985م، حيث أنشأ هذا الاتجاه فدرالية المنتخبين المسلمين يوم 11 سبتمبر 1927م بالجزائر [5].

وقد كان يطالب باندماج الجزائر في فرنسا وكذا تمثيل الجزائريين المسلمين من البرلمان الفرنسي والمساواة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوربيين، كما أنه كان

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 219-220، عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج 1، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص ص 87-88.

(2) بسام العسيلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 74-75.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 221-222 وأيضا: محمد الصالح صديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 166.

(4) الدبلوماسية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 74-75.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 377.

ينتمي إلى حركة الشبان الجزائريين ويناضل مع هذه الحركة من أجل الحصول على إصلاحات في صالح المسلمين الجزائريين، وحسب راي فرحات عباس فإن هدفه كان يتمثل في تخليص الجزائر من التفرقة العنصرية والقضاء على فكرة تفوّق الغالب على المغلوب وبناء جزائر تسودها المساواة [1].

وبعد فشل مشروع بلوم فيوليت، بدأ فرحات عباس يغير من مواقفه الاندماجية وأصبح يتكلم عن الاتحادية بعدما كان يدعو إلى الاندماج والتجنس واندلاع الحرب العالمية الثانية ونزول الحلفاء بالجزائر أجرى فرحات عباس اتصالا مع السياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين والبريطانيين منهم الممثل الخاص للرئيس فرانكلين روزفلت هو مورفي وقام بتقديم رسالة للحكومة الفرنسية ولممثل فرنسا وأمريكا ممضاة من طرف المنتخبين المسلمين للعمالات الثلاث وذلك من أجل المطالبة بتحقيق مبدأ حق الشعوب أو الشعب الجزائري في تقرير مصيرها وقد رفض الحكومة العامة هذه الرسالة زيادة على هذا لم يكن هناك أي رد عليها[2].

وبعد هذا لم يستسلم فرحات عباس فقد قام هو وزملائه المنتخبين في 10 فيفري 1943م بإصدار وثيقة جديدة أطلق عليها اسم " بيان الشعب الجزائري"، حيث قاموا بتسليم نسختين واحدة للجنرال ديغول يوم 10 جوان 1943م والأخرى للجنرال كاترو الذي عين سنة 1943م مسؤولا عن الجزائر وتلخصت مطالبه بإنشاء دولة جزائرية لها دستورها الخاص وبعد رفض المشروع الذي جاء به فرحات عباس حاول ربط علاقات ودية مع كل من مصالي الحاج زعيم حزب الشعب والشيخ البشير الإبراهيمي زعيم جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري برئاسة موريس لابور من أجل توسيع قاعدة حزبه في الأوساط الشعبية وتحريك الجماهير وجعل الفرنسيين في باريس والأوروبيين في الجزائر يستمعون لمطالبه، وبعد إطلاق سراح مصالي الحاج يوم 26 افريل 1943م اجتمع الزعماء الأربعة وأصدروا بيان أطلق عليه اسم: أصدقاء البيان والحرية يوم 14 مارس 1944م[3]، واستوحى

(1) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 232-233.

(2) يوسف حميطوش، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص ص 104-105.

(3) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 236-237.

برنامجه من بيان 1943م وهذا يعني الوقوف في وجه العنف الامبريالي في إفريقيا و آسيا والعمل من أجل تجسيد فكرة أمة جزائرية ودستور لجمهورية مستقلة [1]، وقد حلت هذه الحركة في 15 ماي 1945م بعد مجزرة 8 ماي وتم توقيف الزعيم فرحات عباس، حيث شكلت هذه المجازر منعرجا ودفاعا في نضال الحركة الوطنية وبصدور قرار العفو الشامل في 16 مارس 1946م عاد فرحات عباس إلى الحياة السياسية وانشأ حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري UDMA تضمن أهداف تتمحور حول الجزائر المستقلة بمؤسساتها وبقوانينها وتكون في تبعية لفرنسا في إطار الاتحادية ومع تبني قانون 1947م الخاص بالجزائر، أنشأت جمعية جزائرية تتضمن 120 عضو 60 للأوربيين و 60 للمسلمين حيث تم اختيار فرحات عباس كنائب في هذه الجمعية حيث تحصل حزبه UDMA على 8 مقاعد وحركة انتصار الحريات الديمقراطية MTLD على 9 مقاعد وهذا دليل على وجود تزوير في الانتخابات، ولكن فرحات عباس استمر في تبني مطالب الاتحادية في فرنسا [2].

2- **التيار الإصلاحي الديني:** بعد ظهور الحركة الإصلاحية الحديثة في العالم الإسلامي، عمد مجموعة من رجال الإصلاح في الجزائر على تأسيس جمعية العلماء المسلمين وكان من بينهم عبد الحميد بن باديس [3]، والذي ولد بمدينة قسنطينة عام 1889 وتوفي بينهم 1940م كان تأسيسه لجمعية العلماء في شهر ماي1931 بالجزائر العاصمة [4]، فأخذت جمعية العلماء المسلمين تعمل من أجل تطهير المجتمع الجزائري المسلم من الشوائب التي ألصقوها بها الدخلاء على الدين، حيث ركزت الجمعية جهودها على نشر الثقافة العربية ومقاومة البدع والخرافات ومحاربة دعاة التجنيس ونشر الدين الإسلامي وأصدرت جريدة الشهاب ثم البصائر لشرح مبادئها

(1) محفوظ قداش، جزائر الجزائريون بين تاريخ الجزائر 1830-1945، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة روبية، 2008، ص 341.

(2) يوسف حميطوش، المرجع السابق، ص ص 106-109.

(3) رابح لونيسي، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف (1920-1954)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009، ص 89.

(4) محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص 173.

واصطدمت منذ البداية بالإدارة الاستعمارية التي بدأت تطبق سياسة فصل الدين عن الدولة [1].

فقدعملت الجمعية منذ تأسيسها بجميع الوسائل من اجل المحافظة على هوية المجتمع الإسلامي وانه هو وحده صاحب الحق في تسيير شؤونه الدينية وان أي تدخل من طرف فرنسا وحكومتها يعتبر إجحافا في حق المسلمين [2].

وقد اعتمدت الجمعية برنامجا دقيقا يشمل كل الجوانب من اجل تحقيق هدفها الإصلاحي في إحياء الذات وإنماء الفكر وتنويره وذلك بالاعتماد على جانب:

- التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة وإرسال البعثات الطلابية للخارج.
- تأسيس الحركة الصحفية النشيطة كتحدي للصحافة الفرنسية.
- إنشاء المساجد والزوايا والمؤسسات الدينية لنشر الدين الإسلامي.
- تأسيس الجمعيات الخيرية وتقديم الخدمات الاجتماعية للمعوزين والمحتاجين من الجزائريين.
- تأسيس النوادي الثقافية والتكفّل بالحركة الشبابية من الحركة الطلابية والحركة الكشفية الإسلامية وغيرهم [3].

ولم يقتصر نشاط جمعية العلماء المسلمين على سكان المدن والقرى فحسب بل توغلت بين سكان الأرياف في الجزائر كما عملت على نشر التوعية الدينية والسياسية وتطويرها بين العمال الجزائريين في فرنسا، ومع هذا كله فإن حركة العلماء كانت تبدو عشية الثورة التحريرية كحركة محافظة بل ورجعية في نظر الشباب الوطني الثوري، إن هذا الحكم يعتبر إجحافا في حق العلماء الذين لم يكونوا مختلفين سنة 1954م عن غيرهم من أصحاب الحركات الوطنية الأخرى حيث كان فيهم الثوريون والمحافظون فإذا كان بعض زعماء

---

(1) يحي بو عزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 90.

(2) عبد الكريم بو صفصاف، جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة بالرويبة (الجزائر)، 1996، ص 148.

(3) أحمد مريوش، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج 1، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 138.

ومناضلي حركة الانتصار قد وقفوا ضد الثورة، فإن بعض العلماء لم ينضموا للثورة لكنهم لم يقفوا ضدّها بل بادر بالانضمام إليها الكثير من علماء سواء بالداخل او بالخارج [1].

3- **التيار الثوري:** لقد بادر عدد من العمال الجزائريين في 20 مارس 1926م بتأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا بباريس رفقت عدد من التونسيين والمغاربة وكان رئيسها الفعلي خلال عامي 1926-1927م هو الحاج علي عبد القادر قبل أن يتخلى عن رئاسة الجمعية لميوله للشيوعية ومصالي الحاج (1898-1974) رئيسها التالي وعمار المياش (الأمين العام للنجم) وبانون أكلي، وأرزقي كحال، راجف بلقاسم وشبيلة الجيلالي (المشرف على جريدة الأمة ما بين 1930-1938) وأعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا لها دون استشارته ولا موافقته [2].

وقد ساعد على ظهور النجم في فرنسا عاملين أساسيين هما:

1. **الهجرة:** لقد هاجر العديد من الجزائريين إلى الخارج هروبا من السياسة الفرنسية المجحفة خصوصا أثناء ح ع 1 وتوجه بعضهم إلى المغرب الأقصى والبعض الأخر نحو المشرق العربي وتركيا ومنهم من توجه إلى فرنسا مثل: حمدان بن عثمان خوجة.
2. **الديمقراطية:** لقد أتيحت الفرصة للشباب الجزائريين الذين تجندوا للخدمة العسكرية الإجبارية الفرنسية من جراء قانون التجنيد الإجباري عام 1912م للاطلاع عن قرب على مبادئ الحرية والديمقراطية وتأثروا بالحياة الحرة بأوروبا خلافا عن الطريقة التي يتعامل بها المستوطنون في الجزائر مع الجزائريين [3].

وقد عرفنا أن النجم كان يضم ممثلين عن الأقطار الثلاثة وكان له هدفان:

أ- **بعيد:** تحقيق الاستقلال الكامل بالوسائل الثورية.

ب- **قريب:** وهو الدفاع عن مصالح ومطامح عمّال إفريقيا في فرنسا، وعلى الرغم من أن النجم قد ولد في شمال إفريقيا إلا انه ابتداء من سنة 1927م بدأ أعضاؤه التونسيون

(1) عبد الكريم بو الصفصاف، المرجع السابق، ص 149.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص 365.

(3) شايب غزواتي قدادرة، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء ح. ع. 2(1939-1945) رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991، ص53.

والمغاربة ينفصلون عنه ليصبح حزبا جزائريا بقيادة مصالي الحاج الذي كان يؤمن بهدف واحد وهو الاستقلال الكامل للجزائر [1].

ولما عقد مؤتمر بروكسل ما بين 10-15 فيفري 1927م طالب مندوبو حزب نجم شمال إفريقيا وخاصة مصالي الحاج باسم الشعب الجزائري باستقلال شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة [2].

كما نجده قد حضر مؤتمر مسلمي أوروبا الذي أنعقد بجينيف في سبتمبر 1935م الذي التقى فيه بالأمير شكيب أرسلان زعيم الحركة الإسلامية في أوروبا دفاعا عن الاتجاه العربي الإسلامي بدل الاتجاه الشيوعي الدولي، وقد تعرض حزب نجم شمال إفريقيا غلى الحل عدة مرات كانت آخرها في 26 جانفي 1937م بقرار من الجبهة الشعبية حيث اتهمت السلطات الفرنسية مصالي الحاج بالذات بالتخلي عن تضامنه مع الجبهة الشعبية [3]، ولكن رغم كل هذا فقد أسس مصالي الحاج ورفقائه حزب جديد تحت اسم حزب الشعب الجزائري PPA في 11 مارس 1937م بفرنسا وبعد ذلك انتقل نشاط الحزب غلى الجزائر في شهر جوان 1939م وفي نفس العام اعتقل مصالي الحاج بتهمة التشويش وإعادة تأسيس حزب نجم ش إ المنحل وحكم عليه بسنتين مع حرمانه من كل حقوقه المادية والمعنوية، وقد قامت السلطات الفرنسية بعد إطلاق سراحه بحل حزب الشعب الجزائري يوم 29 سبتمبر 1939م ومنعت جرائده من الصدور (الأمة، البرلمان، الشعب)، كما قام بتأسيس حزب جديد تحت اسم: حركة انتصار الحريات الديمقراطية 23 أكتوبر 1946م[4]،حيث تبنى الوطنيون من حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ابتداءً من مؤتمرهم الأول في فيفري 1947ماستراتيجية جديدة وهي العمل العسكري مع المنظمة الخاصة (O.S) وتزويدها بالمناضلين وتكوينهم عسكريا، وقد كان للحركة MTLD نشاط دولي أكد تضامنه المغاربي وشاركت الجزائر وحدها في لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة من طرف الأحزاب الوطنية

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، 1992، ص ص 119-120.

(2) محفوظ قداش ومحمد قنانش، نجم شمال افريقيا 1926-1937، ترجمة: أوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2013، ص 56.

(3) ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص ص 121-125.

(4) شايب غزواتي قدادرة، المرجع السابق، ص ص60-61.

في شمال لإفريقيا وشارك حزب الشعب/ الحركةMTLD سنة 1948م في المؤتمر المنعقد في لندن لمناهضة الامبريالية لشعوب أسيا وإفريقيا، كما عرض المطلب الوطني الجزائري على جمعية الأمم المتحدة[1].

وفي شهر سبتمبر 1951م قام مصالي الحاج بجولة في المشرق العربي واتصل بعبد الكريم الخطابي وسفراء الدول العربية في الجامعة العربية بالقاهرة من اجل التعريف بالقضية الجزائرية، وبعد عقد العديد من المؤتمرات تكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م والتي انبثقت عليها جبهة التحرير الوطني التي قامت بتفجير ثورة أول نوفمبر 1954م من أجل استرجاع الاستقلال [2].

المطلب الثالث: نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإفريقي:

إن النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المؤتمرات الإفريقية ساهم بشكل كبير في توسيع نطاق الدفاع عن القضية الجزائرية وتدويلها في المحافل الدولية ونجد من بين هذه المؤتمرات التي شاركت فيها الجزائر:

1- مؤتمر أكرا:وكان هذا في ديسمبر 1958م حيث اجتمع ممثلو الشعوب الإفريقية من جميع أنحاء القارة في مؤتمر الشعوب الإفريقية في غانا [3]، وقد حضرها أحمد بومنجل حيث ساهمت في الكشف عن الأطماع الفرنسية في المنطقة ومحاولة الجنرال ديغول إحياء مجد الإمبراطورية الفرنسية من خلال دعوته إلى إقامة اتحاد فرانكفوني مع دول المنطقة ولكن صوت الثورة الجزائرية كان بالمرصاد لمشاريع ديغول الاستعمارية ورفع الستار عن نواياه التوسعية خصوصا بعد تتالي الاكتشافات البترولية بالمنطقة وهو ما ساعد على استفاقة الشعوب الإفريقية [4].

---

(1) محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 365-370.

(2) عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 328-344 ويحي بو عزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 400.

(3) جيمس دفى وروبرت مانرز، إفريقيا تتكلم، ترجمة عبد الرحمان صالح، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، ص 11.

(4) سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 148.

2- **مؤتمر منروفيا:** انعقد المؤتمر في الفترة من 4 إلى 8 أوت 1959م في ليبيا بحضور وفد جزائري يمثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة محمد يزيد وزير الإعلام فيها وقد شارك الوفد الجزائري بصفة رسمية ورفع العلم الجزائري إلى جانب الإعلام الإفريقية الأخرى، وقد خصص المؤتمر قراره الأول للقضية الجزائرية مؤكدا على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وطالب الحكومة الإفريقية بمواصلة دعم الشعب الجزائري في المحافل الدولية وتقديم المساعدات اللازمة موصيا جميع الدول المحبة للسلام بتأييد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

3- **مؤتمر أديس أبابا:** كان هذا المؤتمر في عاصمة أثيوبيا أديس أبابا حيث جمع الدول الإفريقية المستقلة من 14 إلى 24 جوان 1960م، حيث التقى فيه وفود من 13 دولة إفريقية عالجت من خلاله المشاكل التي تعاني منها شعوب القارة الإفريقية، كما طرحت القضية الجزائرية كمسألة أساسية في المؤتمر من أجل فتح باب الاستفتاء من اجل تحقيق الاستقلال [2].

من خلال هذه المؤتمرات استطاعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الدفاع عن القضية الجزائرية ورفع صوت الجزائر في الخارج إضافة إلى دعم القضايا الإفريقية للتخلص من سلطة المحتل والحصول على استقلالها وحريتها المسلوبة.

من خلال هذا الفصل تناولنا المسار التاريخي للدبلوماسية الجزائرية قبل الاستقلال الذي تميز بمجموعة من الخصائص والسمات التي ساهمت في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تعاملها مع الدول الإفريقية.

(1) عبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص ص 109-110.

(2) محمد علي القوزي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، 2006، ص ص 315-317.

الفصل الثاني

دور الدبلوماسية الجزائرية في قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: الصحراء الغربية الجغرافيا والتاريخ.

- ***المطلب الأول: الموقع الجغرافي التركيبة والاجتماعية.***
- ***المطلب الثاني: الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية.***
- ***المطلب الثالث: التنظيمات السياسية في الصحراء الغربية.***

المبحث الثاني: الجزائر وقضية الصحراء الغربية.

- ***المطلب الأول: الاحتلال المغربي والموريتاني للصحراء الغربية.***
- ***المطلب الثاني: أطراف النزاع.***
- ***المطلب الثالث: التدخل الدبلوماسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية.***

تمهيد

كان النزاع حول الصحراء الغربية إحدى نقاط التوافق والالتقاء بين بلدان المغرب العربي أثناء وجود العدوان الاسباني للضغط على اسبانيا من أجل منح الشعب الصحراوي حق تقرير مصيره بنفسه، ولكن بعد انسحاب اسبانيا أصبحت الصحراء الغربية نقطة الخلاف بين المغرب والجزائر، وقد ظل هذا الخلاف في تطور ليصبح أهم ما يميز العلاقة بين البلدين إلى غاية اليوم.

المبحث الأول: الصحراء الغربية الجغرافيا والتاريخ:

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للصحراء الغربية والتركيبة السكانية والاجتماعية:

1- الموقع الجغرافي

تحتل منطقة الصحراء الغربية مساحة تقدر ب 284,000كم حيث تقع في جنوب غرب شمال إفريقيا، يحدها من الشمال المغرب ومن الشمال الشرقي الجزائر، وموريتانيا شرق وجنوبا، أما من الغرب فيحدها المحيط الأطلسي. [1]

وهي تقع بين خطي 27°-40° شمال خط الاستواء يبلغ ساحلها 1400كم، بينما تبلغ حدودها البرية 2045 كم منها مع موريتانيا تقدر ب 1570 كم ومنها مع المغرب والجزائر وتقدر ب 475 كم، وتعد هذه الحدود الغربية الحالية وهمية مع جيرانها. [2]

تضم الصحراء الغربية ثلاث مناطق:

1. **منطقة طرفاية:** تبلغ مساحتها 265 ألف كم، يحدها من الشمال وادي درعة ومن الشرق خط طوله 11 كم غرب خط غرينتش ومن الشمال والغرب يحدها المحيط الأطلسي وعاصمتها طان طان. [3]
2. **منطقة الساقية الحمراء:** تبلغ مساحتها 82 ألف كم تمتد جنوبا حتى خط عرض 26° وعاصمتها العيون. [4]

---

[1] ليلى بديع عيتاني، البوليزاريو قائد وثورة، ط1، دار المسيرة، لبنان، 1987 ص12.

[2] أسماء بن لمخريش المرجع السابق، ص110.

[3] إسماعيل معراف غالية، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة وحديث عن الشرعية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص65.

[4] المرجع نفسه، ص65.

3. **منطقة وادي الذهب:** وعاصمتها مدينة الداخلة، تصل مساحتها الى 190000كم2 يحدها شرقا خط طوله 12 كم غرب خط غرينتش، وتمتد الى مدار السرطان حيث تصبح الحدود على شكل دائرة مع موريتانيا. [1]

- **المناخ:**

فيما يخص المناخ إقليم الصحراء الغربية وعلى غرار المناطق الساحلية يمكن أن نميز منطقتين متباينتين بشكل واضح ساحلية وداخلية:

أ- **الساحلية:** حيث تسجل 19 درجة نهارا و10 درجات ليلا في فصل الشتاء وفي فصل الصيف تتراوح درجات الحرارة بين 30 درجة نهارا و14 درجة ليلا.

ب- **الداخلية:** تصل درجات الحرارة إلى حوالي 50 درجة نهارا وقد تصل الى ما تحت الصفر ليلا.

أما الميزة الأكثر قسوة في المناخ الصحراوي فهي الرياح الداخلية، ورياح السموم المعروفة محليا بـ: أريفي وهي رياح شديدة الحرارة تورث أثناء هبوطها شعور شبيه بالاختناق. [2]

وترجع الأهمية الإستراتيجية لإقليم الصحراء الغربية إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي المطل على المحيط الأطلسي غربا والمفتوح على البوابة الشمالية لإفريقيا شمالا والصحراوية جنوبا وغناه بالثروات الطبيعية وفي مقدمتها الفوسفات الذي ثم اكتشافه عام 1969م بمنجم بوكراع حيث قدرا احتياطه ب 13 مليار طن. [3]

وما يميز فوسفات الصحراء الغربية هو قرب الطبقات الفوسفاتية من سطح الأرض مما يجعل استخراجه أسهل وتكلفته أقل، كما يعتبر جد مركز وتحتوي على مادة اليورانيوم وهو نادر ما يكون في هذه المناجم، حيث يعتبر فوسفات الصحراء الغربية هو الأكثر تركيزا عالميا واحتياطاته تصل إلى أكثر من 13 مليار كن ما يجعله في المرتبة الثانية بعد المغرب في نفس المرتبة مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى جانب الفوسفات نجد أن

---

[1] اسماعيل معراف غالية، المجع السابق ،ص65.

[2] محمد هلاب، www.intifadanay.com/trabh30609-htmتم الاطلاع يوم 2016/04/12 على الساعة 20:21.

[3] نذير جزماني، الموسوعة السياسية المختصرة، دار العراب ودار نور للدراسات والنشر والترجمة، سوريا. 2010، ص202.

الصحراء الغربية تتوفر على موارد أخرى منها: البترول والغاز الطبيعي والحديد، واليورانيوم وكذا النحاس وغيرها من الموارد الأولية المهمة.[1]

2- التركيبة العرقية والاجتماعية لسكان الصحراء الغربية:

ينحدر الشعب الصحراوي من الجزيرة العربية وذلك بتواجد القبائل العربية في هذه المنطقة منذ ظهور الإسلام، وتشير المصادر إلى تشابه مناخ الصحراء الغربية من مناخ الجزيرة العربية مما ساعد على توطين واستقرار هذه القبائل في هذه المنطقة، ومن أهم القبائل التي استقرت في الصحراء الغربية نجد:

أ- **قبيلة الرقيبات:** وتسكن الساقية الحمراء وتجوب بعضها واد الذهب وتشكل غالبية سكان المنطقتين المقيمين فيها ويعدون بأكثر من 20 ألف نسمة، وأكثر من 12 ألف يجوبون الصحراء وتنقسم هذه القبيلة إلى:

1. **رقيبات الساحل:** وينظم تحت لوائه أفخاذ أولاد داود ورقيبات الشرق والقاسم وأولاد طالب والحذوتين.
2. **القسم الثاني:** ينقسم إلى أفخاذ منهم النبيهات وأهل إبراهيم وفخذ الفقرة الذين هم أكبر قبائل الرقيبات من حيث ملكيتها للمواشي. [2]

ب - قبائل الديلم: تسكن الجنوب الغربي من إقليم وادي الذهب وأهم أفخاذهم في الصحراء الشناكلة وايموراغن والمناصر، تعيش الأولى والثانية على البحر في حين نجد الثالثة تهتم بتربية المواشي.[3]

ج- **قبائل التكنا:** وينظم إليها 12 فخذا وهم في معظمهم عرب وكذلك البربر بأعداد أقلية في الأجزاء الشرقية من الصحراء، إضافة إلى العديد من العناصر الزنجية التي تسكن حوض السنغال [4]، ويتكلم سكان الصحراء اللغة العربية الفصحى، كما يدين أغلب السكان

---

[1] أسماء بن لمخريش، المرجع السابق، ص112.

[2] صالح خضر محمد وانتصار زيدان، "الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء الغربية"، **مجلة كركوك للدراسات الإنسانية**، مجلد 7، ال عدد2، دم، 2012، ص ص 2،3.

[3] المرجع نفسه، ص3.

[4] عتيقة نصيب، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2012، ص124.

بالدين الإسلامي، وتوجد أقلية اسبانية تدين بالمسيحية الكاثوليكية بسبب وجود المدارس التي أقامها الأسبان وهم يتكلمون اللغة الاسبانية ويتعاملون بها في معاملاتهم الرسمية. [1]

المطلب الثاني: الاحتلال الاسباني للصحراء الغربية:

لقد حدد مؤتمر برلين* لسنتي 1884-1885م أساليب وطرق المحاربة الاستعمارية والتي تجددت بحسب الظروف التي يعيشها العالم في كل من المناطق، فقد أعطى هذا المؤتمر صلاحيات للدول الاستعمارية الكبرى فيما يخص مناطق النفوذ، حيث نجد أن الدول الأوروبية نزلت الى الشواطئ الصحراوية (الصحراء الغربية) هدفا في استغلال خيراتها في منتصف القرن 19 حيث استولت فرنسا على تمبكتو أما اسبانيا فكان لها نصيب معتبر حيث أخذت الساقية الحمراء ووادي الذهب غير أن الاحتلال الفعلي لم تستطع اسبانيا تحقيقه إلا سنة 1934م وذلك باحتلال مدينة سمارة.[2]

ويمكن إعطاء صورة مختصرة عن أوضاع الصحراء الغربية في ظل الاحتلال الاسباني فيما يلي:

الفترة الأولى: يعود احتلال منطقة الصحراء الغربية والسيطرة الحقيقية عليها إلى القرن 19، بعد أن حصنت اسبانيا نفسها جيدا في المنطقة، وقد قررت في ديسمبر 1884م أن تحتل إقليم وادي الذهب كليا[3] ، وقامت بإعلام بريطانيا وفرنسا وباقي الدول الكبرى في مؤتمر برلين في 1885م بذلك وبكثير من التحايل استطاعت اسبانيا احتلال الصحراء الغربية وبسط سلطاتها على سكان المنطقة وبعد إفصاح اسبانيا للدول الكبرى عن نواياها في سلخ قطعة من ساحل المحيط الأطلسي لنفسها نشب صراع بينها وبين فرنسا على مناطق النفوذ ترتب عنه توقيع اسبانيا معاهدتين مع فرنسا، ومن أجل أن تتمكن اسبانيا من السيطرة

---

[1] نذير جزماني، المرجع السابق، ص302.

* مؤتمر برلين: انعقد بألمانيا افتتحت جلساته برئاسة بسمارك حضره مختلف 14 دولة سيطرت عليه خمسة دول: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، والبرتغال، فتح هذا المؤتمر التكالب الاستعماري على القارة الإفريقية. أنظر: محمد الطاهر بنادي، الحركة الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن 20، دراسة عينيا وكينيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص20.

[2] اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص ص 22-23.

[3] Cour international de Justice, communique, n°76/10, 16october 1975, p4.

على قبائل الصحراء الغربية وكسب ثقتهم لجأت إلى عقد عدة معاهدات مع رؤساء هذه القبائل والتعامل معهم من منطلق السلم والتعارف والصداقة.[1]

الفترة الثانية: كانت سنة 1934 م نقطة البداية حيث تميزت هذه المرحلة والتي امتدت إلى غاية الستينات باحتلال الأسبان للسواحل والمناطق التي تحتوي على مناجم الفوسفات كما نجد أن هذه الفترة قد تميزت بوجود تعاون بين فرنسا واسبانيا وذلك عند مواجهتها للجماعات المسلحة التي كانت تضايق اسبانيا الفرنسية، حيث أجبرت الدولتان على القيام بعدة عمليات عسكرية من طرف المواطنين وأسست مدينة العيون سنة 1958م، وأصبحت عاصمة المستعمرة. [2]

الفترة الثالثة: تبدأ من الستينات إلى غاية 1975م، وقد عرفت هذه الفترة عدة تطورات:

- تمركز الأسبان في منطقة الصحراء الغربية بعد اكتشاف المعادن.
- إعلان الحكومة الاسبانية عام 1966م عن برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعتماد ميزانية قدرت بـ: 250 مليون بسيته Pestas من أجل توفير الهياكل القاعدية التي تمكن من الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية.
- ابتداء من سنة 1961م أصبحت القوانين الاسبانية تطبق في الصحراء الغربية.
- اعتماد سياسة التهجير للسكان الصحراويين الأصليين، وهذا من أجل توطين الأسبان والذين بلغ عددهم 150 ألف شخص سنة 1970م و50 ألف عسكري وما يزيد عن 5000شرطي.
- إرغام الصحراوين على توقيع وثيقة لتجديد الحماية لتوطيد ربط الإقليم بنظام مدريد وكان هذا سنة 1966م. [3]

---

[1] طارق مبروك تراي، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2015، ص ص 107-109.

[2] مولاي بلحميسي، "الاحتلال الاسباني للساقية الحمراء ووادي الذهب"، **مجلة الأصالة**، عدد 28، الجزائر، 1975، ص60.

[3] إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص 32-33.

كما قامت اسبانيا في 19 ديسمبر 1967م بتكوين مجلس عمومي يعرف ب: الجماعة ويتألف من 32 عضوا وله اختصاصات محدودة وقد نتج عنه تصرف سابق تمثل في اتحاد مدينة العيون كعاصمة للإقليم من طرف الحكومة الاسبانية والملاحظ حول هذه المرحلة أن الأسبان وفقوا ضد قرارات الأمم المتحدة الداعمة لفكرة تصفية الاستعمار في المنطقة، وبعدها تراجعت لتقبل بالمبدأ في فترة السبعينات إضافة إلى تزايد مطالب المغرب وموريتانيا فيما يخص إقليم الصحراء الغربية. [1]

ومن ثم فقد ظلت اسبانيا تمارس سياسة المماطلة والتسويف حتى تم توقيع اتفاق مدريد الثلاثي* في 14 نوفمبر 1975م **(انظر الملحق رقم 02 و03)** بينها وبين كل من المغرب وموريتانيا التي بمقتضاها تم تقسيم منطقة الصحراء الغربية بين هاتين الأخيرتين، وانسحبت اسبانيا نهائيا في 26 فيفري 1976م التدخل المنطقة في صراع جديد مع المغرب.

المطلب الثالث: التنظيمات السياسية في الصحراء الغربية:

قبل التطرق إلى الجذور التاريخية للنزاع لبين الصحراء والمغرب وجب التحدث عن طبيعة النظام السياسي السائد في الصحراء الغربية أنداك ونذكرها:

1- **مجلس الأربعين:** وسمي بهذا الاسم لأنه يضم 41 عضو من شيوخ القبائل وهو يشبه نظام الجماعة* الذي كان سائد في الجزائر ويختص أساسا بحفظ الأمن وكذا إعلان الحرب ضد المعتدين إضافة إلى أنه يقوم بعقد الصلح بين المتحاربين بمشاركة جيش كبير وبحدوث الصلح يكلف مجلس الأربعين عضوا من أعضائه بتمثيل المجلس في مفاوضات الصلح وعادة ما يسمى بـ: القفير وهذا الأخير يشبه السفير في العصر الحديث، كما أن من اختصاصات مجلس الأربعين بتعيين القضاة وهم من كبار العلماء والفقهاء[2] ، وهذا للنظر في النزاعات التي تحدث بين السكان، كما أن لهؤلاء القضاة طلب المساعدة من المجلس

---

[1] إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، ص33.

* **اتفاقية مدريد الثلاثية:** هي الاتفاقية التي عقدت بين كل من اسبانيا والمغرب وموريتانيا تم بموجبها تقسيم أراضي الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب. أنظر: محمد هلاب، المرجع السادس، د ص.

* **مجلس الجماعة:** هو عبارة عن مجلس أعيان القبائل تتم العضوية فيه على أساس الترشيح القبلي، ورئاسته متداولة بين الأعضاء وتصدر قرارته بالإجماع طبقا للأعراف والتقاليد وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية. أنظر: محمد هلاب، المرجع السابق، د ص.

[2] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية، في الأمم المتحدة.... وحديث عن الشرعية الدولية، المرجع السابق ص 26.

خاصة في مسألة تنفيذ الأحكام مع العلم أن للمجلس صلاحية توقيع الاتفاقيات التجارية مع القوافل التجارية، كما يسمح لهذه الأخيرة بالعبور على منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب.[1]

2- المقاومة الشعبية في الخمسينات:

بدأ الشعب الصحراوي يكافح ضد الوجود الاستعماري الاسباني، حيث سجلت منطقة الصحراء الغربية عدة مقاومات تاريخية لا تقل أهمية عن المقاومة الشعبية في كل من المغرب بقيادة عبد الكريم الخطابي والأمير عبد القادر في الجزائر، وبدأت هذه المقاومات سنة1957م لتنتهي سنة 1958م بسبب الاتفاق الذي وقع بين اسبانيا والمغرب والذي بموجبه تنازلت اسبانيا عن إقليم طرفاية إلى المملكة المغربية 1958م، في حين دعمت وجودها على المناطق الأخرى.[2]

وتعتبر فترة الستينات من التاريخ الصحراوي بمثابة التحرك السياسي والوعي القومي الذي كان وليد التيار التحرري الذي ساد العالم عامة وإفريقيا خاصة بالإضافة إلى عوامل داخلية أخرى كالمضايقات والتعذيب الذي تعرض له الشعب الصحراوي...كل هذا دفع إلى تفجير النضال ضد الاستعمار، بدءا بالانتفاضة الشعبية مرورا بالتنظيمات السياسية لتنتهي باندلاع ثورة التحرير 20ماي 1973م بقيادة جبهة البوليزاريو*(**انظر الملحق رقم 04**)

ويمكن الإشارة إلى أهم التنظيمات السياسية التي عرفتها الصحراء الغربية:

أ-المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء (الحزب المسلم):

تأسست هذه الحركة سنة 1965م بزعامة محمد سيد إبراهيم البصيري في سمارة وهي من أول التنظيمات السياسية في الصحراء الغربية، واستطاعت استقطاب عدد كبير من السكان حولها، وقد كانت مستعدة لاستخدام قوة السلاح في سبيل نيل الحرية، وقد كان نشاطها سري حيث بدأت بالتعبئة الشعبية كأول خطوة لتنتقل بعدها الى الكفاح المسلح في

---

[1] إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، المرجع السابق، ص34.

[2] بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص ص 233-236.

* **جبهة البوليزاريو**: هي جبهة تأسست في 10 ماي 1973 من أجل تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بجانبها السياسي والعسكري. أنظر: مصطفى الكتاب ومحمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، ط1، دار المختار للطباعة والنشر الطباعي، سوريا، 1998، ص60.

حال فشل الحل السلمي، لكن المنظمة لم تحقق أهدافها بسبب اعتقال قائدها البصيري من طرف السلطات الاسبانية سنة 1970م. [1]

ب- الحركة الجنينية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب:

والتي تعتبر استكمالا للمنظمة الطليعية، بعد حدوث مذبحة 17 جوان 1970 م أسست العناصر المتبقية من المنظمة هذه الحركة، وفي سنة 1970م نظمت مظاهرات كبيرة للمطالبة بإطلاق سراح زعميهم البصيري، كما طالبوا برحيل اسبانيا التي ردت عليهم بالقمع مما دفع بالحركة إلى تكثيف نشاطها السياسي مركزة على الجانب الإعلامي، حيث قامت بإرسال المذكرات إلى رؤساء الدول والمنظمات الدولية لتبليغهم بحقيقة الوضع في الصحراء الغربية إضافة إلى حصولها على الدعم. [2]

ج- حركة الرجال الزرق:

هي حركة طالبت باستقلال الصحراء الغربية كانت قد استقرت بالجزائر حتى سنة 1973م، فحملت السلاح منذ 1970م كمحاولة منها لتحرير البلاد، أما على المستوى السياسي فتمثل موقفها بمعارضة شديدة للمطالب المغربية الموريتانية تجاه الصحراء الغربية معلنة عن تمسكها باستقلال الصحراء،[3] وفي أواخر 1973م قام بعض أعضاء حركة رجال الزرق ذوي الأصول المغربية بإنشاء حزب جديد يهدف إلى إدماج إقليم الصحراء الغربية بالمغرب، وفي سنة 1975م أعلنت هذه الحركة رسميا عن ارتباطها بأطروحة المغرب الرامية إلى إلحاق الصحراء الغربية وذلك باندماجها أي حركة الرجال الزرق في جبهة التحرير والوحدة.[4]

د- حزب الاتحاد الوطني الصحراوي:

وقد أنشئ هذا الحزب من طرف الحكومة الاسبانية في أكتوبر 1974م وقد عملت اسبانيا على مد نشاط الحزب إلى كل مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب، وكان الهدف من إنشاء هذا الحزب بالنسبة لإسبانيا هو تحضيره كمرحلة تسلم السلطة بعد خروجها من

---

[1] مصطفى الكتاب ومحمد بادي، المرجع السابق، ص55.

[2] طارق مبروك تراي، المرجع السابق، ص114.

[3] بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص240.

[4] المرجع نفسه، ص240.

المنطقة وهذا من أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية والتجارية بعد هروبها من المنطقة وتظهر هذه الأطماع جلية في أفكار الحزب منها:

– إنشاء دولة إسلامية مستقلة تربطها علاقات أخوة وتعاون مع اسبانيا اعتماد الاستفتاء كطريقة سلمية. [1]

ونلاحظ في الأخير بعد عرض نبذة عن الأحزاب السياسية في الصحراء الغربية أنها كانت ترمي إلى القضاء على روح المقاومة الشعبية لدى السكان الصحراوية والعمل على بقائهم تحت سيطرة الأجنبي من جهة ومضايقة جبهة البوليزاريو من جهة أخرى باعتبارها ممثل شعب الصحراء الغربية والمتحدة باسمه، كما نجد أن المنظمة الطليعية لتحرير الصحراء لمتكن كغيرها من الأحزاب الأخرى بل عملت منذ تأسيسها على دعم المقاومة في الصحراء الغربية والتخلص من الاحتلال الاسباني. [2]

[1] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص240.

[2] المرجع نفسه، ص38.

المبحث الثاني: الجزائر وقضية الصحراء الغربية:

المطلب الأول: الاحتلال المغربي والموريتاني للصحراء الغربية:

شهدت الفترة الممتدة بين سنتي 1975م-1976م تصعيدا خطيرا في حرب الصحراء الغربية وذلك باجتياح القوات العسكرية المغربية والموريتانية للأراضي الصحراوية من الشمال والجنوب قد واجه جيش البوليزاريو هذه القوات والتي هي المرة الأولى التي يدخل فيها الجيش الصحراوي حربا نظامية تتجاوز حدود قدرته الحربية، وقد وضع القائد الصحراوي **السيد الولي مصطفى السيد*(انظر الملحق رقم 05 و 06 و07)** إستراتيجية البوليزاريو العسكرية وذلك بضرب القوات الموريتانية أولا وجعل العاصمة نواكشوط هدفا ثابتا ومباشرا مع العمل على تخريب الاقتصاد الموريتاني في مكامن قوته وقد تمكن الصحراويون من تحقيق نجاحات مرضية على حساب موريتانيا.[1]

ومع بداية 1976م بدأ جيش البوليزاريو في تقوية قواعده بأسلحة متطورة من ليبيا والجزائر حيث قام بهجومات خاطفة على بعض المواقع المغربية واعتمد في هجومه على عدد قليل من الوحدات، كانت سريعة الحركة تغطيها القدرة على المناورة والتخفي، وكان زعيم البوليزاريو مصطفى السيد قد بعث برسالة الى رئيس موريتانيا المختار ولد داده تضمنت طلب الخروج السلمي من الصحراء والتزام الحياد في الصراع، كما بعث المسؤول الصحراوي إلى الحكومة الفرنسية نبهها فيها إلى أنها ستفقد مصالحها الحيوية في منطقة شمال غرب إفريقيا إذا ما بقيت طرفا داعما للمغرب وموريتانيا ضد البوليزاريو،[2] ولكن بعد رفض موريتانيا لمطالب

أما المغرب فقد نشر قواته في معظم المدن الواقعة في إقليم الساقية الحمراء وهو الإقليم الذي أعطته اسبانيا للمغرب حسب اتفاقية مدريد والذي قام بعدة احتياجات عسكرية على هذا الإقليم الذي غالبا ما كانت ضحاياه من المدينتين، وذلك لأن الجيش الصحراوي كان على

---

*السيد الولي مصطفى السيد: ولد عام 1948 في منطقة صحراوية، ظهر كظاهرة فريدة في تاريخ الشعب الصحراوي، فقد فجر ثورة الكفاح المسلح في 20 ماي 1973 عند مملكات الاحتلال الاسباني في الصحراء الغربية. أنظر: طاهر مسعود، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، دار المختار للطباعة، سوريا، 1998، ص63.

[1] المرجع نفسه، ص 69.

[2] المرجع نفسه، ص70.

دراية كاملة بما يصلح على أرضه من عمليات، ونجد أن الحكومة المغربية عدة أغراض من هذه العمليات منها:

1-خلق حالة نفسية بين الشعب الصحراوي وبين حركة تحرير الساقية والوادي المعروفة بالبوليزاريو في تحميلهم مسؤولية العمليات العسكرية المغربية.

2-حصار الجيش الصحراوي وحرمانه من الإمداد الشعبي.

3-إضعاف الحالة المعنوية للجيش الصحراوي بسبب قتل أبنائهم وذويهم.

4-التخلص من أكبر عدد ممكن من الشعب الصحراوي واستبدالهم بمهاجرين مغاربة بحيث لو أجرت الأمم المتحدة انتخابات حرة في استطلاعات الرأي حسب مبدأ حق تقرير المصير تكون الغلبة للراغبين في الانضمام إلى الحزب. [1]

كما نجد أن المغرب أفكارا يقف عليها نظاما ومعارضة هي:

1-سياسة التوسع الخارجي.

2-عدم الاعتراف بالبوليزاريو اعتباره حركة غير شرعية وغير تمثيلية لسكان الصحراء الغربية.

3-إعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الاستعمار، وكذا تطبيق مبدأ تقرير المصير وهذا من زاوية أن المبدأ لا يحتاج إلى عملية استفتاء حتى يطبق على شعب الصحراء الغربية. [2]

4-عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، هذا على الرغم من توقيعه على ميثاق الوحدة الإفريقية والذي ينص في مضمونه على اعتبار الحدود الموروثة عن الاستعمار قاعدة يجب احترامها من طرف الدولة الموقعة على الميثاق.

5-محاولة تغليط الجيش المغربي نفسه وجعله ينشغل عن القضايا الوطنية ويركز على المشكل الخارجي هو النزاع في الصحراء الغربية. [3]

---

[1] محمد عصمت بكر، الشعب الصحراوي قصة كفاح، ط1، نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2004، ص ص 98-99.

[2] إسماعيل معراف، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، المرجع السابق، ص 46.

[3] المرجع نفسه، ص 46.

المطلب الثاني: أطراف النزاع:

يدور النزاع في إقليم الصحراء الغربية بين كل اسبانيا والمغرب وموريتانيا والجزائر وحركة البوليزاريو، وهي الأطراف المباشرة وهناك أطراف أخرى غير مباشرة تظهر مواقفها عبر المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بمشكلة الصحراء الغربية، ويمكن استعراض مواقف النزاع المباشرة:

1- اسبانيا:

منذ احتلالها للسواحل الصحراوية عام 1882م حاولت اسبانيا ضم الصحراء إليها كما هو الحال بالنسبة إلى سبتة ومليلة، واتبعت لتحقيق ذلك عدة طرق منها منح حق الجنسية للشعب الصحراوي وفتح باب الهجرة أمام الأوروبيين إلى منطقة العيون، [1] ويعود تمسك اسبانيا بالصحراء الغربية إلى الأسباب التالية:

1-ضمان حصول اسبانيا على مواقع عسكرية هامة تحكم السيطرة بها على الأراضي المغربية (الصحراء الغربية).

2-التنافس الحاد بين الدول الاستعمارية على مناطق النفوذ الهامة والمستعمرات وتضارب وتصادم مصالحها.

3-المشاكل الداخلية التي كانت تعاني منها اسبانيا ومحاولة التخلص منها. [2]

وبعد حصول المغرب على استقلاله عام 1956م طالب بحقه في الممتلكات الاسبانية في الشمال الغربي من إفريقيا كذلك بموريتانيا، وفي عام 1957م أرسلت الحكومة المغربية قوات عسكرية لقتال القوات الاسبانية والفرنسية المتمركزة في طرفاية والساقية الحمراء والجزء الشمالي من موريتانيا، وقد حظي الجيش المغربي على دعم القبائل الصحراوية (الصحراء الغربية)، وقد تمكنت القوات المغربية من هزيمة القوات الاسبانية وإفشال سيطرتها على الصحراء على الغربية، وفي عام 1982م أصبحت البوليزاريو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي أمام الدول والمنظمات الدولية. [3]

---

[1] جاسم شعلان، "مشكلة الصحراء وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة بابل**، المجلد 19، عدد 4، دم، 2011، ص680.

[2] المرجع نفسه، ص 680.

[3] عبد القادر عباس الجبالي، "مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي"، **مجلة ديالي**، عدد 25، دم، 2007، د ص.

2- المغرب الأقصى:

بعد استقلال المغرب سنة 1956م بات المؤكد أن المغرب يريد ضم الصحراء بأي شكل كان ويستنتج ذلك من الخطب والبيانات الرسمية للحكومة المغربية ويبدو هذا واضحا من نص الخطاب الملكي ومما جاء فيه: "... **ان مصالح اسبانيا الاستراتيجية يمكن أن يضمنها لها المغرب بمنحه لإسبانيا قواعد عسكرية لمدة محدودة، وذلك مقابل الاعتراف الاسباني بالسيادة المغربية على الإقليم**"، وكذلك أعرب الملك حسن الثاني عن استعداده لتوقيع اتفاقية اسبانية مغربية تنص على الاستغلال المشترك بين البلدين للثروات المائية والبرية التي تحتوي عليها الإقليم.[1]

وبعد توقيعها لاتفاقية مع اسبانيا تم بموجبها احتفاظ هذه الأخيرة بمواقعها في سبتة ومليلة والجزر الجعفرية في الشمال ومواقع ايفني وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب في الجنوب، كما أن هذه الاتفاقية أبقت على أكثر من نصف أراضي المغرب تحت وطأة الاسباني ومن هنا بدأت مشكلة الصحراء العربية. [2]

بدأت المطالبة الوطنية بتحرير باقي الأراضي للصحراء الغربية باستخدام مختلف الأساليب السلمية كالوسائل الدبلوماسية المتعددة والممارسات الشعبية مثل المسيرة الخضراء وطرح المشكلة في اجتماعات المنظمات الإقليمية،[3] ومختلف المؤتمرات الصحفية حيث تحدث الملك عن سرية المسيرة في المؤتمر الصحفي بتاريخ 25-11-1975 ومما قاله عن الموضوع "**أن المسيرة جرى تحضيرها قبل شهرين... وبأنها كانت سرية جدا وبما أن المسيرة قد تم إعدادها في سرية تامة فإنه يتعين القول بأنه من بين الانتصارات التي حققها المغرب هو أنه استطاع كتمان السر حتى يومنا هذا بأن السر كان ذا أهمية من الناحية الإستراتيجية ولو قدر لهذا السر أن أفشى لفشلت المسيرة الخضراء*...**"[4]

---

[1] محمد هلاب، المرجع السابق، د ص.

[2] جاسم شعلان، المرجع السابق، د ص.

[3] Mohamed serfoui, histoire secrète de L'Algérie indépendante l'état-DRS, nouveau monde Edition, Paris, 2012, p116.

* **المسيرة الخضراء:** هي مسيرة سلمية نظمها الملك حسن الثاني من أجل ضم إقليم الصحراء الغربية إلى المغرب من ابرز نتائجها توقيع اتفاقية مدريد 14 نوفمبر 1974 بين اسبانيا والمغرب وموريتانيا. أنظر: بن عامر تونسي، المرجع السابق، ص361.

[4] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة. وحديث عن الشرعية الدولية، المرجع السابق، ص148

وكان هناك اجتماع وطني داخل المغرب والصحراء طالب بضرورة استقلال الصحراء كجزء من التراب المغربي وهذا يتنافى مع مصالح اسبانيا التي عملت على نشر الفتنة والتفرقة بين السكان بتعينها رموزا صحراوية لتسيير الإقليم، وبموجب اتفاقية مدريد 1957م أكدت اسبانيا تخليها عن الصحراء وتحويل إدارتها إلى إدارة مشتركة من قبل المغرب وموريتانيا وسكان الصحراء واحترام الرأي الشعبي لسكان الصحراء الغربية مقابل احتفاظها بمواقع عسكرية وبعض التسهيلات وتغاضي المغرب عن مطالبته بمنطقتي سبتة ومليلة. [1]

ومن أهم ما جاء به المغرب لإثبات شرعية مطالبه بضم الصحراء الغربية واعتبارها جزء من التراب المغربي ما يلي:

1-**من الناحية التاريخية:** أن المنطقة كانت دائما تحت إشراف وسيطرة الأسرة المالكة المغربية وهذه الحقيقة أكدها بالإجماع كبار المؤرخين الانجليز والألمان والأسبان والفرنسيين نتيجة لموقعها الاستراتيجي والاقتصادي.

2-**من الناحية القانونية:** من خلال إبرام المعاهدات الدولية والتي تنص مضامينها على سيادة المغرب في أراضي الصحراء الغربية. [2]

3-**من الناحية الاقتصادية والاجتماعية:** من خلال حق المغرب في التصرف في الثروات والاستثمار والمبادلات التجارية إضافة إلى اعتبار سكان الصحراء الغربية مغاربة [3].

3- الجزائر:

يستند الموقف الجزائري تجاه قضية الصحراء الغربية الى ركائز أساسية نذكر منها:

- تعتبر الجزائر طرفا مهما بالموضوع والمنظمات الدولية والإقليمية تعامل الجزائر على هذا الأساس.
- حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه هو الآلية الأكثر ضمانا لهم. [4]

---

[1] جاسم شعلان، المرجع السابق، د ص.

[2] عبد القادر عباس الجبالي، المرجع السابق، د ص.

[3] المرجع نفسه، د ص.

[4] مهيمن عبد الحليم الوادي، "مشكلة الصحراء الغربية في أبعادها الجيوبولوتيكية" **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، جامعة بغداد، 2013، ص447.

كما يمكن تحديد الموقف الجزائري حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975م وفق النقاط التالية:

- نفت نفيا قاطعا أي مطامع ترابية لها في الإقليم.
- تمسكت بضرورة خروج الأسبان من المنطقة وفق مبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية.
- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.
- مساندتها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية، [1]

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على هذه المبادئ بشكل مستمر ففي تصريح الرئيس **هواري بومدين** حيث قال" **سياستنا واضحة لسنا ضد المغرب ولا ضد موريتانيا أبدا نحن نساعد الشعب الصحراوي... عشرات الآلاف مهددة بالذبح...**"[2]

كما جاء في تصريح آخر على لسان الرئيس **هواري بومدين** في 17فيفري 1976م "...**إن رفض الحكومة المغربية الاعتراف بمبدأ تقرير المصير ينبع من سياسة العدوان التي ما فتئت تسلكها محتقرة بذلك المشروعية الدولية ومتنكرة لحق الشعب الصحراوي في وجوده، ان الجزائر والحالة هذه تؤكد بأن الأمر يتعلق بمشكل سياسي يستوجب حلولا سياسية وكانت هذه الحلول موضوع مداولات عميقة سواء على المستوى الجهوي أو مستوى الهيئات الدولية...**"[3]

نجد أن موقف الجزائر كان يتماشى مع مبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت في مواثيقها الرسمية.

4- موريتانيا:

عرفنا فيما سبق أن موريتانيا كانت طرف في النزاع حول الصحراء الغربية، حيث يقوم موقفها على مبدأ المحافظة على حدودها وضمان الحفاظ على استقرارها الداخلي، فهي كانت

---

[1] بوزرب رياض، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر)، 2008، ص95.

[2] الرئيس هواري بومدين، الراحل هواري بومدين وموقفه تجاه شعب الصحراء الغربية شبكة انتفاضة ماي، متوفر على الرابط www.intfadamay/com ثم الاطلاع عليه يوم 11604-2016 على الساعة 13:55.

[3] عمار بومايدة، بومدين وآخرون، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، د ت، ص178.

متخوفة من الحق التاريخي للمغرب في الصحراء الغربية الذي تمثل موريتانيا جزءا منها دفعها هذا التخوف أحيانا إلى التحالف مع الجزائر، كما أكدت موريتانيا على وجود تداخل تاريخي واجتماعي وديني بين موريتانيا والصحراء الغربية، واعتبرت أن القبائل الصحراوية هي امتداد بشري تاريخي للقبائل الموريتانية. [1]

وقد خرجت موريتانيا من هذا الصراع من الناحية العملية والرسمية بعد أن عقدت اتفاقية مع البوليزاريو عام 1979م والتي تم بموجبها إنهاء حالة الحرب وانسحاب موريتانيا من وادي الذهب وتسليمه إلى سكان الصحراء الغربية. [2]

5- جبهة البوليزاريو:

تأسست الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب في ظروف صعبة للغاية وفي جميع المستويات وأعلنت في بيانها الأول هدفها في التخلص من وطأة الاستعمار الأجنبي [3]. حيث تعتبر الممثل الوحيد لإدارة الشعب الصحراوي في الحرب والاستقلال حيث أعلنت اندلاع الكفاح المسلح واعتباره الوسيلة الوحيدة للوصول بالشعب الصحراوي العربي الإفريقي إلى الحرية الشاملة من الاستعمار [4].

وبفعل المتغيرات التي حصلت في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واضطراب الوضع الأمني والاقتصادي في الجزائر، تراجع حظ الحركة سياسيا واتجهت نحو القبول بالاستفتاء الذي قررت الأمم المتحدة إجراءه، ومن أجل وضع المشكلة أمام الاهتمام الدولي وإيجاد حل لها وتأكيد حسن نواياها أطلقت الحركة حوالي 245 أسيرا مغربيا كانوا قد أسروا من قبل قوات البوليزاريو عام 1975م. [5]

---

[1] الداهية ولد محمد فال المختار، موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب الى الحياد، ط1 الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص ص 92-95.

[2] المرجع نفسه، ص95.

[3] السيد حمدي يخطيه، جبهة البوليزاريو كفاح تدعمه الشرعية، انجاز الجاحظية الجزائر، 2002، ص13.

[4] مصطفى كاتب ومحمد بادي، المرجع السابق، ص61.

[5] عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 128.

المطلب الثالث: التدخل الدبلوماسي الجزائري في قضية الصحراء الغربية:

لقد وقفت الجزائر موقفا حازما تجاه قضية الصحراء الغربية يراد به تصفية كاملة للاستعمار، فهي تجسد سياستها الرامية إلى مناهضة الاستعمار وحصول الشعوب على استقلالها، كما دعمت جبهة البوليزاريو. [1]

دخلت الجزائر كطرف مهتم بالنزاع وأصبحت تشارك في أي عمل هدفه طرد الغزاة وعليه فإن الممثل الجزائري في لجنة الأمم المتحدة* صرح في دورة نوفمبر 1966م على أنه من الطبيعي أن تهتم الجزائر بمستقبل بلد مكون من قبائل يعيشون شهورا عديدة من السنة فوق إقليمها ولديها معهم حدود مشتركة. [2]

كما نجد أن الجزائر تعتبر حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره من القواعد الحتمية المطلقة وهو تطبيقا لموقفها تجاه القضايا الدولية المعاصرة، وتجسيد لسياستها الخارجية **(انظر الملحق رقم 08)**. [3]

أولا: موقف الجزائر من المقاومة الصحراوية:

إن سياسة دعم المقاومة في الصحراء الغربية التي تقوم بها الجزائر ليست وليدة لظروف اليوم، وإنما هي لصيقة بالنهج التحرري وبالخط الاشتراكي المتبع الذي يحتم عليها النضال منذ القوى الاستعمارية وفي مقدمتها الامبريالية وأصحابها وهو ما يفسر لنا مساندة الجزائر للشعب الفيتنامي في ثورته وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني المضطهد والتي جعلت الاهتمام بقضيته من أهم أولوياتها. [4]

كما نجد أن مساندة الجزائر لقضية الصحراء الغربية كان من مطلق دعم حركات التحرر وليس من أجل البحث عن ممر لها عبر الصحراء الغربية يصلها الى المحيط

---

[1] عبد السلام قريقة، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2003-2004،ص44.

*__لجنة الأمم المتحدة:__ هي لجنة تم إنشاؤها من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنة 1945م مختصة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. أنظر: علي عاشور الفار، دور الأمم المتحدة في الرقابة على حقوق الانسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في القانون الدولي العام، معقد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1993، ص80.

[2] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص94.

[3] السيد حمدي يخطيه، المرجع السابق، ص 48

[4] سيدامي امبارك محجوب، النزاع في الصحراء الغربية أمام الشرعية الدولية، المدرسة العليا للقضاء، 2009، ص38

الأطلسي، وذلك لأن الجزائر بلد بحري لها نشاط اقتصادي عبر البحر، وبهذا نجد أن الموقف الجزائري يتمثل في احترامها الحدود الموروثة عن الاستعمار والتشبث بوحدتها ومساندتها للشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها. [1]

وقد حدث أن قدمت الجزائر مسألة الصحراء الغربية عن أي شيء آخر واعتبرتها مسألة مبدأ، كما هي مسألة إجلاء استعمار يجب أن يتم حلها، واعتبرت أن مبدأ تقرير المصير حق مقدس، وسوف يقوم المغرب بدفع ثمن كبير بالنسبة بمصداقيته وشريعته لو تمت التضحية بذلك المبدأ في سبيل الحل. [2]

ثانيا: دعم الجزائر الصحراء الغربية من خلال المنظمات الدولية والإقليمية:

مساهمة من الجزائر دبلوماسيا في دعم قضية الصحراء الغربية وإيجاد حل سلمي لها في إطار المنظمات الدولية والإقليمية فقد وقفت بجانب الشعب الصحراوي وساندته، حيث نجد أن موقفها هذا استند إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن الجمعية العامة حقوق شعب الصحراء الغربية وأن السلطة الحاكمة (اسبانيا) مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى الاستقلال وممارسة حقه في تقرير مصيره، من خلال استفتاء تنظمه السلطة الحاكمة (اسبانيا) بالمشاورة مع المغرب وموريتانيا والجزائر على أن يتم الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، أي أن الجزائر رغم إقرارها بحقوق المغرب التاريخية بالصحراء الغربية إلا أنه تتم عن طريق تقرير المصير والاستفتاء الشعبي وليس عن طريق الإلحاق القسري.[3]

ونجد أن الجزائر تقدمت بمجموعة من المذكرات إلى المنظمات الدولية والإقليمية تمثلت في:

1-**مذكرة تتضمن كلمة المندوب الجزائري الدائم لدى الأمم المتحدة:** وذلك في 15 نوفمبر 1975م حيث تضمنت هذه المذكرة البنود التالية:

- رفض سياسة الأمر الواقع المتبعة من طرف المغرب والإشارة إلى خطورة الوضع بالمنطقة.

---

[1] سيدامي امبارك محجوب ، المرجع السابق، ص38.

[2] كرايسز جروب، حول الشرق الأوسط الصحراء الغربية تكاليف النزاع، رقم 65، 11جانفي 2007، ص4.

[3] خلود محمود نعيم، أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب الغربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، كلية الآداب قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، د ت، ص75.

- عدم تمكن مجلس الأمة من معالجة القضية الصحراوية والتي هي من اختصاص الجمعية العامة فقط والتذكير بقرارتها.
- التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.
- التذكير بأن النشاط الدبلوماسي للجزائر كان دائما في إطار منظمة الأمم المتحدة.
- استنكار اتفاقية مدريد الثلاثية ورفضها. [1]

2-**مذكرة الجزائر الأمين العام للأمم المتحدة:** وجهت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1975م كرد فعل على اتفاق مدريد الثلاثي تضمنت النقاط التالية:

- التنديد باتفاقية مدريد وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
- استنكار احتلال المغرب بالتزاماته الدولية وغزوه للصحراء الغربية.
- التذكير بأهمية رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري.
- تسوية قضية الصحراء تتقرر بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية والمهتمة وفقا لقرارات مجلس الأمن. [2]

3-**مذكرة الجزائر إلى لجنة تطبيق الاستفتاء:** تقدمن الجزائر إلى لجنة الاستفتاء في الصحراء الغربية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية في اجتماع لها في شهر أوت 1981م بمذكرة مفصلة الخصائص الأساسية للاستفتاء من طرف المغرب واختصاص اللجنة ووظائفها. [3]

كما ركزت أساسا على ضرورة وقف إطلاق النار قبل إجراء الاستفتاء وكذا شروط الاستفتاء المفتوح. [4]

---

[1] عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1938، ص ص 202-203.

[2] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص95.

[3] عمر صدوق، المرجع السابق، 204.

[4] رياض بوزرب، المرجع السابق، ص95.

ثالثا: ردود الفعل المغربية الموريتانية حول موقف الجزائر:

نجد أن ابرز رد فعل عن موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية كان رد فعل المغرب وموريتانيا وذلك بقطع علاقتهما الدبلوماسية مع الجزائر في 07 مارس1976م وذلك اثر اعتراف الجزائر بالجمهورية الصحراوية، كما نجد أن المغرب هدد بقطع علاقاته مع كل دولة تعترف بالدولة الصحراوية، ونجد أن القوات المغربية قامت بمهاجمة الجيش الوطني الشعبي الجزائري الذي كان ينقل المساعدات والمؤن إلى سكان الصحراء الغربية في 27 جانفي 1976م أدى ذلك إلى نشوب حرب بين الدولتين، إلا أن الجزائر لن تغير موقعها بل استمرت في دعم حركة تحرير الشعب الصحراوي التي تقودها جبهة البوليزاريو.[1]

تعتبر القضية الصحراوية من القضايا المعقدة التي لم تجد لها المنظمات الدولية والإقليمية حلا نهائيا يرضي جميع أطراف النزاع رغم تعدد الحلول، وهذا نظرا لوجود عدة قوى متنازعة في هذه المنطقة، كما نجد أن هذه القضية انتقلت من منظمة الأمم المتحدة لعدم لوجود تسوية لها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية هذه الأخيرة لم تتمكن من حل المشكل، إلا أننا نجد أن عضويتها احتوت على دول قدمت الكثير من الدعم للشعب الصحراوي خاصة الجزائر التي بذلت قصارى جهدها في دعم حركة التحرير الوطنية الصحراوية والمتمثلة في جبهة البوليزاريو وهذا من خلال المساعدات المالية والمعنوية وبشكل علني، كما فتحت حدودها لاستقبال الآلاف من اللاجئين الصحراويين.

وبهذا نجد أن قضية الصحراء الغربية قضية شائكة ومعقدة شغلت المجتمع الدولي إلى غاية اليوم، وهذا نظرا لوجود أطراف ظاهرة أخرى خفية.

---

[1] عمر صدوق، المرجع السابق، 204.

الفصل الثالث

الدبلوماسية الجزائرية وسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

تمهيد

المبحث الأول: سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

- ***المطلب الأول: تعريف التمييز العنصري.***
- ***المطلب الثاني: تطبيق سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.***
- ***المطلب الثالث: ردود الفعل الإفريقية ومقاومتها لسياسة التمييز العنصري.***

المبحث الثاني: المواقف الدولية من سياسة التمييز العنصري.

- ***المطلب الأول: المواقف الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة.***
- ***المطلب الثاني: المواقف الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية.***

تمهيد: جنوب إفريقيا الجغرافيا والتاريخ.

1- الموقع: تقع جمهورية جنوب إفريقيا في القسم الجنوبي من القارة الإفريقية، يحدها من الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال الغربي ناميبيا، ومن الشمال بوتسوانا وروديسيا ومن الشرق موزمبيق والمحيط الهندي، تفصل شواطئها الجنوبية المحيطين الأطلسي والهندي وتبلغ مساحة جنوب إفريقيا 1,221,000كلم^2 باستثناء ناميبيا(**انظر الملحق رقم 09**).[1]

2- أصل التسمية: أزانيا في لغة قبائل البانتو* وهو الاسم الذي أطلقته عدة منظمات للسود على البلاد، وجنوب إفريقيا البريطانية حتى عام 1910م واتحاد جنوب إفريقيا بين عامي 1910م و1961م وجمهورية جنوب إفريقيا منذ 1961م.[2]

3- السكان: مجتمع جمهورية إفريقيا مركب لا يمكن في الحقيقة إطلاق لفظ أمة أو مجتمع واحد على سكان جنوب إفريقيا بل الأصلح أن نقول بأنه عدة مجتمعات، فهو شعب ملّون تتعدد فيه الأعراق والألوان، حيث يتكون من الإفريقيين أو الزنوج (البانتو) وهم الأغلبية إذ يشكلون 70,2% من سكان جنوب إفريقيا ويليهم في المرتبة الثانية البيض وهو المستوطنون وغالبيتهم من الهولنديين أو الأفريكانز**وقد بلغ عددهم 5 ملايين نسمة أي 17,5% ثم الملونين ويقصد بهم العناصر الملونة التي تنتج عن اختلاط الأوروبيين بنساء الرقيق الذين جلبوا من غربي إفريقيا وشرقها وعددهم 9,4%، وأخيرا نجد الأسيويون أو الهنود وبدأ توافدهم على جنوب إفريقيا بصفة خاصة منذ عام 1860م وعددهم 2%.[3]

4- الخلفية التاريخية للاستعمار الأوروبي: كان البرتغاليون أول من نزل إلى جنوب إفريقيا في القرن 15م إلى أن جعل منها الهولنديون ما بين الفرنين 17 و18م مستعمرة لهم عرف أحفادهم فيها فيما بعد باسم البوير، ثم استولى البريطانيون على الإقليم واشتعلت ما

---

(1) نعيم قداح، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص13.

*البانتو: هم الأفارقة السود وهو مصطلح مستخدم في جنوب إفريقيا ليميز السود على الأفريكانو أو البوير. أنظر: إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية.

(2) مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج7، مؤسسة هاياناد للتوزيع، بيروت، 1996، ص317.

**الأفريكانز: هم سكان جنوب إفريقيا المنحدرون من أصل هولندي عددهم 60% من سكان البض في جنوب إفريقيا، كانوا يعرفون باسم البوير. انظر: إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص50.

(3) محمد بومدين، إفريقيا والأقنعة الجديدة للاستعمار، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص ص428-429.

يعرف بحرب البوير بين البريطانيين والمستوطنين القدامى (البوير)(**انظر الملحق رقم 10 و 11**)، ففي حدود 1830م قرر عدد كبر من البوير مغادرة منطقة الكاب* وبين 1835م و1838م سلكت مئات العربات المحملة بالبور تاركة منطقة الكاب بين الانجليز وسميت هذه الهجرة بالرحلة الكبرى، استوطن البوير في المناطق التي قصدوها ودخلوا في حرب مع السكان السود الأصليين، وبما أن القوة البريطانية كانت هي القوة الصاعدة في القرن 19م فقد قررت عدم الاكتفاء بمنطقة الكاب واحتلال جنوب افريقيا بكاملها، إذ قاوم السكان البيض (البوير) النفوذ البريطاني واستمرت الحرب بينهم من 1899م إلى غاية 1902م والتي انتهت بقبول البوير الارتباط بالتاج البريطاني.[1]

وعند هزيمة البوير اعترفت بريطانيا بالحكم الذاتي للأوروبيين، فأعلن اتحاد جنوب إفريقيا عام 1910م ما بين إقليم الكاب والناتال من جهة وبين الترانسفال والأورانج من جهة أخرى من جهة ثانية وذلك في إطار الكومنولث البريطاني**.[2]

وقد طلبت البلدان الإفريقية والأسيوية داخل الكومنولث تعديل سياسة الاتحاد الداخلية وإعلان الانفصال وقيام جمهورية جنوب إفريقيا عام 1961م، وكانت أول الانتقادات الموجهة إلى سياسة المستوطنين الأوروبيين في جنوب إفريقيا من طرف الهند والباكستان في منظمة الأمم المتحدة عام 1947م، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الضغوط تزداد في هذه المنظمة من قبل الأفارقة وبلدان عدم الانحياز والمنظومة الاشتراكية ضد النظام العنصري إفريقيا، مع استمرار السياسة الأمريكية والبلدان الغربية في التعاون مع هذا النظام وتقديم العون له.[3]

---

*الكاب: تقع أقصى جنوب إفريقيا، سيطر عليها الانجليز في عام 1806م وأصبحت إحدى مقاطعات اتحاد جنوب إفريقيا عام 1910م وهي العاصمة التشريعية للبلاد. انظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص366.

(1) رونالد ويدنز، تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة راشد البراوي، مكتبة الوعي العربي، بيروت،1962، ص ص 207-212، أيضا Elleke Boehmer, Nelson Mandela, Avery short Introduction, Oxford university, New York, USA, 2008,P18

**الكومنولث البريطاني: سمي بهذا الاسم بمقتضى دستور 1931م يتكون من بريطانيا العظمى وحكومة ايرلندا الحرة وكندا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب إفريقيا ثم توالى انضمام الدول إليه بهد ذلك ومعظمها من المستعمرات البريطانية التي نالت استقلالها. أنظر: مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسّرة، المجلد الخامس، ط1، شركة أبناء شريف الأنصاري للنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص2794.

(2) Robert Cottrell, South Africa, state Apartheid, introduction by Jamesi, mat ray, library of congress cataloging, united states of Africa, 2015, p p 80-81.

(3)أمين أسبر، افريقيا سياسيا واقتصادياواجتماعيا، ط1، دار مشق، بيروت، 1985، ص ص58-59.

المبحث الأول: سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا:

المطلب الأول: تعريف التمييز العنصري.

هو سياسة أساسها التفرقة في المعاملة بين البيض والملونين[1]، ويكون التمييز عادة عرقيا أو عنصريا أو قوميا أو اجتماعيا وقد يطبق في عدة مجالات مثل حق ملكية الأراضي، التعليم، الحقوق السياسة وأشهر أنواع التمييز العنصري هو المتبع في جنوب إفريقيا ضد السود.[2]

كما يعرفه إسماعيل عبد الفتاح في الموسوعة الميسرة بأنه:

أسلوب للتفرقة بين البشر بسبب لونهم أو طبقتهم أو دينهم وعدم منح هذه الفئات حقوقهم المختلفة، وتتسلط فئة اجتماعية على فئة أخرى، وقد يتم فصل الفئة المتحّيز ضدها في منطقة معينة وعندئذ تسمى التفرقة العنصرية. [3]

ويطلق على التمييز العنصري لفظ الأبارتيد Apartheid ويعرف بأنه:

اصطلاح سياسي يقصد به مباشرة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وهي كلمة أمريكانية بمعنى الفصل بين الجنس الأبيض والأجناس الملونة، ويقصد بها العزل وتقوم سياسة الأبارتيد على أساس أن لكل عرف ثقافته وأسلوبه الخاص وترفض الاندماج بن الأعراف المختلفة.[4]

أيضا يعرفه مجدي جورج في جريدة القدس بأنه:

كلمة هولندية تعني الفصل العنصري وأن هناك تمايز بين الأجناس وأن هناك تفوق لجنس على جنس اخر بسبب اللون أو العقيدة. [5]

---

[1] مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرّة، المجلد الثاني، شركة أبناء شريف الأنصاري، بيروت، 2010، ص1013.

[2] مجموعة مؤلفين: الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت، ص788.

[3] إسماعيل عبد الفتاح، المرجع السابق، ص95.

[4] محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة (مصر)، 2007، ص21.

[5] مجدي جورج، "نيلسون مانديلا ومحمد مرسي الأبارتيد والأخونة"،**جريدة القدس**، العدد 7429، 2013، ص17.

المطلب الثاني: تطبيق سياسية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا:

لقد بدأت مشكلة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا بقيام أقلية بيضاء بفرض نفسها على الأغلبية السوداء والملونة والقول بأن الرجل الأبيض هو المتحكم في زمام الأمور، وأنه الأسمى من غيره [1]، وقد كانت بداية هذه السياسة عام 1910م. [2]

وقد خصصت للسود أحياء سكنية خاصة عرفت بالمعازل، حرم عليهم مغادرتها كما حرموا من استخدام وسائل المواصلات غير المخصصة لهم، ومنعوا كذلك دخول المسارح المخصصة للبيض أو فنادقهم، ووصل الفصل بن الأجناس إلى عدة مرافق كالبنوك وكاتب البريد وغيرها، وامتد التميز إلى التعليم والمستشفيات والمحاكم...الخ **(انظر الملحق رقم 12 و13)** [3]

ويتخذ التمييز العنصري الذي يمارسه نظام جنوب إفريقيا بحكم قوانينه العنصرية الكثير من المظاهر والسلوكيات ضد الأغلبية الإفريقية من ذلك مثلا:

1- **في مجال الأرض:** أزال قانون تملك الأراضي أي حق لأي مزارع إفريقي وقصر ملكية الأرض والمحصول على البيض ما عدا بعض المناطق الصغيرة فقد احتفظ بها الإفريقيين وسميت بالأراضي المحجوزة للإفريقيين. [4]

2- **في مجال الأحوال الشخصية والعلاقات الإنسانية:** فإن قانون 1927م حظر العلاقات الجنسية بين البيض والسود وامتد ذلك عام 1950م إلى الهنود والأسيويين، كما منح قانون صدر عام 1949م الزواج بين الأوروبيين وغير الأوروبيين كما أن سياسة التمييز العنصري متبعة حتى في المباريات الرياضية. [5]

3- **في مجال الحريات:** تبرز أيضا سياسية الأبارتيد في معاقبة مئات الألوف من السود سنوا بموجب قوانين وتصاريح المرور العنصرية حيث لا يمكن للسود الانتقال من مدينة إلى

---

[1] جيمس دفي وروبرت أمانزر، المرجع السابق، ص119.

[2] Robert Cottrell, opcit, p80

[3] شوقي عطا الله الجمل وإبراهيم عبد الرزاق، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص264.

[4] أحمد طاهر، إفريقيا فضول من الماضي والحاضر، دار المعارف للنشر، القاهرة، د ت، ص148.

[5] أمين أسبر، المرجع السابق، ص62.

أخرى إلا بموجب حصولهم مسبقا على تصاريح الانتقال من السلطات العنصرية **(انظر الملحق رقم 13)**. [1]

4- في مجال التعليم: فإننا نشير إلى الواقع التعليمي الذي يعيشه الطفل الإفريقي منذ بداية دراسته حيث يخضع لواقع ثقافي ضعيف نتيجة مخصصات التعليم المحدودة في حيث يستفيد السكان البيض من تعليم مجاني وإلزامي في مدارس مجهزة بإطارات مادية وبشرية عالية وعلى سبيل المقارنة فإنّ ما أنفق على التلميذ الأسود خلال عام 1974م في مجال التعليم هو 28,50 راند* مقابل أربعمائة راند للتلميذ الأبيض خلال العام نفسه. [2]

5- في مجال العمل: وذلك بالدرجة الأولى بموجب قوانين تصاريح المرور وبموجب نظام قانوني مهيمن عليه بالكامل ومنظم لصالح الأقلية البيضاء حيث نشأ عنه نظامان قانونيان أحدهما للأفارقة والآخر لبقية السكان من سود وملونين وأسيويين.[3]

كما يصبح الوضع العنصري في جنوب إفريقيا بكافة مظاهر الظلم والقهر والاضطهاد وأسوأ أنواع المعاملة للسود وحرموا حتى حق الانتخاب، ويقابل أي محاولة للاحتجاج من الأغلبية بالعنف الذي لا يعرف المهادنة، ولا يهاب النظام العنصري عن استخدام أسلوب التصفية الجسدية في مواجهة خصومه وزعماء الكتلة السوداء المنادين بتصفية الوضع العنصري في جنوب إفريقيا.[4]

ونجد أن الصراع السياسي في جنوب إفريقيا كان يقوم على أساس طبيعة المجتمع والذي اتّسم بالعنف والقسوة في المعاملة بين البيض والسود بعد أن وجدت كل من البريطانيين والبوير أن مصلحتها تقتضي التعاون فيما بينهما ثمّ الاتفاق على تشكيل اتحاد

---

[1] فرغلي علي تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف الاستعمار، الاستقلال، ط1، العلم والايمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص254.

* راند: الوحدة النقدية لجمهورية جنوب إفريقيا. انظر: الموسوعة العالمية الالكترونية.r.abdelhamid@gmail.com

[2] أمين أسبر، المرجع السابق، ص62.

[3] فرغلي علي، المرجع السابق، ص255.

[4] Sanual Willard Crompton, Nelson Mandela, ending Apartheid in south Africa, Chelson house publish, new-York, 2007, P6

يضّم أربع أقاليم: الترنسفال، الأورانج الحرة*، الكاب و الناتال[1] , وكانت كل ولاية من الولايات الأربعة في جنوب إفريقيا مستقلة في إدارة شؤونها الداخلية تحت إشراف وزارة المستعمرات البريطانية، وقد احتدم التنافس على المصالح الخاصة فيما بينها وكان رئيس حكومة "الكاب" أول من فكّر في إيجاد حكومة واحدة، وعرض أمر مؤتمر المستعمرات في لندن سنة 1907م الذي أقر دستور واحد يجمع هذه الولايات، ووافقت عليه برلمانات الولايات الأربعة، كما أقره البرلمان البريطاني في سبتمبر 1909م وعرف باسم دستور** جنوب إفريقيا وحدد لبدء العمل به سوم 30 سبتمبر 1910م.[2]

وفي عام 1921م أصبح هذا الاتحاد يسمى بجمهورية جنوب إفريقيا، وكانت سياسة تقوم على مبدأ التمييز العنصر بين السكان الأوروبيين البيض والوطنين الإفريقيين السود وجعلت السيادة للأوروبيين وأباحت لهم حتى تملك الأراضي وحرمت الوطنيين من ذلك وكانت إنجلترا موافقة على هذه السياسة توصية للبوير[3].

المطلب الثالث: ردود الفعل الإفريقية ومقاومتها لسياسة التمييز:

رغم السياسة التعسفية التي انتهجتها حكومة الاتحاد العنصرية، فإنّ القوة الواقعة بين إنشاء اتحاد جنوب إفريقيا ونشوب الحرب العالمية الثانية، قد شهدت تطورّا محسوبا للحركة الوطنية في صفوف الإفريقيين فقد كان لتلك القوانين العنصرية الجائرة التي صدرت أثر تكوين الاتحاد مباشرة صدمة عنيفة في أوساط الأفارقة الوطنيين [4]، فقاموا بتأسيس المؤتمر

---

*الأورانج الحرة: مقاطعة في وسط جنوب إفريقيا يحدها نهر أورانج جنوبا ونهر قال شمالا أقاموا بها جمهورية حرة سنة 1854م وضمها البريطانيون 1902م انضمت إلى اتحاد جنوب إفريقيا عام 1910م. أنظر: مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية المّسرة، المجلد الأول، ط1، شركة أبناء شريف الأنصاري للنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2010، ص506.

[1] جلال يحي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية (مصر)، 1999، ص494.

**دستور: هو المادة التي من خلالها تستوحي الأنظمة والقوانين التي تسير عليها الدولة لحل القضايا بأنواعها وهو القانون الأسمى في البلاد يحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات السلطات الثلاث. أنظر: محمد المشاعلي، المرجع السابق، ص58.

[2] حلمي محروس إسماعيل، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية (مصر)، 2004، ص58.

[3] علي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص59.

[4] مجلة الجيش، العدد 4، جوان 1964، ص14.

الوطني الإفريقي والذي يرمز له ب A.N.C عام 1912م للدفاع عن حقوق الأفارقة السود.[1]

وقد كانت بدايته كحركة سياسية تستهدف الكفاح من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي وبالوسائل في جنوب إفريقيا، [2] وكان كرد فعل على كبير لدى الانجليز أن قاموا بتكوين حزب جنوب إفريقيا بزعامة بوتا* وسمطس**الذي طبّق بكل عنف سياسة التفرقة والإفقار والتجهيل الساخرة بالوصاية الدولية.[3]

وقد انضم إلى المؤتمر الوطني الإفريقي ANC الزعيم نيلسون مانديلا***وكان ذلك سنة 1944م، حث قام بالاشتراك مع بقية أعضائه في صياغة برنامج العمل للحزب الذي يعتبر هذا فاصلا في تاريخ جنوب إفريقيا، فقد أعلن البرنامج الكفاح الوطني للسود عن طريق الإضرابات والمقاطعة والعصيان المدني****.[4]

---

(1) Robert Cotterl, Opcit. , page 8 .

(2) فرغلي علي تسن، المرجع السابق، ص287.

*بوتا لويس: (1862-1919): من رجال السياسة والحزب بجنوب إفريقيا، ينحدر من أصول هولندية، حارب ضد الانجليز في حرب البوير وهو يحمل رتبة جنرال، وبعد الهزيمة حاول بوتا توحيد الشعبين الهولندي والانجليزي في جنوب افريقيا، تولى رئاسة الوزراء في الترانسفال عام 1907 وأصبح رئيسا للوزراء لاتحاد جنوب افريقيا عام 1910م. انظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص368.

**سمطس:ولد في كيب تاون من عائلة هولندية عريقة، درس القانون في جامعة كمبردج بإنجلترا وعاد إلى كيب تاون لدراسة القانون وأصبح نائبا عاما لجمهورية الترانسفال، وعندما اندلعت الحرب مع بريطانيا في 1899م صار سمطس قائدا في حرب البوير. أنظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص370.

(3) مجلة الجيش، المرجع السابق، ص14.ي

***نيلسون مانديلا: ولد في 18 جويلية 1918 في مقاطعة ترانسكاي واسمه عند ولادته هو "دوليهلاهلا" ومعناه باللغة الإغريقية "المشاغب" كان والده رئيسا لقبيلة التيمبو وتوفي ومانديلا ما زال صغيرا لكنه خلفه عند كبره، وحصل مانديلا على ليسانس الحقوق عام 1942م وانتمى الى حزب المجلس الوطني الإفريقي المعارض للتمييز العنصري في 1944 والذي ضم مختلف فئات السود، حصل الزعيم نيلسون مانديلا على جائزة نول للسلام في أكتوبر 1993، تولى رئاسة جمهورية جنوب إفريقيا عام 1994م.أنظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص374. أيضا: أمن, س" نيلسون مانديلا... المواطن العالمي الذي فدى شعبه بحريته"، **جريدة البلاد**، العدد 4272، 2013، ص6.

****العصيان المدني: هو المخالفة وعدم طاعة القانون عن قصد وتعمّد لأسباب متعددة ترجع إما إلى مبادئ ساسة إلى أسباب دينية أو أخلاقية. أنظر: محمد برهام المشاعلي، المرجع السابق، ص102.

(4) عايدة موسى، شخصيات افريقية في الفن والسياسة، الشروق، الجزائر، 2009، ص120.

وقد شددت الحكومة إجراءاتها لقمع هذه الحركات والاضطرابات وقتلت العديد من الوطنيين الإفريقيين كما حدث في مذبحة شاربفيل* في مارس 1960م(**انظر الملحق رقم 14**). [1]

وبعد حدوث العمل السلمي فقد قرر المؤتمر الوطني الإفريقي يعتبر طريقة الكفاح إلى العمل العسكري ويمكن القول بأن النضال المسلح قد بدأ فعليا في جنوب إفريقيا منذ عام 1964م،[2] حيث قام الحزب بتأسيس منظمة "رمح الأمة" وهي الجناح العسكري لحزب المؤتمر الإفريقي ANC وأصدر مانديلا باعتباره رئيسا للمنظمة بيانا جاع فيه: « لقد انقضى عهد المقاومة السلمية وحدها، ولم يكن الخيار خيارنا، لقد واجهت الحكومة العنصرية كل مطلب سلمي بالقوة والعنف... إن الأمم في وقت تجد نفسها أمام طريقين لا ثالث لهما: الكفاح أو الاستسلام، وقد جاء هذا الوقت على جنوب إفريقيا ونحن لن نستسلم ولست أمامنا فرصة أخرى سوى أن نضرب بكل ما يتاح لنا من قوة لندافع عن حقوق شعبنا من أجل مستقبلنا وحريتنا».[3]

وهناك عدد من الأسباب التي ساعدت على تنظيم النضال المسلح أو القوة السوداء مثلما يسّميها العنصريون البيض، ولعل في مقدمّتها:

1-حصول جميع الدول الإفريقية تقريبا على استقلالها وقيام منظمة الوحدة الإفريقية 1963م والتي أصبح جناح شبه عسكر بمساعدة الشعوب الإفريقية المقهورة كشعب جنوب إفريقيا للحصول على استقلالها السياسي والاقتصادي ويعني بها "لجنة التحرير الإفريقية".

---

*شارفيل: قامت مظاهرات في عدة مناطق سكنية محصورة بالإفريقيين، بعينة الاحتجاج على اجبار الإفريقيين على حمل سجلات مرجعية وقد اجتمع العديد من الأفارقة أمام مكاتب مفوضي الشرطة للاحتجاج بصورة سلمية على فرض السجلات المرجعية، وما حدث في مخفر الشرطة القائم في شاربفيل هو أن رجال الشرطة المسجلين بالرشاشات والبنادق قد أطلقوا النار على المتظاهرين، في حين كانت طائرات نفاثة مقاتلة تحلق على ارتفاع منخفض لبث الرعب في صفوف المتظاهرين، وقد بلغ مجموع الضحايا 69 قتيلا و180 جريحا، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال. أنظر: محمد بوذنيه، أحداث العالم في القرن العشرين 1960-1969، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، تونس 2001. ص16.

[1] حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص59.

[2] فرغلي على تسن هريدي، المرجع السابق، ص285.

[3] عايدة موسى، المرجع السابق، ص121.

2-مساعدة الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاشتراكية ماديا وعسكرا من خلال المساندة السياسية والدبلوماسية لحركات التحرير الوطني ومن بينها حركة التحرير الوطني في جنوب إفريقيا وناميبيا*.

3-حصول روديسيا الشمالية على استقلالها عام 1980م وتخّلصها من النظام العنصري الذي كانت تسيطر عليه الأقلية البيضاء، هذا الأمر في حدّ ذاته قد أصبح بمثابة عامل حفز الأفارقة في جنوب إفريقيا.

4-الحملة الدولية الإعلامية الضخمة على إفريقيا وعالميا ضد نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا من أجل تقرير المصير.[1]

كما نجد المؤتمر الوطني الإفريقي استطاع تطوير علاقاته الخارجية بالدول الاشتراكية وخاصة في دول الشمال فقد لعبت العلاقات دورا مهما في فتح الباب أمام الخيار العسكري أمام المؤتمر ANC وإبرازه في قضية جنوب إفريقيا على الساحة الدولية واكسبه دعما على المستويين الرسمي والشعبي[2]، كما أن المؤتمر له علاقة وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية ويساوي بين التفسير الإسرائيلي للحكم الذاتي وبين معازل الأفارقة (البانتوستانات)** التي تعمل جنوب إفريقيا على فرضها.[3]

أما عن حركة مؤتمر الوحدة الإفريقية PAC في لا تختلف في مطالبها عن حركة المؤتمر الوطني الإفريقي ANC إذ أنها تستهدف القضاء على نفوذ البيض في البلاد وتتطلع إلى تحقيق صورة للوضع في جنوب إفريقيا وهذه الحركة تؤمن بالمبادئ الاشتراكية وتمارس عملها خارج أراضي جنوب افريقيا، وتوجه عناصر العمل ضد النظام العنصري في البلاد

---

*ناميبيا: بلد من بلدان جنوب إفريقيا، تشغل مساحة تقدر ب 319,000كم^2 تطل على المحيط الأطلسي ويحّدها شمالا أنجولا وشرقا بوتسوانا وجنوبا جنوب افريقيا، يبلغ عدد سكانها 1,5 مليون نسمة من بينهم 96 ألف أبيض. أنظر: Stokes Jamie, encyloedia of the peaples of africa the middle East , Library congres cataloging, United states of America, 2009, p483-484

[1] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص ص 285-286.

[2] المرجع نفسه، ص290.

**البانتوستانت: هو مصطلح استعمله البيض تقليديا وتعني محمية أو معزل أو قطعة الأرض المحجوزة لسكان معينين وهم البانتو أي السكان الإفريقيين السود في حالة جنوب إفريقيا. أنظر: مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 344.

[3] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص ص 290-291.

من المنقى، وهناك دعوة إلى الحركتين بضرورة العمل على توحيد جهودهما في إقامة تنظيم سياسي واحد في جنوب إفريقيا من أجل مواجهة الحظر المشترك.[1]

والمعروف أن كفاح حركتي التحرير الإفريقي (المؤتمر الوطني الإفريقي ومؤتمر الوحدة الإفريقية) يتركز على إنهاء التفرقة العنصرية في البلاد يرتبط في الوقت نفسه بقضية الديمقراطية حيث تهدف حركة التحرير إلى إنهاء الأبارتيد والاتفاق على دستور البلاد يتيح الفرصة لإقامة مجتمع ديمقراطي، يشترك فيه سائر المواطنين بصرف النظر على اختلاف اللون، على أساس فرد واحد وصوت واحد. [2]

[1] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص291.

[2] أحمد طه محمد، "إفريقيا والتغيرات الديمقراطية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 105، مؤسسة الأهرام، مصر،يوليو 1991، ص183.

المبحث الثاني: المواقف الدولية من سياسة التمييز العنصري بجنوب إفريقيا

المطلب الأول: المواقف الدولية في إطار منظمة الأمم المتحدة:

منذ أن أنشئت منظمة الأمم المتحدة في 1945 م و هي واعية جدا لالتزامها بتشجيع القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وفقا لما ينص عليه الميثاق ففي الدورة الأولى للجمعية العامة التي انعقدت عام 1946م و التي اتخذت فيها قرارات أدت بعد ذلك بعامين إلى اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان* وقدمت الهند شكوى ضد تمييز جنوب إفريقيا المتزايد ضد السكان الذين هم من أصل هندي، كما قدمت الهند أول إشارة رسمية في الأمم المتحدة إلى سياسة الفصل العنصري و ذلك في 1948م بعد أن تبناها الحزب الوطني لجنوب إفريقيا المنتخب حديثا، واتخذت الجمعية العامة أول قرار لها ضد الفصل العنصري في عام 1952م. [1]

وفي عام 1960م أصبحت الجمعية العامة أكثر تصميما على مكافحة الفصل العنصري بعد أن انضم إلى عضويتها عدد من الدول المستقلة حديثا في إفريقيا وفي غيرها من القارات فضلا عن بدء أشغال مجلس الأمن بهذه القضية، وبلغ الاستياء الدولي أشده أثر مذبحة شاربفيل التي راح ضحيتها منذ 68 شخصا في مظاهر سلمية في مارس 1960م مما دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ أول قرار له يستنكر فيه أعمال حكومة بريتوريا **. وفي نوفمبر 1962م أوصت الجمعية العامة للمرة الأولى باتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية محددة للضغط على الحكومة جنوب إفريقيا للتخلي عن فصل العنصري. [2]

كما أصدرت الأمم المتحدة توصية إلى كافة الدول تدعوهم إلى مقاطعة جنوب إفريقيا مقاطعة اقتصادية، وتوالت توصيات الأمم المتحدة بدعوة الدول إلى مقاطعة جنوب

---

* **حقوق الإنسان:** ظهر هذا المصطلح في منتصف القرن 17م وهو مجموعة الحقوق التي يتمتع بها الإفراد في إطار المجتمع مثل: الحق في الملكية، حق في الحياة، الحق في الزواج...وغيرها من حقوق. أنظر: محمد المشاعلي، المرجع السابق، ص 134.

[1] نعيم قداح، المرجع السابق، ض88.

** **بريتوريا: هي** العاصمة الإدارية لجمهورية جنوب إفريقيا وعاصمة مقاطعة الترانسفال منذ 1860، أنشئت سنة 1855، كانت معروفة كعاصمة الأبارتيد في جنوب إفريقيا. انظر: مجموعة مؤلفين، المؤسسة العربية الميسرة، المجلد الثاني، شركة أبناء شريف الأنصاري للنشر والتوزيع، بيروت،2010، ص701.

[2] بطرس غالي «الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد121، مؤسسة الأهرام، مصر، يوليو 1995، ص21.

إفريقيا.[1] غير أن هذه العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على حكومة بريتوريا في عام 1964م لم تنجح في وقت حكومة جنوب إفريقيا العنصرية عن ممارسة هذه التفرقة الغريبة[2] إن الجمعية العامة و بفضل تنامي الرأي العالمي و المنظمات الحكومية بعد إصدارها لعدة مواثيق تتعلق بالتمييز و محاربته أصدرت قرار رقم 3068 المؤرخ في 30 نوفمبر و التي أكدت فيه:

1-أن الفصل العنصري يعتبر جريمة ضد الإنسانية.

2-أن ممارسة العزل والتمييز العنصري جريمة تتنافى ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

3-أن سياسة الفصل العنصري تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

4-أنها عرفت هذه الجريمة بالممارسات الواقعة في جنوب إفريقيا. [3]

كما أصدر مجلس الأمن قرار رقم 421 وقرار رقم 473 عام 1977م بهدف وقف أعمال العنف والقمع الممارسة ضد السكان السود، وقد استمر في إصدار قراراته وكان آخرها قرار رقم 772 عام 1992م، أما الجمعية فكان آخر قرار لها رقم 79/46 في 12 ديسمبر 1992م حرصا منهما على وضع حد للعنف الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ودعوة النظام في جنوب إفريقيا وكل الأحزاب والمنظمات المحلية والإقليمية إلى التعاون لتحقيق اتفاق السلم الوطني[4].

ولم تتوقف الجمعية العامة ومجلس الأمن عن ذلك إلى أن دخلت جنوب إفريقيا في مفاوضات انتهت بانتخابات حرة شهدتها البلاد في ابريل 1994م تم خلالها بفوز نيلسون مانديلا زعيم الأغلبية السوداء برئاسة الدولة [5]، بعد إلغاء القوانين العنصرية لتسمح بأيديها أحزانها أخيرا، وتنعم بالحرية والديمقراطية والتسامح، وهي مبادئ أرسها خلال فترة رئاسته. [6]

---

[1] محمد بومدين، المرجع السابق، ص432.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص365.

[3] محمد بومدين، مرجع السابق، ص431.

[4] المرجع نفسه، ص435.

[5] بطرس غالي، المرجع السابق، ص12.

[6] ياسر طلعت، ذاكرة القرن العشرين، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة (مصر)،2002، ص451.

المطلب الثاني: المواقف الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية:

منذ أن أنشئت منظمة الوحدة الإفريقية [*] سخرت جميع هياكلها لكفاح الاستيطان العنصري في جنوب إفريقيا حيث أنشأت لجنة سميت بلجنة التحرير الإفريقية المقيمة اليوم في دار السلام في تنزانيا ولقد أولت المنظمة حركة التحرير ضد التمييز العنصري كل جهودها في تقديم العون لضحايا التفرقة العنصرية. [1]

ولقد أبدت المنظمة اهتمامها بهذه المشكلة بعقد مؤتمر أديس أبابا عام 1963م والذي قرر اتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد الحكومة جنوب إفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري تمثلت في:

1-تقديم منح الدراسية وتسهيلات تعليمية وإتاحة فرص التوظيف في الحكومات الإفريقية للاجئين من جنوب إفريقيا.

2-تأييد التوصيات المقدمة لمجلس الأمن والجمعية العامة من اللجنة الخاصة التابعة لأمم المتحدة بشأن السياسة التفرقة العنصرية لحكومة جنوب إفريقيا.

3-إرسال وفد من وزراء خارجية كل من ليبيريا وتونس ومدغشقر ليبلغ مجلس الأمن المتفجر القائم في جنوب إفريقيا.

4-تنسيق إجراءات فرض عقوبات على حكومة جنوب إفريقيا.

5-قطع العلاقات الدبلوماسية [**] بين جميع الدول الإفريقية وجنوب إفريقيا.

6-مقاطعة فعالة للتجارة الخارجية لجنوب إفريقيا. [2]

كما صدر عن مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية عدة قرارات أخرى تدين حكم الأقلية في سالسبوري وبريتوريا وتدعو إلى عزل النظم العنصرية والنظام القائم في إسرائيل لعلاقتهما

---

[*] **منظمة الوحدة الإفريقية:** هي منظمة تضم الدول القارة الإفريقية المستقلة، تأسست في 25 ماي 1963 من أهدافها: تقوية وحدة إفريقيا وتحقيق تضامنها والقضاء على الاستعمار. أنظر: محمد برهام المشاعلي، المرجع السابق، ص252.

[1] نعيم قداح، المرجع السابق، ص85.

[**] **قطع العلاقات الدبلوماسية:** هي أقوى مظاهر الرد الدبلوماسي فهذا يعني إلى حد كبير شكلا من إشكال سحب الاعتراف بالدولة التي قطعت معها العلاقات الدبلوماسية أو درجة منه. أ نظر: محمد برهام المشاعلي، ا لمرجع السابق، ص193.

[2] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص333.

الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، كما صدر قرار بدراسة الخطر البترولي للدول العنصرية.[1]

إضافة إلى هذا العقد اجتماع المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة الإفريقية من 17 إلى 22 جويلية 1964م وحضره رؤساء وملوك 33 دولة افريقية وأصدر المؤتمر 23 قرارا هاما تناول فيها القضايا الإفريقية لتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية ومساعدة حركة التحرير والمناضلين من أجل الحرية في إفريقيا ودعم الوحدة الإفريقية. [2]

وأثناء انعقاد مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في دورته الثانية في "أكرا" بغانا في أكتوبر 1965م طالب المجلس جميع الدول أن تفرض حظرا صارما على إرسال الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية إلى جميع إفريقيا وطالب الحكومة الفرنسية بصفة خاصة، بالالتزام بقرارات مجلس الأمن وأن تتوقف عن إرسال العتاد العسكري إلى جنوب إفريقيا. [3]

وقد أكد مجلس رؤساء الدول و الحكومات العربية قرارات المنظمة السابقة بشأن التفرقة العنصرية أثناء دورته الثالثة في أديس أبابا في نوفمبر 1966م وأبدى أسفه لعجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات مجدية لوضع حد لسياسة التمييز العنصري ، وفي عام 1970م فوض المجلس **المختار ولد دادة** رئيس دولي موريتانيا بالقيام بجولة إلى دول الحلف الأطلسي وسويسرا و اليابان لإقناعها بوقف جميع المساعدات لجنوب إفريقيا و الأنظمة الأخرى التي تضطهد الإفريقيين وتمت هذه الزيارة عام 1971م ، كما اصدر المجلس قرار يفرض عقوبة قطع النفط عن نظام جنوب إفريقيا وناشد الدول العربية المنتجة للنفط بفرض الحظر البترولي عن أنظمة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا تطبيقا لقرار الملوك والرؤساء العرب الذي صدر بالجزائر في نوفمبر 1973م. [4]

---

[1] فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص333.

[2] محمد بوذينة، مرجع السابق، ص195.

[3] حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق، ص819.

[4] المرجع نفسه، ص819.

ونجد أن الدول الاشتراكية* والتقدمية والمتحررة، قد أولت اهتمام كبير للوضع في جنوب إفريقيا حيث قاطعتها مقاطعة كاملة وقد قطعت مصر علاقاتها بالنظام عام 1961م أما لبنان فقطع علاقته به عام 1974م. (1)

هذا وقد عقد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية اجتماعا في كامبالا عاصمة أوغندا في جويلية عام 1975م وناقشوا مشكلة ناميبيا وأصدروا قرار طالبوا فيه جنوب إفريقيا بسحب قواتها وإدارتها غير المشروعة في الإقليم، وأن تحترم حقوق شعبه في ناميبيا في تقرير لمصير واستقلاله الوطني. (2)

-جهود الجزائر في دعم جنوب إفريقيا:

لقد حرضت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 على دعم القضايا الإفريقية بكل الإمكانيات المادية و المعنوية من أجل الوقوف بالقارة و الدفع بها نحو الازدهار و التقدم وهذا ما نلاحظه في تصريحات الرئيس الجزائري **هواري بومدين**** حيث قال:«...**إن تعاوننا... في إطار مغربنا الكبير يجب أن يتجاوزنا كبلدان افريقية ليمتد نحو الجنوب ويشمل الدول الإفريقية المجاورة للتعجيل بتنميتنا و تحقيق ازدهار شعوبنا و تعزيز جانبنا في كفاحنا المشترك لاستكمال تحرير قارتنا سياسيا و اقتصاديا ، وبذلك نعيد لها كرامتها كاملة و نجعلها في وضع شهم في تقدم البشرية....**» (3)

وقد جسدت الجزائر هذه الجهود في ممارسة الفعلية حيث كانت أهداف الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الإفريقي هي السعي إلى تكريس إطار إفريقي يعمل على تسوية

---

*__الاشتراكية__: هي مذهب اقتصادي سياسي يناهض بوجه عام الظلم الاجتماعي والفوارق الصارخة بين طبقات المجتمع. أنظر: محمد برهام المشاعلي، المرجع السابق، ص12.

(1) نعيم قداح، مرجع السابق، ص90.

(2) إسماعيل حلمي محروس، مرجع السابق، ص816.

**__هواري بومدين__: اسمه الحقيقي محمد بوخروبة من مدينة قالمة الواقعة في الشرق الجزائري من مواليد 19 أوت 1932، عين بعد الاستقلال وزيرا للدفاع ثم نائبا لرئيس مجلس الوزراء سنة 1963، تولى رئاسة الجزائر بعد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة ليصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري. أنظر: يحي أبو زكريا، من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، كتاب منشور الكترونيا على الرابط:www.nashiri.net، 2003، ص ص 21-22.

(3)عمار بومايدة، المرجع السابق، ص179.

واحتواء النزاعات التي تحدث بين البلدان الإفريقية لتجنب المخاطر التي تهدد أمن واستقرار القارة عقب استقلال بلدانها عن طريق دعم ما يوحدها وتفادي كل ما يؤدي إلى تجزئتها. [1]

وبهذا فقد أولت الجزائر اهتماما خاصا بالشؤون الإفريقية أكثر من اهتمامها بقضاياها الداخلية وفي هذا الصدد يقول الرئيس **هواري بومدين**«.... **كيف يطمئن لنا بال ونحن منهمكون في إعادة بناء ما حطمه الاستعمار، إذ نرى شعوبنا أخرى كنا بالأمس القريب مستعمرين مثلها لا تزال تعاني ما عانيناه...كيف نستطيع التفرغ لمشاكلنا وشعوب جنوب إفريقيا وناميبيا وزيمبابوي* تتلظى في الجحيم العنصري الخانق لها، المهيض لكرامة الإنسانية كلها....»(انظر الملحق رقم 15).** [2]

وكان نشاط الجزائر ودعمها لشعوب جنوب إفريقيا عن طريق منظمة الوحدة الإفريقية التي كانت الجزائر من بين الأعضاء الأساسيين في بلورة وصياغة ميثاقها ضمن اللجنة الفرعية المكونة من عدة دول الى جانب كل من أثيوبيا**، الكاميرون***، تونس****، تنجيفا.

---

[1] العايب أحسن، مرجع السابق، ص ص 101،102.

* **زيمبابوي**: بلد في وسط جنوب إفريقيا تقدر مساحتها ب 390.757 كم يحدها من الجنوب الغربي بوتسوانا وغربا زامبيا من الجنوب جنوب إفريقيا والموزمبيق من الشمال الشرقي، عاصمتها هراري. أنظر: stokes jamie opcit p 577

[2] عمار بومايدة، المرجع السابق، ص180.

** **اثيوبيا**: بلد في افريقيا، تبلغ مساحتها 104.300 كم، يبلغ عدد سكانها 65.579.000 نسمة، عاصمتها أديس أبابا. أنظر: أحمد مهدي شويخات، الموسوعة العربية العالمية، الرياض ،2004، د ص.

*** **الكاميرون**: بلد يقع على ساحل الغربي لإفريقيا تبلغ مساحته 475.442 كم، عدد سكانه 15.245.000 عاصمته الكاميرون ياوندي. أنظر: stokes Jamie.opcit.p132 .

**** **تونس**: دولة من دول شمال إفريقيا، تبلغ مساحتها 163.610كم عدد سكانها 9.845.000 نسمة حصلت على استقلالها في 1956. أنظر: أحمد مهدي محمد، المرجع السابق، د ص.

بالإضافة إلى غانا*، غينيا**، مدغشقر***، نيجيريا**** المكلفة بإعداد ميثاق المنظمة وكذلك انفرادها بإعداد مشروع توصية يشمل جميع المشاكل الخاصة بالمبادئ والأجهزة اللازمة للوحدة الإفريقية. (1)

وقد صدرت توصية من اللجنة بناء على هذا المشروع الذي جاء فيه بلورة المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول الإفريقية منها:

1-مبدأ المساواة المطلقة في السيادة بين جميع الدول الإفريقية.

2-منع كل أشكال الفتن والنشاطات الهدامة الموجهة من دولة إلى دولة أخرى.

3-احترام مبدأ قداسة الحدود الإفريقية الموروثة عن الاستعمار الذي دافعت عنه الدبلوماسية الجزائرية بقوة.

4-دعم ومساندة الحركات التحررية التي ألحت عليها الجزائر بقوة حيث أنها رفضت التوقيع على ميثاق المنظمة (منظمة الوحدة الإفريقية) إذا كانت هناك تحفظات أو عراقيل تحول دون الإعلان الصريح على مساندة الحركات التحررية. (2)

من خلال عرضنا لمسار العنصرية التي عرفتها بعض دول العالم عامة والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا بصفة خاصة نجد أنها سياسة مورست على المجتمع الإفريقي من منطلق أن الجنس الأبيض هو الأسمى و أنه هو القائد و المتحكم في زمام الأمور في جنوب القارة الإفريقية، لكن المجتمع الإفريقي لم يكن بالمجتمع الهين فقد أبدى مقاومة عنيفة ضد المحتل الأوروبي بقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ANC باعتباره قطب من أقطاب الجماهير الشعبية و الممثل الوحيد لها، والذي قام كغيره من القيادات الأحزاب

---

*غانا: دولة افريقية تقدر مساحتها ب: 238.533 كم عدد سكانها 21.318.000 نسمة عاصمتها أكرا. أنظر: أحمد مهدي محمد شويخات، المرجع نفسه، د ص.

**غينيا: دولة من دول قارة افريقيا، تبلغ مساحتها 245.857كم عدد سكانها 7.794.000نسمة عاصمتها كوناكري. أنظر: أحمد مهدي محمد شويخات، المرجع نفسه. د ص.

***مدغشقر: بلد افريقي تقدر مساحتها 785.041كم عدد سكانها 16.811.000 نسمة، عاصمتهما تتاناريفو. أنظر: أحمد مهدي، المرجع نفسه، د ص.

****نيجيريا: دولة افريقية تقدر مساحتها ب 923.768كم، عدد سكانها يقدر ب 128.886.000 نسمة عاصمتها لاجوس نالت استقلالها سنة 1960. أنظر: محمد مهدي، المرجع نفسه، د ص.

(1)أحسن العايب، ا لمرجع السابق، ص102.

(2)المرجع نفسه، ص102.

النضالية الأخرى في جنوب إفريقيا مقاومة كبيرة كانت سلمية ثم تحولت إلى مقاومة عسكرية كبيرة دامت عقود من الزمن في سبيل تحقيق طموحات الشعب و المتمثلة في العدالة المساواة و الديمقراطية.

ونجد أن المجتمع الإفريقي بجنوب إفريقيا استطاع الحصول على حقوقه المغتصبة بعد تجربة كفاحية متواصلة وشاقة احتوت على العديد من الدروس والعبر التي استفادت منها بقية شعوب العالم.

الخاتمـــة

إن المتتبع لمسار الدبلوماسية الجزائرية كما هو الحال في دراستنا هذه نجدها تتوفر على مختلف الإمكانيات والآليات التي جعلت من الجزائر دولة تعمل على توظيف ذلك في سبيل تحقيق التواجد الفعال في تحقيق التعاون بين الشعوب وحل النزاعات على المستوى الإقليمي والقاري والدولي.

وبوجود هذه المقومات السياسية والاقتصادية والجغرافية استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تسجّل تطورا إيجابيا على المستوى القاري والدولي، ويظهر بمشاركتها في دعم العديد من القضايا الدولية ومن بينها قضية النزاع في الصحراء الغربية، والتي اعتبرت قضية شائكة شغلت المنظومة الدولية، وهذا لتعدد أطراف النزاع داخلها، مما جعل الدبلوماسية تعمل على تهدئة الوضع ومحاولة إيجاد حل سلمي لها، من خلال الوقوف بجانب سكان الصحراء الغربية وتسوية قضيتهم وذلك بالمشاركة في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وبتقديم الكثير من العرائض والمذكرات التي تشير من خلالها إلى خطورة الوضع داخل المنطقة، مما دفع بمنظمة الوحدة الإفريقية تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي واعتبارها مسألة تصفية استعمار، واختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يريده، كما عملت على تحقيق الاعتراف بجبهة البوليزاريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية.

ونجد أن اللاجئين الصحراويين قد عانوا كثيرا من التشتت والتمزّق وتقطيع الأوصال لذا وجب حل القضية وذلك بالتحلي بالحكمة والمنطق والواقعية من جهة أطراف النزاع والدول المجاورة المعنية بالنزاع، والعمل على إقامة دولة صحراوية مستقلة تنظم إلى منطقة المغرب العربي وتشكّل مع باقي دول المجموعة اندماجا اقتصاديا مهمّا، وكذا محاولة تحقيق الوحدة المغاربية التي بقيت مجرد طموح وحلم عند الجميع لأن المغرب ما يزال يطمح إلى السيطرة على الصحراء الغربية ورفع العلم المغربي داخل أراضيها.

يعتبر الكثيرين بأن الصراع القائم داخل الصحراء الغربية هو في الأساس صراع مغربي جزائري إلا أن ذلك يعد مغالطة تاريخية وسياسية فحقيقة الصراع هو مغربي

صحراوي، أما الجزائر فهو مجرد طرف مهتم بالصراع وفقا لمبادئها ومواثيقها وعملا بالمعاهدات الدولية.

ذلك أن الجزائر كانت ومازالت تدعم العديد من قضايا التحرر الأخرى في القارة الإفريقية مثل قضية التمييز العنصري بجنوب إفريقيا والتي تقوم على أساس الفصل بين الجنس الأبيض والجنس الأسود وأنّ الرجل الأبيض هو المتحكّم والمسيطر على مقاليد الحكم وعلى مفاتيح الثروة، حيث مارس سياسة القهر والاضطهاد والعنف ضد الأفارقة، فهو بذلك يقوم عل أساس القوة.

ولعل قضية التمييز العنصري بجنوب إفريقيا هي من أولى القضايا السياسية والأخلاقية التي عرضت على مختلف المنظمات والمحافل الدولي والإقليمية خاصة منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية هذه الأخيرة التي كانت الجزائر من بين أعضائها البارزين حيث عملت من خلال هذه المنظمة على الوقوف ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وشاركت في مختلف المؤتمرات التي عقدتهم المنظمة الإفريقية بهدف وضع نهاية لسياسة التمييز العنصري بجنوب إفريقيا والقضاء عليه بجميع صوره، إضافة إلى تقديم منح دراسية وتسهيلات وإتاحة فرص التوظيف للاجئين من جنوب إفريقيا، وكذا قطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية مع حكومة جنوب إفريقيا.

إن موقف الجزائر من سياسة التمييز العنصري بجنوب إفريقيا كان من منطلق تدعيم حركات التحرر واحترام إرادة الشعوب في الحصول على استقلالها، فالجزائر منذ استقلالها أخذت على عاتقها مساندة الشعوب المضطهدة والإصرار على موقفها من تصفية الاستعمار وهذا ما جاء في خطاب الرئيس **هواري بومدين** حيث قال: **" ... يجب أن نقدّم يد العون لكل الذين يعملون على استرجاع سيادتهم واستقلالهم سواء في إفريقيا سواء بآسيا وغيرهما لأن هذا واجب بالنسبة لنا واجب علينا كشعب عرف قرارات الكفاح قرارات النضال ولهذا كانت الجزائر ولاتزال وستبقى واقفة مقدّمة العون حسب إمكانياتها للحركات التحررية".**

إن الدبلوماسية الجزائرية تستمدّ أهميتها من تكريسها لقواعد القانون الدولي ضمن السياسة الخارجية، حيث ساعدت الجزائر على تكريس مكانتها الدولية والإقليمية وذلك من خلال المجهودات السياسية التي قامت بها من دعم الشعوب الإفريقية ورفض كل أنواع الاستبداد و الاستعمار، والعمل على تحقيق مجتمع إفريقي ديمقراطي متمتع بالحرية، وكذا إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب فالجزائر استطاعت إثبات فعالية دبلوماسيتها في التعامل في مجال العلاقات الدولية وتوظيفها لصالح تقدّمها السياسي من خلال مواجهة كل المشاكل والتحديات التي تحول أمام وحدة الدول الإفريقية وتؤثر على مستقبل القارة وكذا مستقبل الأجيال القادمة.

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية إلى احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، الذي ليس هناك إجماع دولي حول معنى هذا المبدأ وليس هناك طريقة معينة لتطبيقه، وهو ما نلاحظه من خلال جملة المساعدات المقدمة إلى سكان الصحراء الغربية في كفاحها ضد الاحتلال المغربي، ولسكان جنوب إفريقيا ومعاناتها من سياسة التمييز العنصري المطبّقة من طرف المحتل الأوربي.

من أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراسة مسار الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال من 1962-1978م ودعمها للقضايا الإفريقية مثل قضية النزاع في الصحراء الغربية وقضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا نذكر:

- إن الدبلوماسية الجزائرية استندت في مواقفها على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وهو المبدأ الذي تبنته بعد حصولها على الاستقلال.
- تعتبر الدبلوماسية الجزائرية من أهم المحددات التي ساعدت الجزائر على ربط علاقات ودية مع مختلف دول العالم.
- بعد احتلال المغرب للصحراء الغربية وفرض سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا طبقت الجزائر مبادئها التي تنص على دعم القضايا العادلة ومساندة حركات التحرر.

- ردة الفعل المغربية على موقف الجزائر الداعم للشعب الصحراوي كانت باتهام الجزائر على أنها هي التي خلقت المشكل وان لها أطماع في الصحراء الغربية.
- عرفت حكومة جنوب إفريقيا مقاطعة من طرف الدول العربية نتيجة تطبيقها لسياسة التمييز العنصري على سكان جنوب إفريقيا.
- شهدت فترة حكم هواري بومدين نشاط دبلوماسي كبير من خلال تقديم مساعدات مادية ومعنوية لسكان الصحراء الغربية وسكان جنوب إفريقيا شملت مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- نتيجة للدبلوماسية التي انتهجتها الجزائر، فقد اتسعت هوة الخلاف بين الجزائر والمغرب الذي دفع بهذه الأخيرة إلى مطالبة الدول لقطع علاقاتها مع الجزائر.
- إن الاحتلال المغربي للصحراء الغربية كان على أساس امتدادها الطبيعي للمغرب.
- إن التواجد الأوربي في جنوب إفريقيا خلق فكرة ارتقاء الجنس الأبيض على الجنس الأسود.
- إن استغلال الجزائر لوجود منظمات إقليمية ودولية في الوقوف مع الشعوب المضطهدة ودعوة هذه المنظمات لتطبيق مبادئ مواثيقها على ارض الواقع.
- إن احتلال المغرب للصحراء الغربية خلق سياسة جديدة وخريطة جديدة للمنطقة العربية على أساس احتلال دولة عربية لدولة عربية أخرى.
- حركت سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا روح المقاومة السلمية والعسكرية لدى سكان جنوب إفريقيا ومطالبتهم تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

إن الدبلوماسية الجزائرية المعاصرة ما زالت تدعم الشعوب المضطهدة في العالم وتعمل على حل النزاعات القائمة في الدول العربية مثل: سوريا، اليمن، ليبيا... وقد تبنّت كذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، كما نجد أن الجزائر سعت إلى إيجاد الحلول السلمية ونبذ كل أشكال العنف والتدخل العسكري.

ختاما ومن خلال دراستنا نخلص للقول بأن السلم والأمن الدوليين هما أساس الدبلوماسية في عالمنا المعاصر، ويبقى على الدبلوماسية الجزائرية الكثير لتحقيق الأهداف للدولة الجزائرية على المستوى الإقليمي بصفة خاصة وعلى المستوى العالمي بصفة عامة.

الملاحـــق

الملحق (1)

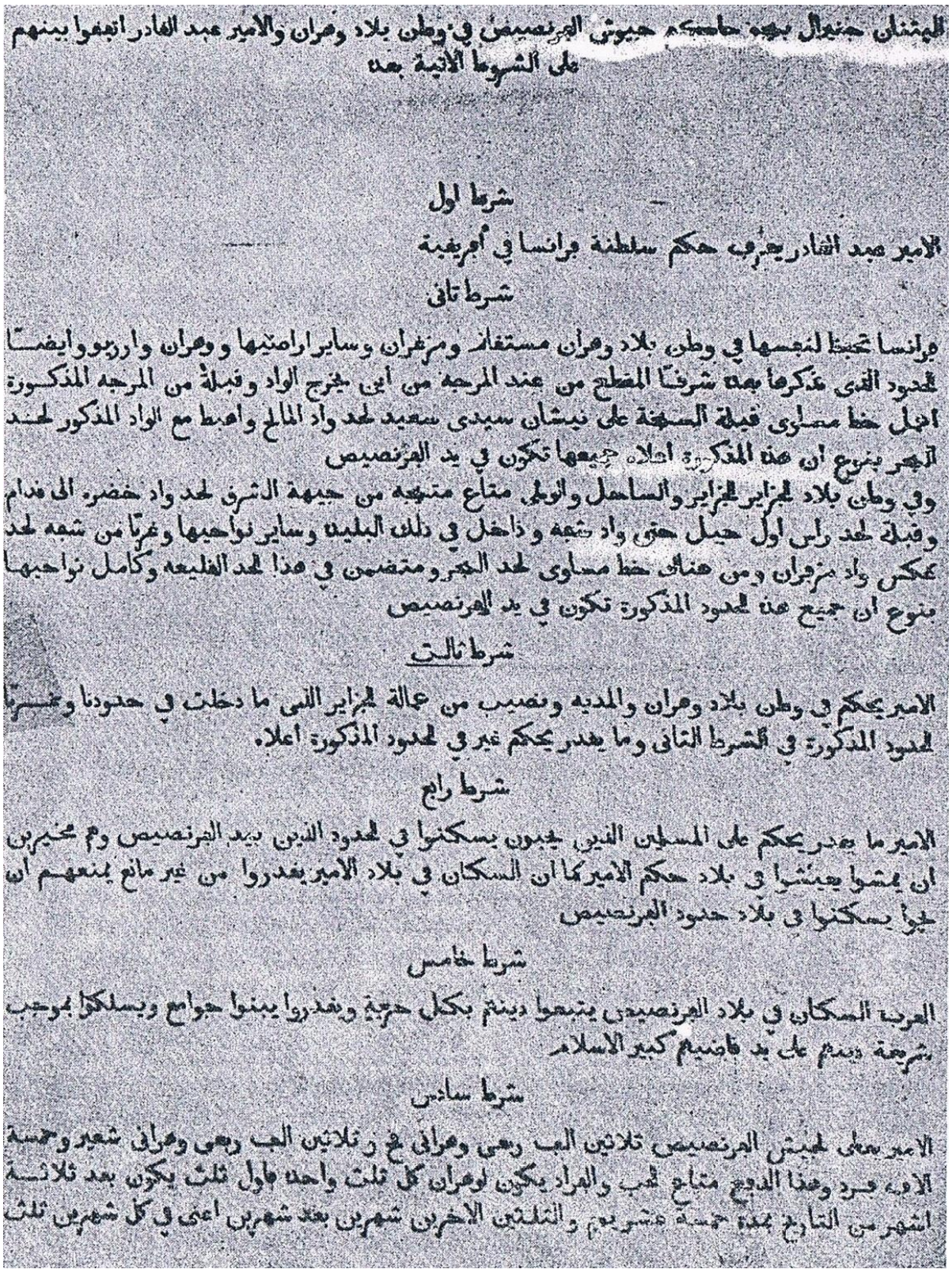

الجنرال دوميشال بوجه حاكم جيوش الفرنصيص في وطن بلاد وهران والامير عبد القادر اتفقوا بينهم على الشروط الآتية بعده

شرط اول

الامير عبد القادر يحرف حكم سلطنة فرانسا في أمريقية

شرط ثاني

فرانسا تحفظ لنفسها في وطن بلاد وهران مستغانم ومزغران وسايراراضيها ووهران واوريو وايضا الحدود التي مذكرها بعده شرقا المطح من عند المرجه من اين يخرج الواد وقبلة من المرجه المذكورة اميل خط مساوي قبلة السخنة على نيشان سيدي سعيد لحد واد المالح واهبط مع الواد المذكور لحد البحر بنوع ان هذه المذكورة اعلاه جميعها تكون في يد الفرنصيص

وفي وطن بلاد الجزاير الجزاير والساحل والوطن متاع متوجه من جيهة الشرق لحد واد خضرة الى مدام وقبلة لحد راس اول حيمل حتى واد شعبه و داخل في ذلك البليده وسايرنواحيها وغربا من شعبه لحد عكس واد مزغران ومن هناك خط مساوي لحد البحر ومتضمن في هذا الحد الفليعه وكامل نواحيها بنوع ان جميع هذه الحدود المذكورة تكون في يد الفرنصيص

شرط ثالث

الامير يحكم في وطن بلاد وهران والمديه ونصيب من عمالة الجزاير التي ما دخلت في حدودنا ومسرتا الحدود المذكورة في الشرط الثاني وما يقدر يحكم غير في الحدود المذكورة اعلاه.

شرط رابع

الامير ما يقدر يحكم على المسلمين الذين يحبون يسكنوا في الحدود الذين بيد الفرنصيص وهم مخيرين ان يمشوا يعيشوا في بلاد حكم الامير كما ان السكان في بلاد الامير يقدروا من غير مانع يمنعهم ان حبوا يسكنوا في بلاد حدود الفرنصيص

شرط خامس

العرب السكان في بلاد الفرنصيص يتبعوا دينهم بكل حرية ويقدروا يبنوا جوامع ويسلكوا بموجب شريعة دينهم على يد قاضيهم كبير الاسلام

شرط سادس

الامير يعطي لجيش الفرنصيص ثلاثين الف ريعي وهراني قح و ثلاثين الف ريعي وهراني شعير وخمسة الاف فرد وهذا الدفع متاع قحب والمراد يكون لوهران كل ثلث واحد فاول ثلث يكون بعد ثلاثة اشهر من التاريخ بعده خمسة عشر يوم والثلثين الاخرين شهرين بعد شهرين اعني في كل شهرين ثلث

النص العربي المزعوم لمعاهدة تافنا

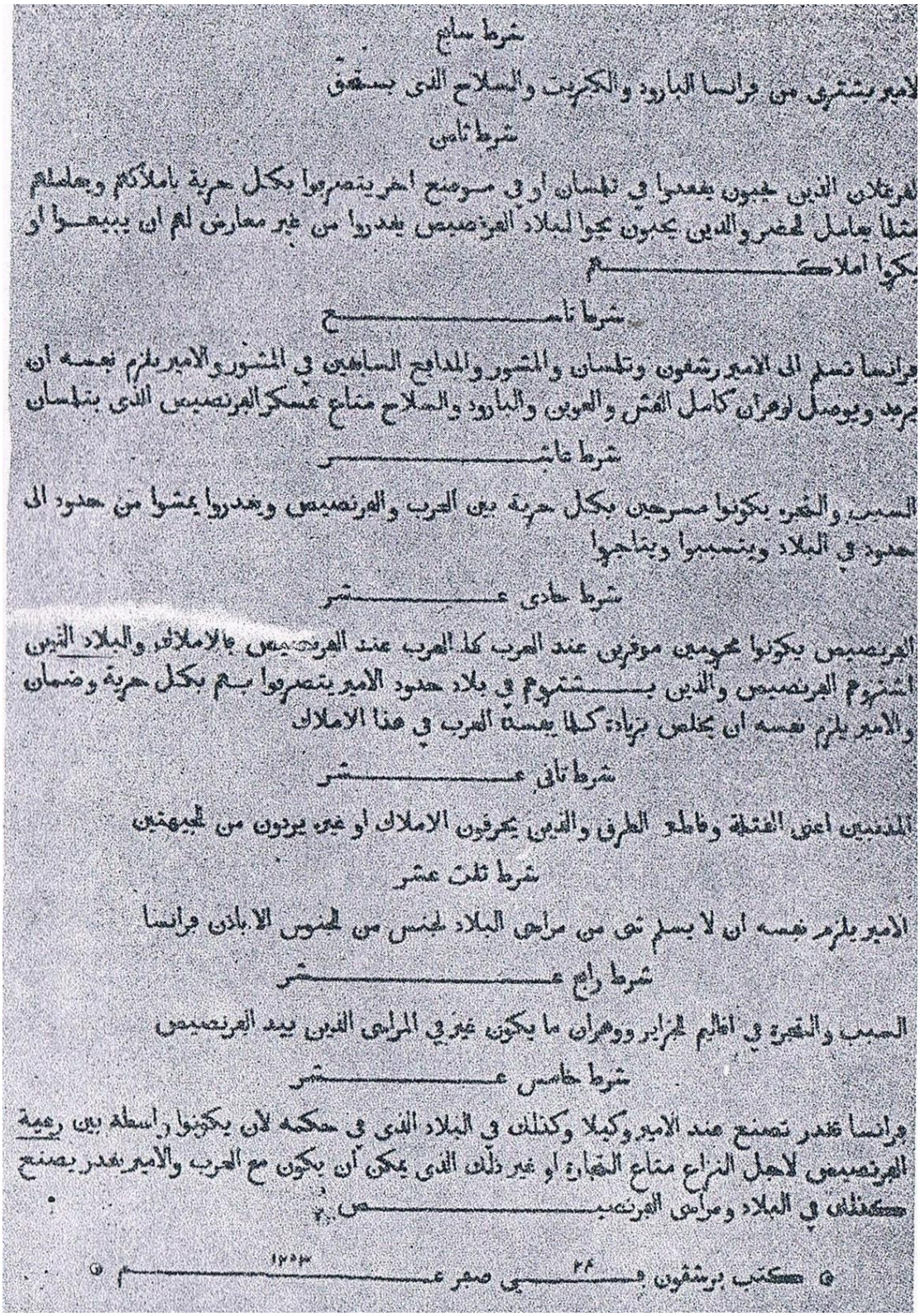

شرط سابع

لامير يشترى من فرانسا البارود والكبريت والسلاح الذى يستحق

شرط ثامن

الفرنجان الذين يحبون يقعدوا في تلمسان او في موضع اخر يتصرفوا بكل حرية باملاكهم ويعاملهم
مثلما يعامل المصري والذين يحبون يحيوا البلاد الفرنصيص يقدروا من غير معارض لهم ان يبيعوا او
يكروا املاكـــــــــــــــــهم

شرط تاسـع

فرانسا تسلم الى الامير رشقون وتلمسان والمشور والمدافع الساهين في المشور والامير يلزم نفسه ان
يمد ويوصل لوهران كامل القش والعوين والبارود والسلاح متاع عسكر الفرنصيص الذى بتلمسان

شرط عاشـر

التجار والفقرا يكونوا مسرحين بكل حرية بين العرب والفرنصيص ويقدروا يمشوا من حدود الى
حدود في البلاد ويتسببوا ويتاجروا

شرط حادى عشـر

الفرنصيص يكونوا محميين موقرين عند العرب كما العرب عند الفرنصيص بالاملاك والبلاد الذين
اشتروم الفرنصيص والذين يشتروم في بلاد حدود الامير يتصرفوا بهم بكل حرية وضمان
والامير يلزم نفسه ان يخلص زيادة كلما يعسة العرب في هذا الاملاك

شرط ثانى عشـر

المذنبين اعفو القتلة وقاطع الطرق والذين يحرقون الاملاك او غيره يردون من الجيهتين

شرط ثلث عشر

الامير يلزم نفسه ان لا يسلم شى من مراعى البلاد لجنس من الجنوس الا باذن فرانسا

شرط رابع عشـر

الحبب والتمرة في اقليم الجزاير ووهران ما يكون غير في المراعى الذين بيد الفرنصيص

شرط خامس عشـر

فرانسا تقدر تصنع عند الامير وكيلا وكنتان في البلاد الذى في حكمه لان يكونوا واسطة بين رعية
الفرنصيص لاجل النزاع متاع التجار او غير ذلك الذى يمكن ان يكون مع العرب والامير يقدر يصنع
كنتان في البلاد ومراعى الفرنصيـــــــــــص .

٥ كتب برشقون فـــــــي ٢٤ صفر عـــــــام ١٢٥٣ ٥

النص العربي المزعوم لمعاهدة تافنا

المصدر

إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص-ص، 152-153.

الملحق (2)

اتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر 1975

٦١ ـ الصحراء الغربية

الفتوى الصادرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥

قررت المحكمة في فتواها التي طلبتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألتين تتعلقان بالصحراء الغربية ،

ـ بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل ٣ ، فيما يتعلق بالمسألة الأولى وهي " هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) وقت الاستعمار الاسباني أرضاً لا مالك لها (*terra nullius*) ؟ ، الاستجابة لطلب الفتوى :

ـ وكان رأي المحكمة بالإجماع أن الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) لم تكن وقت الاستعمار الاسباني أرضاً لا مالك لها .

ـ وقررت ، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوتين ، فيما يتعلق بالمسألة الثانية وهي " ما هي الروابط القانونية التي كانت بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريتاني " ؟ ، الاستجابة لطلب الفتوى :

ـ وكان رأي المحكمة ، بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل صوتين ، أنه كانت هناك روابط قانونية بين هذا الإقليم والمملكة المغربية من النوع المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة من الفتوى :

ـ وكان رأيها ، بأغلبية ١٥ صوتاً مقابل صوت واحد ، أنه كانت هناك روابط قانونية بين هذا الإقليم والكيان الموريتاني من النوع المشار إليه في الفقرة قبل الأخيرة من الفتوى .

ومؤدى الفقرة قبل الأخيرة من الفتوى هو كالتالي :

تظهر المواد والمعلومات المقدمة إلى المحكمة وجود روابط ولاء قانونية ، وقت الاستعمار الاسباني ، بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تقطن إقليم الصحراء الغربية . وهي بالمثل تظهر وجود حقوق ، بما فيها الحقوق المتصلة بالأرض ، تشكل روابط قانونية بين الكيان الموريتاني ، كما تفهمه المحكمة ، وإقليم الصحراء الغربية . ومن ناحية أخرى فإن المحكمة خلصت إلى أن المواد والمعلومات المقدمة إليها لا تقيم الدليل على وجود أي رابطة من روابط السيادة الإقليمية بين إقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو الكيان الموريتاني . وهكذا لم تجد المحكمة أي روابط قانونية كتلك الروابط ذات الطابع الذي يمكن أن يؤثر على تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) في إنهاء استعمار الصحراء الغربية ، ولاسيما تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان الإقليم .

وقد تشكلت المحكمة للنظر في هذه الدعوى على النحو التالي : الرئيس لاخس ؛ ونائب الرئيس عمّون ؛ والقضاة فورستر ، وغرو ، ويسنغرون ، وبيترين ، وأونيما ، وريلّارد ، وإغناسيو ـ بينتو ، ودي كاسترو ، وسوروزوف ، وخيمينيز دي أريشاغا ، وسير هنري وولدوك ، وناجيندرا سينغ ، ورودا .

وألحق القضاة غرو ، وإغناسيو ـ بينتو ، وناجيندرا سينغ تصريحات بالفتوى ؛ وألحق نائب الرئيس عمّون ، والقضاة فورستر ، وبيترين ، وريلّارد ، ودي كاسترو ، وبونى آراء مستقلة ، وألحق القاضي رودا رأيه المعارض .

وقد بيّن القضاة المعنيون في هذه التصريحات والآراء مواقفهم بوضوح .

سير الدعوى

(الفقرات ١ ـ ١٣ من الفتوى)

©Sahara7.com

تذكر المحكمة أولاً إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت إحالة مسألتين إلى المحكمة كي تصدر فتوى بشأنها وذلك في القرار ٣٢٩٢ (د ـ ٢٩) الذي اعتمد في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وأودع لدى قلم سجل المحكمة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر . وارتدّت قصصاً على ما أعقب ذلك من خطوات في سير الدعوى ، بما فيها ملف وثائق أُجيل من الأمين العام للأمم المتحدة (النظام الأساسي ، الفقرة ٢ من المادة ٦٥) وتقديم بيانات خطية أو رسائل أو بيانات خطية و/أو شفوية من قبل ١٤ دولة بما فيها الجزائر واسبانيا والمغرب وموريتانيا وزائير (النظام الأساسي ، المادة ٦٦) .

وطلبت كل من موريتانيا والمغرب أن يسمح لها باختيار قاض خاص للاشتراك في المداولات . ووصلت المحكمة في أمرها الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٧٥ (تقارير محكمة العدل الدولية ، الصفحة ٦ من النص الانكليزي) إلى أنه يحق للمغرب وفقاً للمادتين ٣١ و ٦٨ من النظام الأساسي والمادة ٨٩ من لائحة المحكمة أن تختار شخصاً ليشترك بوصفه قاضياً خاصاً ، ولكن ، في حالة موريتانيا ، وصلت إلى أن الشروط اللازمة لتطبيق هذه المواد لم يتم استيفاؤها . وفي الوقت نفسه ذكرت المحكمة أن هذه الاستنتاجات لا تحكم مسبقاً بأي حال من الأحوال على آرائها

فيما يتعلق بالمسألتين المحالتين إليها أو أية مسألة قد يُقتضى البت فيها ، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختصاصها لإصدار الفتاوى وما إذا كان من اللائق ممارسة ذلك الاختصاص .

اختصاص المحكمة

(الفقرات ١٤ - ٢٢ من الفتوى)

تنص الفقرة ١ من المادة ٦٥ من النظام الأساسي على أن للمحكمة أن تفتي في أية مسألة قانونية بناءً على طلب أية هيئة أُعطيت الإذن الواجب للقيام بذلك . ولاحظت المحكمة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة مأذون لها بذلك على النحو الواجب في الفقرة ١ من المادة ٩٦ من الميثاق وأن المسألتين المحالتين مصوغتان في قالب قانوني وتثيران مشاكل تدخل في حدود القانون الدولي . وهما من حيث المبدأ ذواتا صفة قانونية حتى وإن تضمنتا أيضاً مسائل واقعية ، وحتى وإن لم تتضمنا دعوة للمحكمة إلى النطق بشأن الحقوق والالتزامات القائمة . وبناءً على ذلك فإن المحكمة لها الاختصاص للنظر في الطلب .

لياقة إصدار الفتوى

(الفقرات ٢٣ - ٧٤ من الفتوى)

أبدت اسبانيا اعتراضات تبيّن ، في رأيها ، أن إعطاء الفتوى يتعارض مع صفة المحكمة القضائية . وأشارت في المقام الأول إلى أنها لم توافق على قيام المملكة المتحدة بالفصل في المسائل المعروضة . وقالت (أ) إن موضوع المسألتين مطابق أساساً لموضوع نزاع بشأن الصحراء الغربية كانت المغرب ، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ، قد دعتها للاشتراك في تقديمه إلى المحكمة ، وأنها قد رفضت هذا الاقتراح ؛ وهكذا فإن الولاية لإصدار الفتوى قد استخدمت لإحباط مبدأ أن المحكمة ليست لها الولاية لتسوية أي نزاع دون موافقة الطرفين ؛ (ب) إن القضية تتعلق بنزاع بشأن إسناد السيادة الإقليمية على الصحراء الغربية وأن موافقة الدول ضرورية دائماً للفصل في هذه المنازعات ؛ (ج) إن المحكمة ، في ظروف هذه القضية ، لا تستطيع الوفاء بمتطلبات حسن إقامة العدل فيما يتعلق بتحديد الوقائع . ورأت المحكمة (أ) أن الجمعية العامة ، وإن أشارت إلى أن الخصومة القانونية حول مركز الصحراء الغربية قد ثارت أثناء مناقشاتها ، لم يكن هدفها أن تعرض على المحكمة نزاعاً أو خصومة قانونية بغية تسويتها تسوية سلمية فيما بعد . وإنما هي سعت إلى استصدار فتوى تساعدها في ممارسة وظائفها المتعلقة بإنهاء الاستعمار في الإقليم ، وبذا فلن يتضرر الموقف القانوني لاسبانيا من جراء إجابة المحكمة على المسألتين المعروضتين ؛ (ب) أن المسألتين لا تدعوان المحكمة إلى الفصل في حقوق إقليمية قائمة ؛ (ج) أن في حوزتها ما يكفي من المعلومات والبيّنات .

وأعربت اسبانيا عن رأيها ، في المقام الثاني ، بأن المسألتين المعروضتين على المحكمة غير عمليتين وخلو من الغرض أو الأثر العملي ، من حيث إنه سبق للأمم المتحدة أن استقرت على نهج يُتبع لإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية ، ذلك هو استشارة السكان أبناء البلد عن طريق استفتاء تجريه اسبانيا بإشراف الأمم المتحدة . ودرست المحكمة قرارات الجمعية العامة حول الموضوع ، من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، إلى القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) بشأن الصحراء الغربية ، الذي يتضمن طلب الفتوى . وخلصت إلى أن عملية إنهاء الاستعمار التي توختها الجمعية العامة هي عملية يجري فيها احترام حق سكان الصحراء الغربية في تقرير مركزهم السياسي في المستقبل بمحض إرادتهم المعبر عنها تعبيراً حراً . وحق تقرير المصير هذا ، الذي لا يتأثر بطلب الفتوى ويشكل افتراضاً أساسياً في المسألتين المعروضتين على المحكمة ، يترك للجمعية العامة شيئاً من السلطة التقديرية فيما يتعلق بالأشكال والإجراءات التي ينبغي تحقيقه بها . وهكذا فإن الفتوى ستزود المحكمة بعناصر ذات طابع قانوني تتصل بالمناقشات الأخرى للمشكلة التي أشار إليها القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) .

وبناءً على ذلك لم تجد المحكمة سبباً مقنعاً يحملها على رفض الإفتاء بشأن المسألتين المحالتين إليها في طلب إصدار الفتوى .

المسألة الأولى : " هل كانت الصحراء الغربية (وادي الذهب والساقية الحمراء) وقت الاستعمار الاسباني أرضاً لا مالك لها (terra nullius) ؟ "

(الفقرات ٧٥ - ٨٣ من الفتوى)

لغرض الفتوى يمكن أن يعتبر " وقت الاستعمار الاسباني " بأنه الفترة المبتدئة في عام ١٨٨٤ عندما أعلنت اسبانيا حمايتها لوادي الذهب . ولذا فإن المفهوم القانوني " للأرض التي لا مالك لها " يجب أن يكون تفسيره بالرجوع إلى القانون الساري في تلك الفترة . وفي القانون يشكل " الاحتلال " حيازة للسيادة على إقليم ما بوسيلة سلمية عدا الانفصال أو الخلافة ؛ ويشترط ، شرطاً أساسياً ، كي يكون " الاحتلال " نافذاً أن يكون الإقليم " أرضاً لا مالك لها " . وحسب ممارسة الدول في تلك الفترة ، فإن الأقاليم التي تقطنها القبائل أو السكان الذين لهم تنظيم اجتماعي وسياسي لا تعتبر " أرضاً لا مالك لها " ؛ ففي حالة هذه الأقاليم لم تكن السيادة تعتبر عموماً بأنها سارية عن طريق

الاحتلال . ولكن عن طريق اتفاقات تبرم مع الحكام المحليين .
وتظهر المعلومات المقدمة إلى المحكمة (أ) أن الصحراء الغربية كان يقطنها وقت الاستعمار سكان كانوا ، رغم بداوتهم ، منظمين اجتماعياً وسياسياً على شكل قبائل أو تحت سلطة رؤساء لهم الأهلية لتمثيلهم ؛ (ب) أن اسبانيا لم يكن منطلقها على أساس أنها أقامت سيادتها على " أرض لا مالك لها " ؛ وهكذا فإن ملك اسبانيا أعلن في الأمر الذي أصدره في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٤ أنه وضع وادي الذهب تحت حمايته استناداً إلى اتفاقات عقدت مع رؤساء القبائل المحليين .

لذا أجابت المحكمة بالنفي على المسألة الأولى . وتنص أحكام طلب الفتوى على أنه " إذا كان جواب المسألة الأولى بالنفي " فإن المحكمة يجب أن تجيب على المسألة الثانية .

المسألة الثانية : " ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الإقليم والمملكة المغربية والكيان الموريتاني ؟ "

(الفقرات ٨٤ - ١٦١ من الفتوى)

يمكن فهم معنى عبارة " الروابط القانونية " من هدف وغرض قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٢٩٢ (د - ٢٩) . وقد بدا للمحكمة أنه يجب فهم العبارة على أنها تعني الروابط القانونية التي يمكن أن تؤثر في السياسة الواجب اتباعها في إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية . ولم تستطع المحكمة قبول الرأي بأن الروابط المعنية يمكن أن تنحصر في الروابط المقامة مباشرة مع الإقليم دون الاكتراث بالسكان الذين قد يكونون موجودين فيه . وكان الإقليم وقت الاستعمار يقطنه سكان متناثرون هم في غالبيهم قبائل بدوية تجتاز الصحراء ذهاباً وجيئةً في مسالك منتظمة نوعاً ما تمتد في بعض الأحيان إلى أن تبلغ المغرب أو مناطق ما هو الآن معروف بموريتانيا ، والجزائر وغيرهما من الدول . وهذه قبائل مسلمة .

وقدمت المغرب (الفقرات ٩٠ - ١٢٩ من الفتوى) ادعاءها بالروابط مع الصحراء الغربية بوصفه ادعاءً بروابط السيادة على أساس النزعم بحيازةٍ للإقليم لا تعي الذاكرة بدايتها وبممارسة السلطة فيه دون انقطاع . إلا أن المحكمة رأت أن ما له أهمية حاسمة في تقرير جوابها على المسألة الثانية هو البيّنة المتعلقة مباشرة بإظهار وجود السلطة الفعّالة على الصحراء الغربية وقت استعمار اسبانيا لها وفي الفترة السابقة لذلك الوقت مباشرة . وطلبت المغرب أن تضع المحكمة في الاعتبار التركيب الخاص للدولة المغربية . فتلك الدولة أقيمت على أساس رابطة الإسلام المشتركة وعلى ولاء مختلف القبائل للسلطان بواسطة قادتها وشيوخها ، لا على أساس مفهوم الأرض . وهي مؤلفة مما كان يعرف باسم بلاد المخزن ، وهي منطقة واقعة فعلاً تحت نفوذ السلطان ، ومن جزء مما كان يعرف باسم بلاد سيبه ، وهي مناطق لا تخضع القبائل فيها له ؛ وفي الفترة المعنية ، كانت المناطق الواقعة مباشرة شمالي الصحراء الغربية ضمن بلاد سيبه .

وكدليل على إظهار المغرب لسيادتها في الصحراء الغربية ، احتجت بما زُعم بأنها أعمال الإظهار الداخلي للسلطات المغربية ، وتتألف من بيّنة قيل إنها تظهر ولاء القادة الصحراويين للسلطان ، بما فيها الظواهر والوثائق الأخرى المتعلقة بتعيين القادة ، وما زُعم من جباية ما يفرضه الشرع من ضرائب وغيرها من الضرائب ، وأعمال المقاومة العسكرية للتغلغل الأجنبي في الإقليم . واستندت المغرب أيضاً إلى بعض الأعمال الدولية التي قيل إنها تشكل اعترافاً من قبل الدول الأخرى بسيادتها على الصحراء الغربية بكاملها أو على جزء منها ، بما في ذلك (أ) بعض المعاهدات المبرمة مع اسبانيا والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في الفترة من ١٧٦٧ إلى ١٨٦١ ، وقد تعلقت أحكامها ، في جملة أمور ، بسلامة الأشخاص الذين تحطمت سفنهم عند ساحل وادي نون أو على مقربة منه ؛ (ب) بعض المعاهدات التنسائية المعقودة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين التي قبل إن بريطانيا العظمى واسبانيا وفرنسا والمانيا قد اعترفت فيها بأن السيادة المغربية قد امتدت جنوباً حتى رأس بوجادور أو حدود وادي الذهب .

ووصلت المحكمة ، بعد أن نظرت في هذه البيّنة وفي ملاحظات الدول التي اشتركت في المداولات ، إلى أنه لا الأعمال الداخلية ولا الأعمال الدولية التي استندت إليها المغرب تدل على وجود روابط قانونية أو اعتراف دولي بالروابط القانونية بين الصحراء الغربية والدولة المغربية في الفترة المعنية . وحتى مع مراعاة التركيب الخاص لتلك الدولة ، فهي لا تدل على أن المغرب قد أظهرت أي نشاط فعّال أو خالص في الصحراء الغربية . ومع ذلك فهي تتضمن دلالات على وجود رابطة ولاء قانونية في الفترة المعنية بين السلطان وبعض ، وليس جميع ، السكان البدو في الإقليم ، بواسطة قادة تكنه في منطقة نون ، وهي ترى أن السلطان أظهر بعض السلطة أو النفوذ على هذه القبائل ، واعترفت الدول الأخرى بذلك .

وكان المصطلح " الكيان الموريتاني " (الفقرات ١٣٠ - ١٥٢ من الفتوى) قد استخدم أول ما استخدم أثناء دورة الجمعية العامة لعام ١٩٧٤ التي اعتمد فيها القرار ٣٢٩٢ (د - ٢٩) ، الذي يطلب فتوى المحكمة ، وهو يرمز إلى الكيان الثقافي والجغرافي والاجتماعي الذي أقيمت ضمنه فيما بعد جمهورية موريتانيا الإسلامية . وكما تقول موريتانيا فإن قوام ذلك الكيان ، في الفترة المعنية ،

هي بلاد الشنقيطي ، وهي وحدة بشرية مميزة لها لغة وطريقة حياة وديانة ونظام قوانين مشتركة ، وفيها نوعان من السلطة : الإمارات والمجموعات القبلية .

أما وقد سلّمت موريتانيا صراحة بأن هذه الإمارات والقبائل لا تتشكل دولة ، فقد اقترحت بأن مفهومي " الأمة " و " الشعب " هما أنسب ما يوضح وضع الشعب الشنقيطي وقت الاستعمار . وحسب قول موريتانيا ، امتد الكيان الموريتاني في تلك الفترة من نهر السنغال إلى وادي الساقية الحمراء . وهكذا فإن الإقليم الواقع حالياً تحت الإدارة الاسبانية والإقليم الذي يشكل حالياً جمهورية موريتانيا الإسلامية يشكلان جزأين لا يتفصلان من كيان واحد وتوجد بينها روابط قانونية .

وكشفت المعلومات المعروضة على المحكمة أن الإمارات والقبائل في الكيان ، رغم ما بينها من الروابط العرقية واللغوية والدينية والثقافية والاقتصادية الكثيرة ، فهي مستقلة الواحدة عن الأخرى ؛ وليست لها مؤسسات أو أجهزة مشتركة . ولذا فلم يكن للكيان الموريتاني طابع الشخصية أو الكيان الاعتباري الذي يميزها عن الإمارات أو القبائل العدة التي تتكون منها . وخلصت المحكمة إلى أنه لم توجد ، وقت الاستعمار الاسباني ، بين إقليم الصحراء الغربية والكيان الموريتاني أية رابطة للسيادة أو لولاء القبائل أو لمجرد الاحتواء ضمن نفس الكيان القانوني . ومع هذا فلا يبدو أن الجمعية العامة قد صاغت المسألة الثانية على نحو تقصر فيه المسألة حصراً على الروابط القانونية التي توحي بوجود سيادة إقليمية ، مما يغفل إمكانية أن تكون الروابط القانونية الأخرى ذات أهمية لعملية إنهاء الاستعمار . ورأت المحكمة أن السكان البدو في بلاد الشنقيطي كانت لهم ، في الفترة المعنية ، حقوق بما فيها الحقوق المتعلقة بالأراضي التي يرتحلون خلالها . وهذه الحقوق تشكل روابط قانونية بين الصحراء الغربية والكيان الموريتاني . وهي روابط لم تعرف حدوداً بين الإقليمين وكذلك فإنها أساسية لتصميم الحياة في الإقليم .

وقد شددت كل من المغرب وموريتانيا على طابع التداخل للروابط القانونية التي ادّعى كل منها وجودها مع الصحراء الغربية وقت الاستعمار (الفقرات ١٥٣ - ١٦٠ من الفتوى) . ورغم أنه يبدو أن وجهات نظريهما قد تطورت كثيراً في هذا الصدد ، فقد ذكرت الدولتان كلاهما في نهاية المرافعات أن هناك شمالاً يخصّ المغرب وجنوباً يخصّ موريتانيا ، دون وجود فراغ جغرافي بينهما ، وإنما يوجد بعض التداخل نتيجة لتقاطع طرق البدو . واقتصرت المحكمة على ملاحظة أن هذا التداخل الجغرافي يدل على صعوبة فكّ مختلف العلاقات التي كانت قائمة في منطقة الصحراء الغربية وقت الاستعمار .

لهذه الأسباب ، أعطت المحكمة (الفقرتان ١٦٢ و ١٦٣ من الفتوى) الأجوبة الواردة في الصفحتين ١ و ٢ أعلاه .

ESalhara7.com

المصدر

الداهية ولد محمد فال المرجع السابق، ص-ص، 215-218.

الملحق(3)

اتفاقية مدريد

فمبر/ تشرين ثاني 1975 ، صدر بيان ثلاثي ، إسباني مغربي وموريتاني ، يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين وانتهت بتوقيع ما عرف باسم اتفاقية مدريد الثلاثية وهي تتألف من :

– وثيقة دعيت باسم (إعلان المبادىء) ، وتنص على عملية تسليم الأرض للمغرب وموريتانيا بالإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد والتعاون الاقتصادي والصناعي . وقد اتضح فيما بعد أن تنازل إسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع ، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية ، وبضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري .

وقد تضمن الاتفاق المعلن النقاط التالية :

1 - تبرم إسبانيا قرارها ، الذي أعربت عنه مراراً أمام هيئة الأمم المتحدة ، بتصفية إستعمار أراضي الصحراء الغربية واضعة حداً لمسؤولياتها وسلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة .

2 - انسجاماً مع القرار السابق ومع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بها مع الأطراف المعنية ، تشرع إسبانيا فوراً بإنشاء إدارة مؤقتة في الأراضي ، يشارك فيها المغرب وموريتانيا بالتعاون مع الجماعة وتنقل إلى هذه الإدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة . وبناء عليه ، اتفق على تعيين حاكمين معاونين ، تقترحهما المغرب وموريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله ، وسيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائياً قبل 28 فبراير/ شباط 1976 .

3 - يحترم رأي السكان الصحراويين ، المعبر عنه من خلال الـ (جماعة) .

4 - تحيط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علماً بما أقر في هذه الوثيقة كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة .

شعار البوليزاريو

الملحق (4)

المصدر: ليلى بديع عيتاني، المرجع السابق، ص197.

الملحق (5)

لورنس أثناء إحدى ندواته الصحفية في الأراضي الصحراوية المحرّرة.

ليلى بديع عيتاني، المرجع السابق، ص، 196.

الملحق (6)

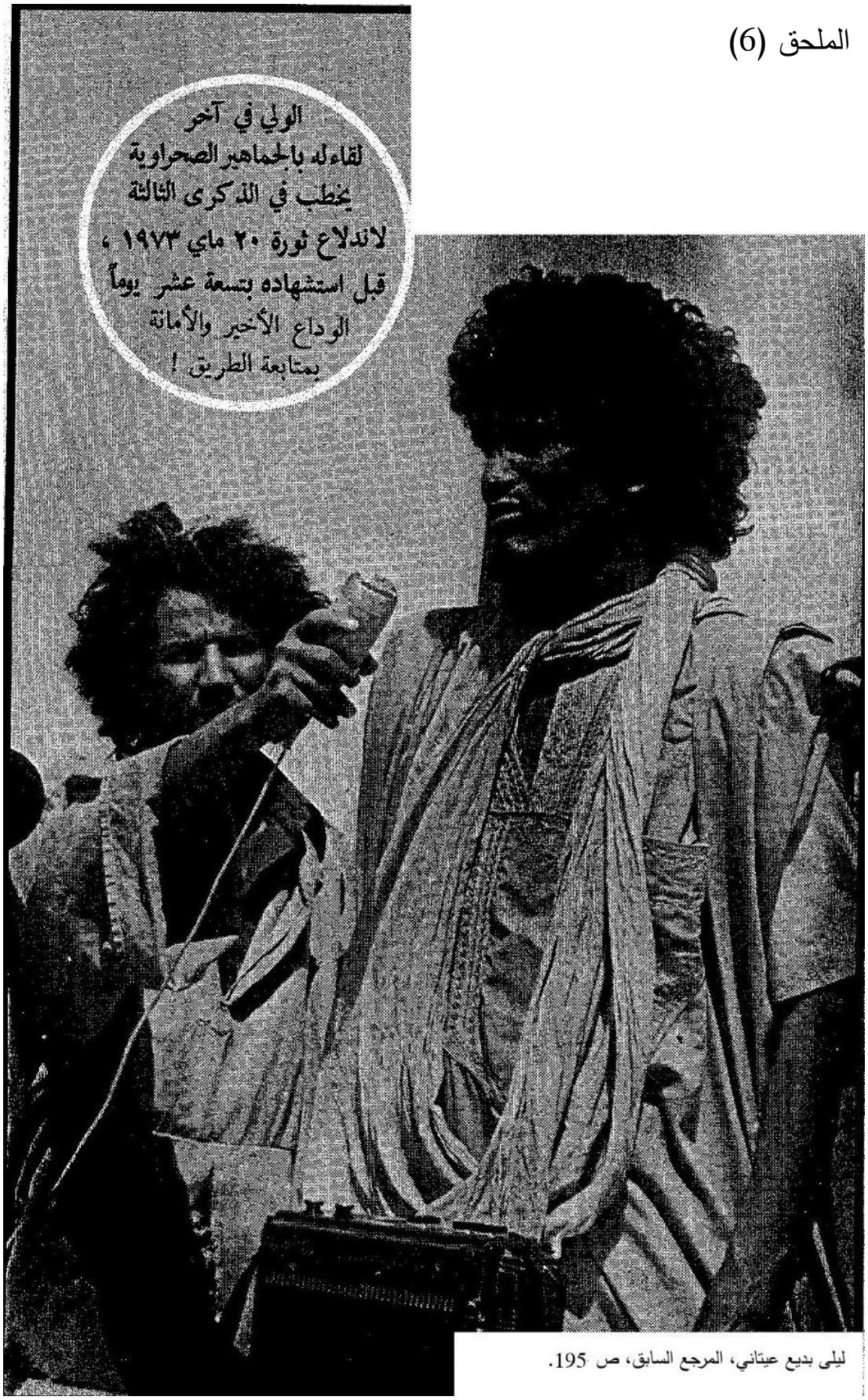

ليلى بديع عيتاني، المرجع السابق، ص 195.

الملحق (7)

ليلى بديع عيتاني، المرجع السابق، ص 188.

الولي الثائر مع الرئيس بومدين بعد إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية لقاء القيادتان ، والموقف الواحد حتى طرد الغزاة .

المصدر

ليلى بديع عيتاني، المرجع السابق، ص 188.

الملحق (7، 8)

الملحق (9)

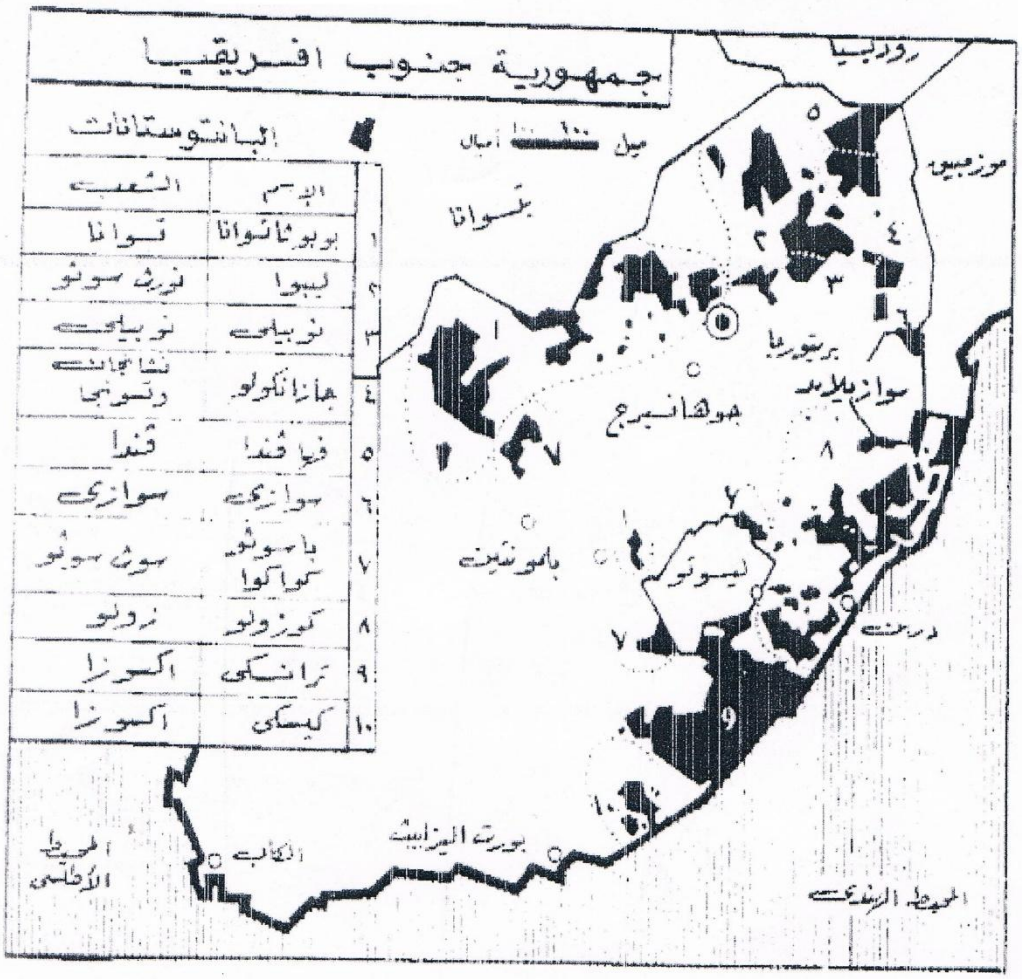

المصدر

بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص 612.

الملحق (10)

المصدر

فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص362.

الملحق (11)

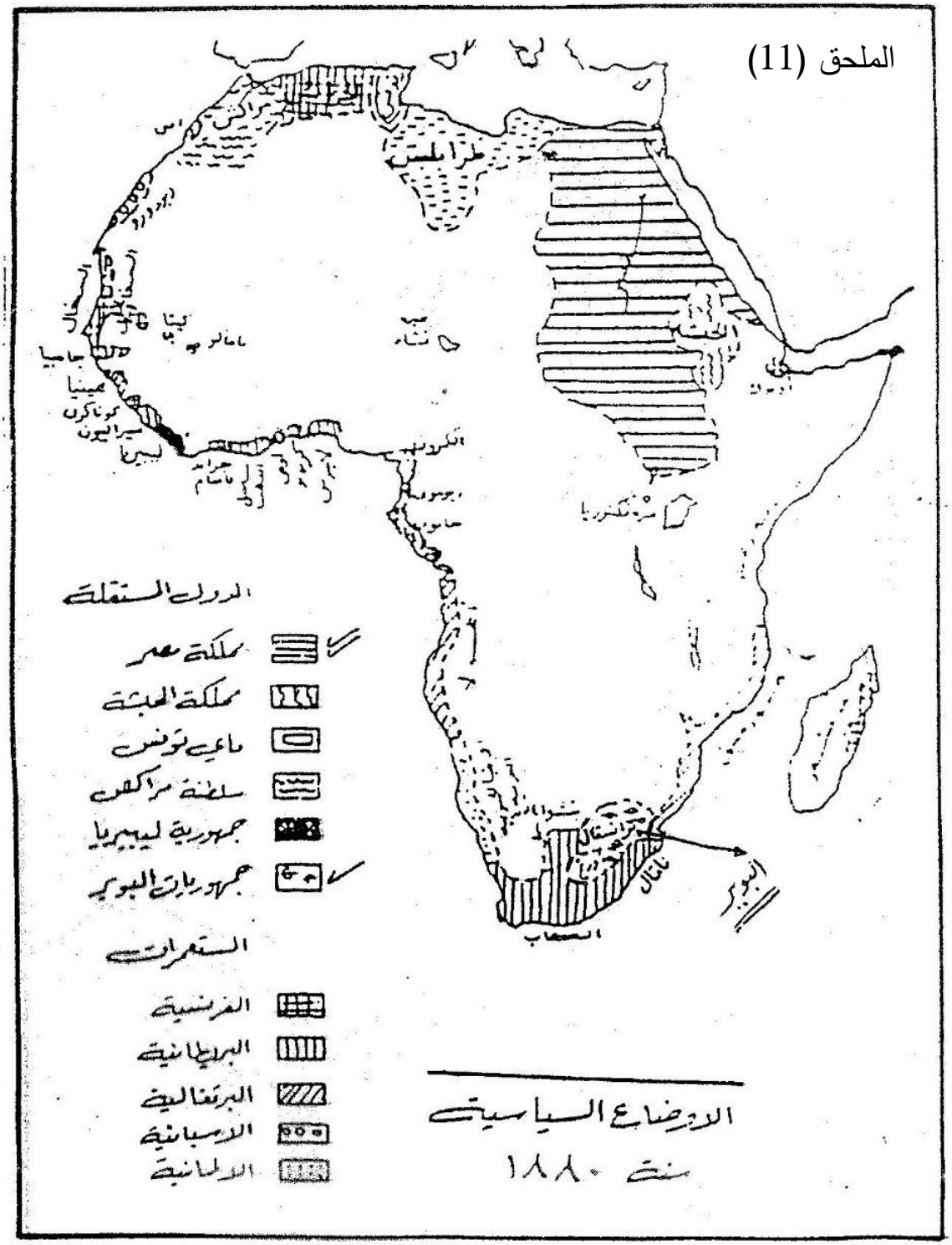

المصدر

فرغلي علي تسن هريدي، المرجع السابق، ص 363.

الملحق (12)

عمال مناجم الذهب أوائل القرن العشرين في جنوب افريقيا. حيث يرغم السود على العمل وفق معايير عنصرية، باستغلال العمالة السوداء الرخيصة

المصدر:

robert cottrell south africa: a state of apartheid op cit .p 43.

الملحق (13)

مجزرة شاربفيل

المصدر:

robert cottrell south africa: a state of apartheid ,op. cit .p 07.

الملحق (14)

قوانين وتعديلاتها خاصة بالعنصرية في جنوب إفريقيا

No.	Index of Legislation Note: Bantu, Black and Native all refer to black Africans.	قائمة التشريعات البانتو والسود والوطنيين يقصد بهم الأفارقة السود	مسلسل
1	Admission of Persons to Republic Act, No 59 of 1972.	دخول الأشخاص إلى الجمهورية قانون رقم ٥٩ لعام ١٩٧٢.	١
2	Affected Organizations Act, No. 31 of 1974.	المؤسسات الحيوية قانون رقم ٣١ لعام ١٩٧٤.	٢
3	Aliens and Immigration Amendment Act 1984.	تعديلات قانوني الأجانب والهجرة لعام ١٩٨٤.	٣
4	Armaments Act	القانون العسكري	٤
5	Armaments Development & Production Act.	تطوير القانون العسكري	٥
6	Atomic Energy Act	قانون الطاقة الذرية	٦
7	Bantu Administration Act. No. 45 of 1971.	قانون البانتو الإداري رقم ٤٥ لعام ١٩٧١	٧
8	Bantu Homelands Citizenship Act, No. 26 of 1970. Amended.	قانون الجنسية للوطنيين البانتو رقم ٢٦ لعام ١٩٧٠ تعديل.	٨
9	Bantu Laws Amendment Act, No. 102 of 1978.	تعديل قانون البانتو رقم ١٠٢ لعام ١٩٧٨.	٩
10	Bantu (Prohibition of Interdicts) Act, No. 14 of 1956.	البانتو (تحريم الحظر) قانون رقم ١٤ عام ١٩٥٦.	١٠
11	Basic Conditions of Employment Act, No. 76 of 1983.	تشريع بالقواعد الأساسية للتعيين رقم ٣ عام ١٩٨٣.	١١
12	Black Laws Amendment Act, No. 76 of 1963.	تعديلات قانون السود رقم ٧٦ لعام ١٩٦٣.	١٢
13	Black Local Authorities Act, No. 102 of 1982.	قانون السلطات المحلية للسود رقم ١٠٢ لعام ١٩٨٢.	١٣
14	Black Resettlement Act, No. 19 of 1954.	قانون إعادة التوطين للسود رقم ١٩ عام ١٩٥٤.	١٤
15	Boss (Bureau of State Security) Act, 1969.	قانون موجه (مكتب أمن البلاد) عام ١٩٦٩.	١٥
16	Ciskei National Security Act 1982.	قانون الأمن القومي (لسيسكي) عام ١٩٨٢.	١٦

35	Immigration Regulation Amendment Act, No. 43 of 1953.	تعديلات قانون قواعد الهجرة رقم ٤٣ لعام ١٩٥٣.	٣٥
36	Immorality Act, 1985.	قانون الأعمال المنافسين للأخلاق لعام ١٩٨٥.	٣٦
37	Immorality Act, 1950.	قانون الأعمال المنافسين للأخلاق لعام ١٩٥٠.	٣٧
38	Immorality Amendment Act, No. 1950	تعديلات قانون الأعمال المنافسين للأخلاق لعام ١٩٥٠.	٣٨
39	Immorality Amendment Act, No. 23 of 1957.	تعديلات قانون الأعمال المنافسين للأخلاق رقم ٢٣ لعام ١٩٥٧.	٣٩
40	Indemnity Act, No. 61 of 1961.	قانون التعويض رقم ٦١ لعام ١٩٦١.	٤٠
41	Indemnity Act, No. 13 of 1977.	قانون التعويض رقم ١٣ لعام ١٩٧٧.	٤١
42	Industrial Conciliation Act, No. 28 of 1956.	قانون الترضية الصناعي رقم ٢٨ لعام ١٩٥٦.	٤٢
43	Industrial Conciliation Amendment Act, No 94 of 1979.	تعديلات قانون الترضية الصناعي رقم ٩٤ لعام ١٩٧٩.	٤٣
44	Information Service of South Africa, Special Account Act, No. 108 of 1979.	خدمة المعلومات لجنوب إفريقيا جزء خاص رقم ١٠٨ لعام ١٩٧٩.	٤٤
45	Internal Security Act.	قانون الأمن الداخلي	٤٥
46	Internal Security Amendment Act, No. 79 of 1979.	تعديلات قانون الأمن الداخلي رقم ٧٩ لعام ١٩٧٦.	٤٦
47	Internal Security Act, No. 74 of 1982.	قانون الأمن الداخلي رقم ٧٤ لعام ١٩٨٢	٤٧
48	Intimidation Act.	قانون الإجبار.	٤٨
49	Laws of Co-operation & Development Amendment Act, 1983.	تعديلات تشريعات التعاون والتنمية لعام ١٩٨٣.	٤٩
50	Liquor Amendment Act. No. 58 of 1975.	تعديل قانون الخمور رقم ٥٨ لعام ١٩٧٥.	٥٠
51	Liquor Amendment Act. No. 117 of 1981.	تعديلات قانون الخمور رقم ١١٧ لعام ١٩٨١.	٥١
52	Local government Affairs Amendment Bill, 44.	مشروع قانون بتعديلات الحكومة المحلية رقم ٤٤.	٥٢
53	Mines & Works Act,	قانون العمال والمناجم (حظر) الزواج	٥٣

	(Prohibition of) Mixed Marriages Act, No. 55 of 1949.	المختلط رقم ٥٥ لعام ١٩٤٩.	
54	Mixed Marriages Amendment Act, No. 21 of 1968.	تعديلات قانون الزواج المختلط رقم ٢١ لعام ١٩٦٨.	٥٤
55	Motor Carrier Act, 67.	قانون سيارات الركوب رقم ٦٧.	٥٥
56	Motor Carrier Transportation Amendment Act, No. 44 of 1955.	تعديلات قانون سيارات الركوب والنقل رقم ٤٤ لعام ١٩٥٥.	٥٦
57	National States Citizenship Act, No. 26 of 1970.	قانون الجنسية الدولية رقم ٢٦ لعام ١٩٧٠.	٥٧
58	National States Constitution Act, No. 21 of 1971.	دستور الدولة الدولي رقم ٢١ لعام ١٩٧١.	٥٨
59	Natives (Abolition of Passes & Coordination of Documents) Act, No. 67 of 1952.	قانون الوطنيين (إبطال تمرير وتنسيق الوثائق) رقم ٦٧ لعام ١٩٥٢.	٥٩
60	Native Administration Act, No. 31 of 1927.	قانون الإدارة الوطنية رقم ٣١ لعام ١٩٢٧.	٦٠
61	Native Administration Act, No. 42 of 1956.	قانون الإدارة الوطنية رقم ٤٢ لعام ١٩٥٦.	٦١
62	Native Labour (Settlement of Disputes) Act, No. 48 of 1953.	قانون العمالة (توطين وطرد) رقم ٤٨ لعام ١٩٥٣.	٦٢
63	Natives Land Act, No. 27 of 1913.	قانون أراضي الوطنيين رقم ٢٧ لعام ١٩١٣.	٦٣
64	Natives Land Act, 1936.	قانون أراضي الوطنيين لعام ١٩٣٦.	٦٤
65	Natives Land Amendment Act, 1964.	تعديل قانون أراضي الوطنيين لعام ١٩٦٤.	٦٥
66	Native Laws Amendment Act, No. 36 of 1957.	تعديل القانون الوطني رقم ٣٦ لعام ١٩٥٧.	٦٦
67	Native Laws Amendment Act, No. 54 of 1972.	تعديل القوانين الوطنية رقم ٥٤ لعام ١٩٧٢.	٦٧
68	Native (Urban Areas) Act, No. 21 of 1923.	القانون الوطني (المناطق المدنية) رقم ٢١ لعام ١٩٢٣.	٦٨
69	Natives (Urban Areas) Consolidation Act, No. 25 of 1945. Section 10(1)	قانون دمج الوطنيين (المناطق المدنية) رقم ٢٥ لعام ١٩٤٥ جزء رقم ١٠ (١)	٦٩
70	Newspaper & Imprint Act,	قانون الجرائد والمطبوعات	٧٠

	1962.		
71	Official Secrets Act	قانون الأسرار الرسمية	٧١
72	Ordinance, 50 of 1828	الأمر رقم ٥٠ لعام ١٨٢٨	٧٢
73	Physical Planning Act, No. 88 of 1967.	قانون المساواة الطبيعية رقم ٨٨ لعام ١٩٦٧	٧٣
74	Police Act.	قانون البوليس	٧٤
75	Police Amendment Act, No. 70 of 1965.	تعديل قانون البوليس رقم ٧٠ لعام ١٩٦٥	٧٥
76	Police Amendment Act, No. 64 of 1979.	تعديل قانون البوليس رقم ٦٤ لعام ١٩٧٩	٧٦
77	Police Amendment Act, No. 24 of 1983.	تعديل قانون البوليس رقم ٢٤ لعام ١٩٨٣.	٧٧
78	Police Special Account Bill.	مذكرة موضوعات خاصة بالبوليس	٧٨
79	Population Registration Act, No. 30 of 1950.	قانون التعدد السكاني رقم ٣٠ لعام ١٩٥٠.	٧٩
80	Proclamation 64 of 1959 (Coloreds)	إعلان رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩ (الملونون)	٨٠
81	Population Registration Amendment Act, 1962 (Appearance and Acceptance as Criteria)	تعديلات قانون التعديل السكاني لعام ١٩٦٢ (الظهور والقبول)	٨١
82	Population Registration Amendment Act, 1964 (Definition of White)	تعديل قانون التعديل السكني لعام ١٩٦٤ (تحديد البيض)	٨٢
83	Population Registration Amendment Act, No. 64 of 1967.	تعديل قانون التعديل السكني لعام ٦٤ لعام ١٩٦٧	٨٣
84	Proclamation R 123 of 1967 (Classification of Coloreds and Africans)	إعلان R ٢٦ لعام ١٩٦٧ (تصنيف الملونون والأفارقة)	٨٤
85	Population Registration Amendment Act, 1969 (Classification Appeal)	تعديل قانون التعديل السكني لعام ١٩٦٩ (نتيجة التصنيف)	٨٥
86	Post Office Act.	قانون مكتب البريد	٨٦
87	Prevention of Illegal Squatting Act, No. 52 of 1951.	قانون منع وضع اليد الغير قانوني رقم ٥٢ لعام ١٩٥١	٨٧
88	Prevention of Illegal Squatting Act, 1955, 1976, 1977.	تعديل قانون منع وضع اليد الغير قانوني لعام ١٩٥٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧.	٨٨
89	Prisons Act, 1959.	قانون السجون لعام ١٩٥٩	٨٩

90	Proclamation R 26 of 1965 (Segregation in Theatres)	إعلان ٢٦ R لعام ١٩٥٦ (العزل في المسارح)	٩٠
91	Proclamation R 400 (Transkei)	إعلان رقم ٤٠٠ R (الترانسكي)	٩١
92	Prohibition of Disguises Act.	قانون تحريم التنكر	٩٢
93	Prohibition of Mixed Marriages Act, No. 55 of 1949.	قانون تحريم زواج المختلط رقم ٥٥ لعام ١٩٤٩	٩٣
94	Prohibition of Political Interference Act, No. 51 of 1968.	قانون تحريم المعارضة السياسية رقم ٥١ لعام ١٩٦٨	٩٤
95	Promotion of Bantu Self-Government Act, No. 46 of 1959.	قانون دعاية حكم ذاتي للبانتو رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩.	٩٥
96	Promotion of Local Government Affairs Act, No. 91 of 1983	قانون الدعاية الحكومة المحلية ومسئولياتها رقم ٩١ لعام ١٩٨٣.	٩٦
97	Protection of Information Act.	قانون حماية المعلومات	٩٧
98	Publications Act, No. 42 of 1974	قانون المطبوعات والنشر رقم ٤٢ لعام ١٩٧٤	٩٨
99	Publications Amendment Act, No. 44 of 1979.	تعديلات قانون النشر رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩	٩٩
100	Public Safety Act, No. 3 of 1953.	قانون الأمن العام رقم ٣ لعام ١٩٥٣	١٠٠
101	Proclamations R90/R91 (State of Emergency)	إعلان ٩٠ R، ٩١ R (حالة الطوارئ)	١٠١
102	Railways and Harbors Acts.	قانون الموانئ والسكك الحديدية	١٠٢
103	Republic of South Africa Constitution Act, No. 110 of 1983.	قانون جمهورية جنوب إفريقيا رقم ١١٠ لعام ١٩٨٣	١٠٣
104	Reservation of Separate Amenities Act, No. 49 of 1953.	قانون معازل المتعة رقم ٤٩ لعام ١٩٥٣	١٠٤
105	Riotous Assemblies Act, No. 17 of 1956. Proclamation R268 of 1068.	قانون تشريعات ريوتوس رقم ١٧ لعام ١٩٥٦ إعلان ٢٦٨ R لعام ١٩٦٨	١٠٥
106	Riotous Assemblies Act, No. 30 of 1974.	قانون تشريعات ريوتوس رقم ٣٠ لعام ١٩٧٤	١٠٦
107	Road Transportation Act, No. 74 of 1977	قانون طرق النقل رقم ٧٤ لعام ١٩٧٧	١٠٧
108	Secret Services Account Act, No. 56 of 1978.	مذكرة قانون الخدمات السرية رقم ٥٦ لعام ١٩٧٨.	١٠٨

109	Slums Clearance Act, No. 53 of 1934.	قانون رسوم الأحياء الفقيرة رقم ٥٣ لعام ١٩٣٤.	١٠٩
110	South African Police Special Account Bill, 44.	مذكرة خاصة ببوليس جنوب إفريقيا رقم ٤٤	١١٠
111	Suppression of Communism Act, No. 44 of 1950 (and amendments), 94.	قانون قمع الشيوعية رقم ٤٤ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته	١١١
112	Terrorism Act, No. 83 of 1967.	قانون الإرهاب رقم ٨٣ لعام ١٩٦٧.	١١٢
113	Transkei Labor Relations Act.	قانون علاقات الترانسكي	١١٣
114	Transkei Public Security Act, 1977.	قانون تأمين الترانسكي العام لعام ١٩٧٧	١١٤
115	Trespass Act.	قانون انتهاك الأملاك والحرمات	١١٥
116	Unemployment Insurance Act, (Exclusions)	قانون تأمين البطالة (الاستثناءات)	١١٦
117	University Amendment Act, No. 83 of 1983.	تعديل قانون الجامعة رقم ٨٣ لعام ١٩٨٣	١١٧
118	Unlawful Organizations Act, No. 34 of 1960.	قانون المنظمات غير القانونية رقم ٣٤ لعام ١٩٦٠	١١٨
119	Urban Areas Amendment Act, No. 97 of 1978	تعديل قانون المناطق المدنية رقم ٩٧ لعام ١٩٧٨	١١٩
120	Urban Areas Consolidation Act of 1945, Section 10 (1).	قانون دمج المناطق المدنية لعام ١٩٤٥ جزء رقم ١٠ (١)	١٢٠

المصدر

ماهر شعبان، مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص ص، 157-163.

الملحق (15)

كان نظام الأبارتيد العنصري في جنوب افريقيا من الأهداف الأساسية لنضال بومدين في إسقاطه

المصدر
عمار بومايدة، المرجع السابق، ص 179.

القائمة

البيبليوغرافية

1-باللغة العربية:

أ-الكتب:

1-أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، الجزائر، 2010.

2-أسبر أمين، إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ط1، دار دمشق، بيروت(لبنان)، 1985.

3-إسماعيل حلمي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام الوحدة الإفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية(مصر)، 2004.

4-الأمير عبد القادر العالم المجاهد، جمع وتحقيق نزار أباظة، ط1، دار الفكر، دمشق(سوريا)، 1995.

5-بكر عصمت محمد، الشعب الصحراوي قصة كفاح، ط1، نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، سوريا، 2004.

6-بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

7-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، 2015.

8-بو صفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1996.

9-بوطالب عبد القادر، الأمير وبناء الأمة الجزائرية (من الأمير عبد القادر إلى حرب التحرير) المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، 2010.

10- بوعزيز يحي، سياسة التسليط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

11- بوعزيز يحي، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

12- بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

13- بومايدة عمار، بومدين وآخرون، تقديم عبد الحميد مهري، دار المعرفة، الجزائر، دت.

14- بومدين محمد، إفريقيا والأقنعة الجديدة للاستعمار، ط1، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

15- تراي مبروك طارق، عقبات تطبيق حق تقرير المصير في الصحراء الغربية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2015.

16- تسن هريدي فرغلي علي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر الكشوف-الاستعمار-الاستقلال، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الإسكندرية(مصر)، 2008.

17- تشرشل شارل هنري، حياة الأمير عبد القادر، ترجمة وتغليف وتقديم أبو القاسم سعدالله، الدار التونسية للنشر، تونس.

18- تونسي بن عامر، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

19- خليفي عبد القادر، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

20- خوجة حمدان، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق الزبيري محمد العربي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

21- دفى جيمس ومانزر روبرت، إفريقيا تتكلم ترجمة عبد الرحمن صالح، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر.

22- رينوقان بيير وروروزيل جان ياتيست، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، منشورات عويدات، بيروت(لبنان)، 1982.

23- الزبيري محمد العربي، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 2009.

24- أبو زكريا يحي، من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، كتاب منشور إلكترونيا عبر الرابط الإلكتروني www.nashiri.net في يوليو 2003.

25- السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة(مصر)، 1998.

26- شعبان ماهر، مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.

27- صدوق عمر، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1938.

28- صديق محمد الصالح، أعلام من المغرب العربي، جزء1، ط2، موفم للنشر، الجزائر، 2008.

29- طاهر أحمد، إفريقيا فصول من الماضي والحاضر، دار المعارف للنشر، القاهرة(مصر)، دت.

30- طلعت ياسر ذاكرة القرن العشرين، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة(مصر)، 2002.

31- العربي إسماعيل، المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

32- العسيلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

33- العسيلي بسام، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، دار النفائس، 1980.

34- عطاالله الجمل شوقي وعبد الرزاق إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002.

35- ابن عقون عبد الرحمن، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.

36- عمورة عمار ودادوة نبيل، الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة ما قبل التاريخ إلى 1962، الجزء 1، دار المعرفة، الجزائر.

37- عيتاني ليلى بديع، البوليزاريو قائد وثورة، ط1، دار المسيرة، لبنان، 1978.

38- أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، 1992.

39- أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت(لبنان)، 1992.

40- قداح نعيم، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

41- قداش محفوظ وقنانش محمد، نجم شمال إفريقيا 1926-1937، ترجمة أوذينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2013.

42- قداش محفوظ، جزائر الجزائريون بين تاريخ الجزائر 1830-1954، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2008.

43- القوزي محمد علي، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت(لبنان)، 2006.

44- الكتاب مصطفى وبادي محمد، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، ط1، دار المختار للطباعة والنشر الطباعي، سوريا، 1998.

45- لونيسي رابح، التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق والاختلاف(1920-1954)، ط1، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2009.

46- مريوش أحمد، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، ج1، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

47- مسعود طاهر، نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليزاريو، ديوان المختار للطباعة، سوريا، 1998.

48- معراف إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

49- معراف إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ة وحديث عن الشرعية الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

50- موسى عايدة، شخصيات إفريقية في الفن والسياسة، الشروق، الجزائر، 2009.

51- هلال علي الدين ومسعد نيفين، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت(لبنان)، 2005.

52- ولد محمد فال المختار الداهية، موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد، ط1، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015.

53- يحي جلال، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية(مصر)، 1999.

54- يخطيه حمدي السيد، جبهة البوليزاريو كفاح تدعمه الشرعية، إنجاز الجاحظية، الجزائر، 2002.

ب-الرسائل والأطروحات:

1-امبارك محجوب سيدامي، النزاع في الصحرة الغربية أمام الشرعية الدولية، المدرسة العليا للقضاء، دم، 2009.

2-بنادي محمد الطاهر، الحركة الاستقلالية في إفريقيا خلال القرن20، دراسة غينيا وكينيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.

3-بوزرب رياض، النزاعات في العلاقات الجزائرية المغربية1963 -1988-مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة(الجزائر)، 2008.

4-حميطوش يوسف، منابع الثقافة السياسية والخطاب الوطني عند كل من مصالي الحاج وفرحات عباس، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2006.

5-بن ساعد عائشة، البعد الروحي لمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

6-عاشور الفار علي، دور الأمم المتحدة في الرقابة على حقوق الإنسان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في القانون الدولي العام، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 1993.

7-العايب أحسن، البعد الأمني لسياسة ودبلوماسية الجزائر الإقليمية منذ 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1992.

8-العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار الاتحاد الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر)، 2011.

9-علاق محمد، الأمير عبد القادر في كتابات العسكريين الفرنسيين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012.

10- غزواتي قدادرة شايب، الحركة الوطنية الجزائرية أثناء الحرب ع2(1939-1945م) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر، 1991.

11- فتاك مهدي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا 1999-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2011.

12- قريقة عبد السلام، دور الجزائر في إطار المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2003-2004.

13- بن لمخربش أسماء، التوازنات الإقليمية بمنطقة المغرب المحددات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، دت.

14- محمود نعيم خلود، أثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية "دول المغرب العربي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي الدولي، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، دت.

15- نصيب عتيقة، العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بين الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2012.

ج-الجرائد والمجلات:

1-بلحميسي مولاي، "الاحتلال الإسباني للساقية الحمراء ووادي الذهب"، **مجلة الأصالة**، عدد28، الجزائر، 1975.

2-جريدة المجاهد، الجزء 2، وزارة المجاهدين، 25 جانفي 1960.

3-جورج مجدي، نيلسون مانديلا ومحمد مرسي الأبارتيد والأخونة، جريدة القدس، العدد 7429، ماي 2013.

4-خضر محمد صالح وزيدان انتصار، "الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية للصحراء الغربية"، **مجلة كركوك للدراسات الإنسانية**، مجلد4، العدد 2، دم، 2012.

5-س.ايمن، "نيلسون مانديلا ...المواطن العالمي الذي فدى شعبه بحريته"، جريدة البلاد، العدد 4272، 2013.

6-شعلان جاسم، "مشكلة الصحراء الغربية وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة بابل**،المجلد 19، عدد4، دم، 2011.

7- صحراوي كمال، "موقف حمدان خوجة من يهود الجزائر من خلال كتابه المرآة، **"مجلة القلم"**، العدد 23 يناير، جامعة تيارت، الجزائر، 2012.

8-طه محمد أحمد، "إفريقيا والتغيرات الديمقراطية"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد105، مؤسسة الأهرام، مصر، يوليو 1991.

9-عباس الجبالي عبد القادر،"مشكلة الصحراء الغربية والأمن القومي العربي"، **مجلة ديالي**، عدد25، دم، 2007.

10- عبد الحليم الوادي مهيمن، "مشكلة الصحراء الغربية دراسة في أبعادها الجيوبولوتيكية"، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد 24، جامعة بغداد، 2013.

11- عوادي مسعود، "حمدان خوجة وتأثره بالفكر الأوربي التنويري ونظرته إلى الاحتلال الفرنسي"، **مجلة الدراسات التاريخية**، العدد 15-16، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة(الجزائر)، 2013.

12- غالي بطرس بطرس، "الأمم المتحدة ومناهضة العنصرية في جنوب إفريقيا"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد121، مؤسسة الأهرام، مصر، يوليو 1995.

13- مجلة الجيش، عدد4، جوان 1964.

د-الموسوعات والمعاجم:

1-بوذينة محمد، أحداث العالم في القرن العشرين(1960-1969)، الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر، تونس، 2000.

2-جزماتي نذير، الموسوعة الجغرافية السياسية المختصرة، دار العراب ودار نور للدراسات والنشر والترجمة، سوريا، 2010.

3-الخوند مسعود، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج7، مؤسسة هانياد للتوزيع، بيروت(لبنان)، 1996.

4-مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 1، ط1، شركة أبناء شريف الأنصاري للنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، 2010.

5-مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 2، ط1، شركة أبناء شريف الأنصاري للنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، 2010.

6-مجموعة مؤلفين، الموسوعة العربية الميسرة، المجلد 5، ط1، شركة أبناء شريف الأنصاري للنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، 2010.

7-محمد الشويخات أحمد مهدي، الموسوعة العربية العالمية، الرياض(السعودية)، 2004.

8-مشاعلي محمد برهام، الموسوعة السياسية والاقتصادية، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة(مصر)، 2007.

9-الموسوعة العالمية الإلكترونية.

هـ-التقارير:

1-كرايسز جروب، حول الشرق الأوسط الصحراء الغربية تكاليف النزاع، رقم65، 11 جانفي 2007.

و-الملتقيات:

1-الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962 دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت.

ي-المواقع الإلكترونية:

1-الرئيس هواري بومدين، الراحل هواري بومدين وموقفه تجاه شعب الصحراء الغربية، شبكة انتفاضة ماي، متوفر على الرابط: www.intifadamay-com تم الاطلاع يوم 11-04-2016 على الساعة 13:55.

2-محمد هلاب www-intifadamay.com 30609-htm تم الاطلاع يوم 12-04-2016 على الساعة 21:20.

2-باللغة الأجنبية:

A-Ouvrages :

1-Boehmer Elleke, Nelson Mandela, A very short Introduction, Oxford university press , New York, 2008.

2- cottrel robert, South Africa, state of apartheid, introduction by james i, matray, Library of congress cataloging, United states of America, 2005.
3- Crompton Samuel Willard, Nelson Mandela, ending Apartheid in South Africa, chelsa house publishers, New York, 2007.
4- Mohamed sifaoui, histoire secréte de l'Algérie indépendante l'état-DRS, nouveau monde éditions, Paris, 2012.

B- Encyclopédies :

1- Stokes Jamie, encyclopedia of the peoples of Africa and the middle East, Library of congress cataloging, United states of America, 2009.

C-Rapports :

Cour international de justice, communiqué, n76/10, 16 octobre 1975.

ملخص باللغة العربية

لقد مثلت دبلوماسية الجزائر المستقلة نقطة بداية لتكريس الجزائر لمكانتها الدولية وقامت بتشكيل العلاقات دولية جديدة بالاعتماد على السلم كمبدأ أساسي في العلاقات الدولية بالإضافة إلى إقرار مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة أن السلم والأمن أساس تطور الشعوب، في هذا السياق عرفت الجزائر تضامنا مع شعوب القارة الإفريقية وأعلنت نفسها المسؤولة على دعم القضايا العادلة والحركات التحررية وحددت مجموعة من المبادئ في العلاقات الدولية، كان أبرزها دعم مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وكذا استخدام كل الوسائل السلمية في حل مختلف القضايا الدولية .

كانت الصحراء الغربية وجنوب إفريقيا أحد النماذج التي برزت فيها دبلوماسية الجزائر المستقلة، فقد سخرت الجزائر كل إمكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مساندة هذه الدول والوقوف في وجه المحتل المضطهد لحقوق الإنسان، لكننا نلاحظ أن دولة جنوب إفريقيا استطاعت الحصول على استقلالها من خلال انتخابات حرة عادلة شارك فيها البيض والسود على حد سواء، في حين أن قضية الصحراء الغربية مازالت تحتاج إلى تسوية والصراع فيها مازال قائما إلى غاية اليوم.

Algeria is a always has been seeking for a decent place in the international politics, depending on peace as a backbone for international relations in addition, Algeria has adapted the policy of non-interference in countries internal affairs and issues. But in another way, it announced itself as a protector and a defender of the African countries in their just causes and liberal movements, and set a group of principles as nations right in independence and using all the righteous means on resolving world crises.

Western Sahara and south Africa are some of the examples where the Algerian diplomacy has mastered by using all the political, economic and even social efforts supporting these countries against their oppressors and occupants, but what are we see now, south Africa has reached its independence through fair elections where whites and blacks voted alongside against the old regime meanwhile, western still struggling till today.